جامعة يحيى فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة: تاريخ

أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1255-1277)هـ - (1839 -1861)م

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر تخصص تاريخ الدولة العثمانية

1453 -1924م

إعداد الطالبين:

- منور حمدادو
- العيد ربيع

إشراف الأستاذة:

. سعيدة زفزاف

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حكيم بن شيخ	أستاذ محاضر ـ أ ـ	رئيســـــا
سعيدة زفزاف	أستاذ مساعد ـ أ ـ	مشرفا ومقررا
مختار سالمي	أستاذ مساعد ـ ب ـ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :

1441/1440هـ - 2020/2019م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يقول النبي صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

باسم الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم خاتم النبيين والمرسلين، نحمد الله حمدا كثيرا على نعمه الكثيرة التي أنعمها علينا ونحمده تبارك وتعالى على أنه أمدنا بالصحة والعافية، ونحمده عز وجل على أنه وهب لنا التوفيق والسداد لإعداد هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذة المشرفة "سعيدة زفزاف" التي وجهتنا وتابعتنا في إنجاز بحثنا هذا آملين من الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتها .

والشكر الموصول أيضا إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة الدكتور يحي فارس، وإلى مخبر الدراسات المتوسطية عبر العصور ورئيسة مكتبته الزميلة والأخت حبيبة لعروسي ديلمي " على كل التسهيلات التي قدمتها لنا فجزاها الله عنا كل خير.

كما نشكر أيضا الأخت والأستاذة "أمينة مولوة" على كل ما قدمته لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع سدد الله خطاها وسهل لها لإعداد رسالتها لكي منا ألف تحية وتقدير

وكذا العمل لا يطيب ولا يزهر لولا فضل الله تعالى ومساعدة رفقاء الدرب: وليد يسعد ..عامر بوخاري.. إسماعيل قبوح.. بداوي أيوب .. عبد الرحمان تقيق .. محمد جلال.. عامر بن لعريبي ..عبد الرحمان بوخاري.. نجاوي وليد..

كما نتقدم بالشكر إلى طلبة التاريخ عموما وطلبة الماستر خصوصا، تحية لكل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد..

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه في إتمام هذا البحث، أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى : ((وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُلِ مِنَ الرَحْمَةِ وَقُلْ رَبِ ارحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرًا)). الإسراء الآية 23.

إلى من كابدت معنا الشقاء وعلمتنا الوفاء، إلى نبع الحنان وصدق الأمان أمي الغالية، إلى من ربتنا وسهرت لأجلنا إلى كبيرة البيت أمي الثانية **"حفصة"** أطال الله في عمرها .

إلى من علمنا معنى الصبر في الحياة والرضاء بقضاء الله، إلى من أفنى عمره لأجل تعليمنا ونجاحنا، إلى من تجرع كؤوس العناء من أجلنا، أبي الغالي**"عبد القادر"** أطال الله في عمرهما.

إلى أحباب قلبي إخوتي **بن علية، المسعود، أسامة، أيوب، فريحة، كلثوم، أم الخير،خضرة، فاطمة، ياسمين**، وأخي **الربيع** الغائب عنا رحمه الله برحمته الواسعة، وأعاده إلينا سالما غانما .

إلى كل عائلة ربيـــع

إلى براعم البيت وبهجتها **محمد عبد الفتاح، معاذ عبد الرزاق، ألاء الرحمان، سجود غفران.**

إلى من تحمل معي عناء البحث رفيق الدرب أخي وحبيبي وزميلي صاحب الإرادة القوية والعزيمة التي لاتفنـــى **"حمدادو منور"** الذي صدق فيه قوله تعالى:" أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ " الحج الآية46

إلى روح الأستاذ القدوة الذي رحل عنا لكن بقى في قلوبنا الدكتور**" بشير مديني"** رحمه الله واسكنه فسيح جنانه وجعلنا على دربه وخطاه إنه على كل شيء قدير، وإلى روح الأستاذ المتواضع الذي ترك رحيله فراغا في قلوبنا الدكتور **"محمد براهمي"** رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى كل طلبة العلم، أهدي هذا العمل.

"ربيع"

الإهداء

باسم الله والحمد لله أولا وقبل كل شيء الحمد لله على كرمه وحسن عونه أن ساعدنا في إنجاز هذا البحث.

أهدي ثمرة جهدي إلى سر وجودي في الحياة، إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي إلى من سهرت على تربيتنا ووجودنا أمي**"فتيحة"** أطال الله في عمرها.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، إلى من شجعني ودفعني في طريق النجاح والدي العزيز**"الحسين"** حفظه الله .

إلى أسرتي الثانية إلى من غرس في حب العلم والكفاح، إلى الذين لم يبخلوا بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح، إلى الذي علمني الارتقاء في سلم الحياة بحكمة وصبر خالي **"إبراهيم"** أطال الله في عمره وأمي الثانية**"سعدة"**غرة عيني التي سهرت على تربيتي أدامها الله تاجا على رؤوسنا وأطال الله في عمرها .. إلى أبناء خالي **"محمد، سهام، فريدة، الزهرة.**

إلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي **مريم، مسعودة، خضرة، سهام، محمد** .

إلى البراعم **ريهام، رؤية، رتاج، أمال، ماريا، ذكرى، آدم**

إلى من تقاسم معي عناء البحث زميلي وأخي **"العيد ربيع"** ورفقاء الدرب **" وليد، إسماعيل، أيوب...**

إلى كل أساتذة جامعة الدكتور يحي فارس"قسم التاريخ"، وأساتذة ثانوية سعد دحلب بقصر البخاري**"** الأستاذ العنتري علي والأستاذة وجدي**".**

إلى معلمتي التي لامستني أولى الحروف**"مسعودة كيدار"** بمدرسة صغار المكفوفين بالجلفة.

إلى جميع الأصدقاء والزملاء والأساتذة الكرام من الابتدائية إلى الجامعة..أهدي هذا العمل.

" منور"

قائمة المختصرات:

- تق: تقديم.
- د ت: دون تاريخ.
- مج: مجلد.
- ج: جزء.
- تح: تحقيق.
- هـ: هجري.
- ع: العدد.
- م: ميلادي
- ق: القرن.
- د ب: دون بلد.
- د د ن: دون دار نشر.
- ت:توفي

- تع: تعليق.
- د ط: دون طبعة.
- ط: طبعة.
- ص: صفحة.
- تر: ترجمة.

مقدمة

شهدت حركة الإصلاح العثماني مطلع الأربعينيات من القرن التاسع عشر تحولا حاسما في تاريخها، وعرفت هذه الفترة عند المؤرخين بالتنظيمات أو بما يسمى فترة الإصلاح المفروض، وذلك بظهور تيار جديد متشبع بالثقافات الغربية، هذا التيار الذي نادى بضرورة إصلاح الدولة وتطويرها لمجابهة ومواكبة الركب الحضارية العالمية والغربية خاصة، وقد أدى هذا الانحراف الحاد الذي بدأ مع فترة السلطان عبد المجيد الأول(1839-1861م) إلى انعكاسات خطيرة مست مختلف مظاهر الدولة.

ورغم أن هناك العديد من المؤرخين من يعود بجذور الإصلاحات العثمانية إلى مطلع القرن التاسع عشر، أين بدأت أولى الإصلاحات العسكرية على النمط الغربي في عهد السلطان سليم الثالث(1789-1807م)، وبداية الانفتاح والأخذ عن الغرب خلال فترة السلطان محمود الثاني(1807-1839م)، هذا الأخير ألقى كل اهتماماته وتطلعاته نحو سياسة التغريب وهو ما أثر نوعا ما في مصير ابنه السلطان عبد المجيد ومسار الدولة عموما، إلا أن فترة السلطان عبد المجيد الأول تجسدت فيها هذه الإصلاحات بشكل رسمي وفي شكل قوانين فعلية جسدت على أرض الواقع، لذلك عرفت مرحلته بعهد التنظيمات العثمانية الأولى.

ومما لاشك فيه أن تبني الدولة لهذه السياسة الغربية قد أكسبها لا محالة احتكارا أجنبيا غربيا، انعكس على الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وحتى الدينية، كما نتج عنه مؤيدون ومعارضون اشتدت وطأتهم وزاد اختلافهم خلال هذه الفترة، كل هاته العوامل انعكست سلبا على أوضاع الدولة العثمانية خلال فترة حكم السلطان عبد المجيد الأول.

- دواعي اختيار الموضوع:

يعود دافع اختيارنا دراسة هذا الموضوع إلى جملة من الاعتبارات أهمها:

ـ الرغبة الملحة لدراسة هذه الفترة التي تعتبر مرحلة هامة في تاريخ الدولة العثمانية ومسارها نحو التغريب، هذا الأخير الذي أظهر مجموعة من الأفكار الغربية ووجهات النظر المختلفة.

ـ الدافع الموضوعي ويتمثل في أهمية الموضوع التاريخية ومدى تأثيرها على الواقع الإسلامي والعربي عموما وعلى العثمانيين خاصة إلى يومنا هذا، ذلك أن الدولة العثمانية خلال مرحلة

التنظيمات تبنت سياسة التغريب شاملة لجميع مؤسساتها، مما نتج عنه تغريب فكري وتشويه للعقائد الدينية والتقاليد الإسلامية.

ـ كذلك معرفة أسباب الضعف التي عرفتها الدولة العثمانية أواسط القرن التاسع عشر، والتطرق لأهم الإجراءات الإصلاحية والتنظيمات التي تبنتها الدولة العثمانية لتجاوز هذا الضعف .

ـ معرفة التغيرات التي طرأت على مختلف مجالات الدولة ومؤسساتها، في ظل سياسة التغريب وانعكاساتها على المجتمعات العربية والعثمانية.

ـ التعرف على أهم المواقف التي صاحبت إعلان التنظيمات ومختلف التغيرات التي طرأت عليها.

– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا للموضوع في كونه مرحلة مهمة تدرس واقع الدولة العثمانية إبان فترة الضعف وتبني سياسة التغريب، حيث أردنا الإحاطة بجملة النظم الغربية التي أذعنت لها الدولة مرغمة من خلال مجموع الضغوطات الأوروبية، كما أردنا أن نعرج على تفكير رجال الإصلاح المتشبعين بالثقافة الغربية الذين كانوا السبب المباشر في تبني الدولة لسياسة التغريب.

– الإشكالية:

تعتبر فترة السلطان عبد المجيد الأول من أنشط الفترات في تاريخ الدولة العثمانية، والتي عُرفت بتجسيد العديد من الفرمانات الإصلاحية التي مست جميع جوانب ومجالات الدولة، وتجلت من خلالها مجهودات رجال الإصلاح الذين ساروا بالدولة إلى ما يسمى بالتنظيمات العثمانية، يمكننا من خلال هذا التساؤل عن مدى مساهمة تنظيمات السلطان عبد المجيد الأول في تغيير أوضاع الدولة العثمانية؟

ومنه تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تمثلت في:

ـ ما هي الظروف التي جاءت فيها التنظيمات؟

ـ كيف انعكست سياسة التغريب على الواقع الاقتصادي للدولة؟

ـ ما هي سياسة الدولة المتبعة لفرض التعايش السلمي بين أفراد المجتمع العثماني المتنوع؟

ـ كيف حافظت الدولة على القيم الإسلامية في ظل تفشي الثقافات الغربية؟ وما هي ردود الأفعال التي صاحبت التنظيمات؟.

– الدراسات السابقة:

بالرغم من تعدد الدراسات عن موضوع التنظيمات العثمانية وكذا الأوضاع التي تعتبر نتيجة حتمية للتنظيمات، غير أنه قلما وجدت مواضيع تدرس أوضاع الدولة مجملة مع بعضها البعض وفي فترة حساسة مثل هذه الفترة بالتحديد، نجد من بين مذكرات الماجستير والماستر التي انفردت بدراسة وضع من الأوضاع فقط:

– مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر لنجية قطار ونريمان صدوقي، تحت عنوان **التنظيمات العثمانية (1839–1876م) خط كالخانة وخط همايون أنموذجا** سنة 2015-2016م، بجامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، والتي استفدنا منها في الإحاطة بالقوانين والتنظيمات المنبثقة خلال هذه الفترة.

– مذكرة ماجستير تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية لمعاذ محمد عبد القادر عابدين بعنوان **التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية(1566–1924م)**،سنة 2017م، جامعة اليرموك-الأردن، والتي اعتمد فيها على عدة مصادر عربية وتركية وأجنبية، تتبعنا من خلالها الوضع الاقتصادي للدولة خلال أواسط القرن التاسع عشر، ومدى تأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي على الاقتصاد العثماني .

– مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث لـ ندى كامل تايه النعيمي بعنوان **الأوضاع الاجتماعية في مدينة إسطنبول وأثر اتجاهات التغريب فيها (1876–1908م)** سنة2016م، قسم التاريخ جامعة المستنصرية –بغداد، حيث تطرقت فيها لمراحل التغيير الاجتماعي خلال فترة التنظيمات مبرزة أهم الانعكاسات التي خلفتها سياسة التغريب على المجتمعات العثمانية الإسلامية .

– المنهج المتبع:

اعتمدنا في تقديمنا لهذا الموضوع على المنهجين التاريخي الوصفي والتحليلي، استعنا بالمنهج التاريخي الوصفي باعتبار الموضوع تاريخي بحد ذاته ويصف أحداث تاريخية ماضية، أما المنهج التحليلي فلتحليل الوقائع وشرحها .

– الخطة المعتمدة في الدراسة:

جاءت الخطة التي ارتكز عليها بحثنا مهيكلة كالتالي: مقدمة، مدخل، أربع مباحث وخاتمة ويتفرع كل مبحث إلى مطالب وعناصر.

حيث تعرضنا في المقدمة إلى التعريف بالموضوع، ودواعي اختيارنا له وأهمية الدراسة وإشكالية البحث، مع ذكر بعض الدراسات السابقة للموضوع، وذكر المنهج المتبع في الدراسة والخطة المعتمدة في البحث، كما قدمنا عرض لأهم المصادر والمراجع، وأخيرا ذكرنا بعض الصعوبات المعترضة في هذا البحث .

أما المدخل فتعرضنا فيه إلى الأحوال العامة للدولة العثمانية قبيل النصف الأول من القرن التاسع عشر، فجاء العنصر الأول بعنوان الأوضاع السياسية والعسكرية، حيث تطرقنا لأهم الحركات الانفصالية التي عصفت بالدولة خلال فترة حكم السلطان محمود الثاني، كما أشرنا كذلك في هذا العنصر إلى لمحة عامة عن إصلاحات محمود الثاني السياسية والعسكرية، وذكرنا في العنصر الثاني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الدولة قبيل أربعينيات القرن 19م، أما العنصر الثالث فذكرنا فيه أهم المواقف الداخلية والخارجية التي صاحبت إصلاحات السلطان محمود الثاني، فيما خصصنا العنصر الرابع كنبذة عامة عن حياة السلطان عبد المجيد الأول.

أما فيما يتعلق بالمبحث الأول فجاء بعنوان التحديات السياسية والعسكرية للسلطان عبد المجيد الأول، تناولنا في العنصر الأول المسألة المصرية والظروف العامة لإعلان خط كالخانة وردود الأفعال والمواقف الدولية، وخصص المطلب الثاني لحرب القرم وخط همايوني، تطرقنا فيه لأسباب هذه الحرب وقيامها والمواقف الدولية منها وكذا انعكاساتها، كما فصلنا في بنود هذا الخط ومعاهدة باريس، وخصصنا المطلب الثالث للفتنة الطائفية في لبنان وتداعياتها .

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان الأوضاع الاقتصادية والنظم الإصلاحية أواسط القرن التاسع عشر، احتوى على ثلاث عناصر كان أولها يتحدث عن الزراعة ونظام الأراضي في الدولة العثمانية، أما العنصر الثاني فخصص لدراسة التجارة العثمانية في ظل تنامي النفوذ الأجنبي، فيما عنونا العنصر الثالث بالصناعة في ظل الحداثة الأوروبية.

أما المبحث الثالث فكان تحت عنوان الأوضاع الاجتماعية والثقافية وتدرجت عنه ثلاث عناصر، تطرقنا في العنصر الأول إلى الطبقات الاجتماعية والتركيبة السكانية، أما العنصر الثاني فدرسنا فيه الحياة اليومية في المجتمعات العثمانية، وآخر عنصر عرضنا فيه واقع الحياة العلمية .

أما آخر مبحث وهو الرابع فخصصناه لدراسة المواقف الداخلية والخارجية من سياسة عبد المجيد الأول، وانهينا دراستنا بخاتمة كانت حوصلة لأهم النتائج التي توصلنا إليها، وبعض الملاحق مكملة للموضوع تضمنت بعض الوثائق والصور.

– أهم المصادر والمراجع:

خلال دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع يمكن ذكر أهمها:

من بين **المصادر العربية والمعربة:**

– كتاب سليمان البستاني"**عبرى وذكرى أو تاريخ الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**"، والذي أفادنا في دراسة التنظيمات العثمانية .

– كتاب محمد فريد بك المحامي مؤلفه "**تاريخ الدولة العثمانية العلية**"، حيث استفدنا منه في دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية بحكم ذكره للأحداث مع تسلسلها الزمني والتاريخي، كما أفادنا في معرفة المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية.

– محمد كرد علي في مؤلفه "**خطط الشام**"، وقد أفادنا في استخلاص مظاهر الضعف في الدولة العثمانية في جانبها السياسي والإداري.

أما بالنسبة لأهم **المراجع** التي اعتمدنا عليها فنذكر:

ـ إكمال الدين إحسان أوغلي في مؤلفه "**الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**" في جزئين، حيث سلط الكاتب الضوء في بحثه على الجوانب الحضارية للدولة العثمانية بمختلف تشعباتها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف فئات المجتمع العثماني ومؤسساته، مستندا إلى الأرشيف العثماني.

– عبد العزيز محمد عوض في كتابه "**الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864–1914م**"، حيث زودنا بمعلومات غزيرة حول مختلف قوانين التنظيمات والتقسيمات الإدارية.

– أحمد عبد الرحيم مصطفى في كتابه "**في أصول التاريخ العثماني**"، الذي أفادنا في مختلف المواقف والآثار الناجمة عن التنظيمات.

– محمد سهيل طقوش في كتابه "**تاريخ العثمانيون**..."، والذي خدمنا كثيرا في مجال الأوضاع السياسة والعسكرية التي أحاط بهما من كل جانب، خاصة في المعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية.

– جب هاملتون وبون هارولد "**المجتمع الإسلامي والغرب**" في جزأين، بحيث استعنا بالجزء الأول لمعرفة التحولات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ومقارنتها بالوضع الاقتصادي في أوروبا، وكذا اطلعنا على الظروف الجوهرية التي أثرت في الاقتصاد العثماني.

– سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، والذي أفادنا كثيرا في شرح المصطلحات والمفاهيم .

ـ صعوبات الدراسة:

كان من الطبيعي أن تعترضنا بعض العوائق والتي تتمثل أساسا في نقص المصادر العثمانية، التي لم نتمكن من الحصول عليها من المكتبات المحلية والوطنية بسب الظروف التي آلت إليها الأوضاع خلال إعلان الحجر الصحي، الناجم عن تطور فيروس كورونا، مما أدى إلى توقف طرق المواصلات وكذا انفصالنا عن الجامعة لأكثر من خمسة أشهر.

مدخل:

لمحة عن الأحوال العامة للدولة العثمانية قبيل النصف الأول من القرن 19م.

أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية

أ-الحركات الانفصالية وإستراتيجية القضاء عليها.

ـ الثورة اليونانية (1821-1832م)

ـ حملة إبراهيم باشا على الشام (1831-1833م)

ب-لمحة عن إصلاحات محمود الثاني (السياسية والعسكرية).

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ثالثا: المواقف الداخلية والخارجية من إصلاحات محمود الثاني.

أ ـ المواقف الداخلية

ب ـ المواقف الخارجية

رابعا: نبذة عن حياة السلطان عبد المجيد الأول.

عرفت الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر للميلاد، مجموعة من المتغيرات أثرت على أوضاع الدولة العثمانية من جهة وعلى علاقاتها مع الدول العظمى[1]من جهة أخرى، كما تميزت هذه الفترة بظهور التكتلات المسيحية وازدياد الضغط الأوروبي، الذي أسفر عنه تقلص مساحة الدولة بفضل ظهور بما يعرف الحركات الانفصالية، مما دفع بالسلطان محمود الثاني[2] (1808-1839م) إلى الشروع في حركة إصلاحية للنهوض بالدولة العثمانية إلى مصاف الدولة الأوروبية، مواجها من خلالها الكثير من العراقيل الداخلية والخارجية.

أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية:

بفضل اشتداد وطأة الحركات الإنفصالية خلال هذه الفترة والتي تزامنت مع بداية تقلص الدولة العثمانية خاصة في شبه جزيرة البلقان، بدأت الدولة بتبني بعض النظم الإصلاحية الأولى التي خصت بالجانب العسكري والسياسي بحكم ضعفها أمام قوة والتطور العسكري الغربي.

سنعرض في هذا الجزء أهم الحركات الانفصالية في هذه الفترة، والإستراتيجية المتبعة من قبل السلطان محمود لثاني في القضاء عليها في ظل العلاقات الدولية، كما سنتطرق لأهم إصلاحاته في هذا المجال.

[1] – هي الدول التي كانت على علاقة مباشرة مع الدولة العثمانية من الناحيتين السياسية والتاريخية مثل فرنسا وروسيا وانجلترا.

[2] – هو السلطان الثلاثون في تاريخ الدولة العثمانية، ولد سنة 1785م وهو الابن الأصغر للسلطان عبد الحميد الأول، حكم من (1808-1833م)، عرفت فترته بفترة الإصلاحات. أنظر: يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان ومحمود الأنصاري، ط1، مج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1988م، ص644.

أ-الحركات الانفصالية وإستراتجية القضاء عليها:

ـ الثورة اليونانية (1821-1832م):

احتل اليونانيين مكانة وموقعا متميزا في الدولة العثمانية، أين تمركز أغلبهم في منطقة المورة[1]، وجزر بحر إيجة[2]، في سنة 1820م اندلعت الثورة اليونانية، وذلك يعود لسببين وهما: تأثر اليونانيين بالثورة الفرنسية والحروب النابليونية التي انتشرت داخل أوروبا وخارجها، وكذا الرخاء الاقتصادي الذي عاشه اليونانيون من خلال سيطرتهم على التجارة البحرية[3].

بينما يعود السبب الحقيقي والمباشر في إشعال فتيل هذه الحرب، إلى التحريض الروسي والتدخل الأوروبي، فقد عملت روسيا على تأسيس جمعيات سرية مثل: جمعية "فيلكي إيتريا" أو الجمعية الأخوية التي تأسست عام 1814م، بدعم من قيصر روسيا الكسندر الأول[4]، مثل هذه الجمعيات كانت تهدف علناً لنشر العلوم والدين، لكن هدفها الحقيقي هو فصل بلاد اليونان عن الحكومة العثمانية[5].

تزعم الثورة في إقليم المورة أسقف باتراسى المسمى"جرمانوس" متخذا طابعا دينيا في بادئ الأمر باسم الإيمان والحرية[6]، وقد استطاع الثوار اليونانيين من دحر القوات العثمانية نظراً لصعوبة التضاريس، كما تعرض الأهالي المسلمين الذين كانوا يقيمون في اليونان منذ قرون لمجازر وحشية، ونهبت أموالهم وممتلكاتهم[7]، ولما رأى السلطان محمود الثاني شدة وعزيمة الثوار اليونانيين أمام

---

[1] – أنظر في الملحق رقم 01، ص95.

[2] – أكمال الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، د.ط، مج1، مركز الأبحاث التاريخية والفنون الثقافية الإسلامية، إسطنبول، 1999م، ص91.

[3] – علي حسون، **العثمانيون والروس**، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982م، ص92.

[4] – محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013م، ص337.

[5] – محمد فريد بيك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقيّ، ط1، دار النفائس، بيروت 1981م، ص411.

[6] – طقوش، المرجع السابق، ص339.

[7] – إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص94.

الجيوش العثمانية[1] التي أنهكتها الثورات والانتفاضات في البلقان مثل: ثورات الصرب التي دامت لأكثر من عقدين من الزمن (1804-1816م)[2]، أراد أن يحيل أمر محاربة اليونانيين إلى محمد علي باشا[3] والي مصر، هذا الأخير الذي أبدى قوته حينما كلفه السلطان محمود الثاني بالقضاء على الوهابيين[4].

استجاب محمد علي لتوسلات السلطان لإعانة الجيوش العثمانية التي زحفت لإخماد الثورة في اليونان، ومع بداية سنة 1824م قاد ابنه إبراهيم باشا قوة بحرية لشبه جزيرة المورة، واستولى على أثينا واستطاع الجيش المصري الذي كان يتفوق كثيرا على الجيوش العثمانية أن يقمع الثورة[5].

في هذه الأثناء وبتحريض من روسيا، اتفقت روسيا وانجلترا على تحقيق الاستقلال لليونان وتدخل إلى جانبهما فِرنسا سنة 1826م، أين شكل هذا التحالف الثلاثي ضغوطات كبيرة على الحكومة العثمانية[6].

وفي خضم هذه الانتصارات التي قدمها إبراهيم باشا، قام التحالف بإرسال إنذارين إلى الحكومة

---

[1] – فريد بيك، المصدر السابق، ص399.

[2] – إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص94.

[3] – ولد بمدينة قولة بمقدونيا سنة 1183هـ/ 1869م، نشأ محمد علي نشأة علمية شارك في حملة العثمانيين ضد الفرنسيين سنة 1802م، وتدرج بعد ذلك في المناصب حتى أصبح والي على مصر وحكمها من (1805-1848م). أنظر: محمد شفيق غربال، **محمد علي الكبير**، د.ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص ص11، 12.

[4] – حركة دينية ظهرت في إقليم نجد تهدف إلى نبذ البدع والالتزام بمنهج السلف، ظهرت هذه الحركة على يد محمد بن عبد الوهاب الرجل الديني ومحمد بن سعود السياسي في عهد سليم الثالث، لاقت استحسان من قبل المسلمين، تمكن إبراهيم باشا بن محمد علي من القضاء عليهم سنة 1816م، أنظر: سامية مداحي وآمنة سعيداني، **النظام السياسي والعسكري في عهد السلطان محمود الثاني (1808– 1839م)**، مذكرة ماستر في تاريخ الدولة العثمانية (1453- 1924م، قسم العلوم الإنسانية، جامعة المدية، (2018- 2019م، ص98.

[5] – جورج أنطونيوس، **يقظة العرب "تاريخ حركة العرب القومية"**، تق: نبيه أمين فارس، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص84.

[6] – إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص94.

العثمانية، الأول يتعلق بالقضية اليونانية والثاني بضرورة تنفيذ معاهدة بوخارست[1]، وعقدت معاهدة آق كرمان بين السلطان محمود الثاني وروسيا في أكتوبر سنة 1826م، لكن الدولة العثمانية رفضت شروطها مما جعل الأوضاع تتأزم أكثر فأكثر مع القوى العظمى[2].

ومع رفض الدولة العثمانية تدخل هذه الدول في شؤونها الداخلية، أصبح سجال بينها وبين دول الحلف أمر حتمي، أين اجتمعت أساطيل الدول الأوروبية في ميناء نافارين وتمكنت من القضاء على الأسطول العثماني والمصري سنة 1827م، أين قتل أكثر من ثلاثين ألف جندي مصري[3]، هنا اضطر العثمانيين للانسحاب من اليونان مع الجيش المصري مانحين الحكم الذّاتي ثم الاستقلال التام لليونان[4]، وقد تمخضت عن حرب اليونان مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

واجهت الدولة العثمانية تحديا كبيرا من طرف الدول الأجنبية، خاصة روسيا التي ما لبثت أن أعلنت عليها الحرب سنة 1828م واحتلت البغدان والأفلاق، كما احتلت أدرنة[5].

ومع ازدياد الخطر الروسي الذي أصبح على مشارف إسطنبول، تدخلت النمسا وفِرنسا وانجلترا لحل هذه الحرب[6]، التي انتهت بمعاهدة أدرنة سنة 1829م ذات البنود المجحفة في حق الحكومة العثمانية[7]، كما استغلت فِرنسا فرصة ضعف الدولة العثمانية وعملت على احتلال الجزائر عام 1830م[8]، وبهذا خسرت الدولة العثمانية أجزاء كبيرة في البلقان وأظهرت ضعفها في المجال العسكري مقارنة بالجيش المصري، كما ساهمت هذه الثورة في قيام محمد علي بحملة عسكرية على

---

[1] – هي معاهدة وقعتها الدولة العثمانية مع الإمبراطورية الروسية سنة 1812م في بوخارست، ومن أهم شروطها بقاء ولايتي الأفلاق والبغدان تحت السيطرة العثمانية مع منح بلاد الصرب الاستقلال الذاتي. أنظر: سامي ابن عبد الله المغلوث، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014م، ص556.

[2] – طقوش، المرجع السابق، ص342.

[3] – إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص130.

[4] – حسون، المرجع السابق، ص92.

[5] – ياغي، المرجع السابق، ص92.

[6] – طقوش، المرجع السابق، ص344.

[7] – فريد بيك، المصدر السابق، ص433، 440.

[8] – ياغي، المرجع السابق، ص131.

بلاد الشام، وفي الأخير والأمر الأهم أظهرت هذه الحرب موقف الدول العظمى رغبتها لإسقاط الدولة العثمانية الإسلامية، ليصدق قوله تعالى:" **وَالفِتْنَةُ أَشَدُ مِنَ القَتْلِ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونكُمْ حَتىَ يَرُدُونَكُمْ عَنْ دِينكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا**"[1]، وقال أيضاً:" **وَلَنْ تَرْضَّى عَنْكَ اليَهُود وَلاَ النّصَارَى حَتّى تتبِع مِلَّتَهُمْ** "[2].

ب– حملة إبراهيم باشا على الشام سنة (1831– 1833م):

خرج محمد علي من الحرب اليونانية دون أن يظفر أي نتائج وأي توسعات التي كان يطمح إليها، على غرار ما في جزيرة العرب بعد القضاء على الوهابيين وبسط نفوذه في الحجاز، كما قام أيضا بضم بلاد السودان[3]، لذلك قرر إعلان الحرب ضد الدولة العثمانية من خلال توجيه حملة لضم بلاد الشام إليه[4].

لقد كانت أسباب الحملة على الشام عديدة ومتنوعة، منها السيطرة على موارد سوريا الاقتصادية وقطع السبل أمام بريطانيا، كما رأى علي باشا أن بلاد الشام ضرورية لحماية مصر من أي هجوم خارجي، كما اعتبر بلاد الشام مكافأة له من قبل السلطان نظيرا لما قدمه في الحرب اليونان، رغم منع السلطان لهذا التوسع[5].

انطلقت الحملة من مصر في 02 نوفمبر 1831م إلى بلاد الشام برًا وبحرًا في آن واحد بقيادة إبراهيم باشا[6]، أثارت هذه الأخيرة حفيظة السلطان محمود الثاني، فأصدر فرماناً سلطانياً يقضي بخيانة محمد علي باشا وابنه، على إثر هذا الفرمان أرسل حملة بقيادة حسين باشا الذي

---

[1] – سورة البقرة، الآية 217.

[2] –سورة البقرة، الآية 120.

[3] –طقوش، المرجع السابق، ص349.

[4] – السيد رجب حراز، **مدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني (1817– 1882م)**، د.ط، القاهرة، 1970م، ص264.

[5] – محمد التونجي، **بلاد الشام إبان الحكم العثماني**، د.ط، دار المنار، بيروت، 2004م، ص61.

[6] – فريد بيك، المصدر السابق، ص499.

تلقى أول هزيمة في معركة حمص سنة 1832م أمام الجيش المصري، وسيطرت إبراهيم باشا على مدينة حلب وحماة وأضحى أسطوله مخيم على المدن الساحلية لبلاد الشام[1].

توالت انتصارات إبراهيم باشا وتوسعاته من بلاد الشام إلى الأناضول، أين أسر الصدر الأعظم إبراهيم باشا قائد الجيش العثماني في معركة قونية في ديسمبر 1832م، فجعلت أبواب القسطنطينية مفتوحة أمام محمد علي باشا[2].

خشي السلطان محمود الثاني من تقدم إبراهيم باشا نحو العاصمة، فطلب التحالف مع بريطانيا التي رفضت لظروف داخلية، وكانت روسيا من أشد الدول قلقا على تقدم علي باشا الذي شارف للوصول إلى هدفها الأسمى ألا وهو المضائق البحرية العثمانية[3]، استجابت روسيا لطلب الباب العالي وأرسلت قوة بحرية إلى مضيق البوسفور، هذا الأمر الذي أقلق كل من فِرنسا وانجلترا والنمسا لتوسع روسيا وسيطرتها على الممرات البحرية[4].

وبتدخل هذه الدول وبالضغط من فِرنسا، جرت مفاوضات بين السلطان محمود الثاني ونظيره محمد علي باشا والي مصر وتم توقيع صلح كوتاهية في 08 أفريل 1833م[5]، وبمقتضى هذا الاتفاق تم تراجع الجيش المصري وجلائه من الأناضول وحصول علي باشا على استقلال الحكم في مصر والشام، في حين تمكنت روسيا من فرض نفسها على الأراضي العثمانية وذلك بتوقيعها لمعاهدة هنيكار أسكله سي في 08 يوليو 1833م، تعهدت فيها روسيا بالدفاع عن الدولة العثمانية من أي هجوم خارجي مع السماح لسفنها بالمرور من المضائق العثمانية[6].

لم يستسلم السلطان محمود الثاني، حيث أرسل جيشا عام1839م بقيادة حافظ باشا لاسترجاع ممتلكاته في الشام في منتصف مارس حين دارت رحى معركة نصيبين، أين تكللت

---

[1] – طقوش، المرجع السابق، ص353.

[2] – عائض بن حزّام الروقي، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1831– 1839م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1994م، ص82، 83.

[3] – طقوش، المرجع السابق، ص354.

[4] – نفسه، ص355.

[5] – أنظر الملحق رقم 02، ص96 ، وأيضا، فريد بيك، المصدر السابق، ص451.

[6] – عبد الرحمان الرافعي، **عصر محمد علي**، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1989م، ص255– 256.

الجيوش العثمانية خسارة فادحة أمام قوة الجيش المصري، هذه الهزيمة التي لم يكاد صداها يصل إلى الباب العالي حتى توفي السلطان محمود الثاني سنة 1839م[1].

ج- لمحة عن الإصلاحات السياسية والعسكرية في عهد محمود الثاني:

عمل محمود الثاني على دعم حركة التجديد وفق النظام الغربي، إلا أن خوفه من قوة المحافظين المحتمين تحت كتف الإنكشارية[2] كان العائق الوحيد أمامه[3]، حيث ظهرت أولى خطواته نحو الإصلاح بالقضاء على الإنكشارية في الموقعة الخيرية الشهيرة سنة 1826م، وأنشأ فرق جديدة أطلق عليها عساكر المحمدية المنصورة، إن تقدم الإصلاحات العسكرية على سائر الجوانب الأخرى يرجع لعاملين، أولا أن الدولة العثمانية دولة عسكرية تطمع لإرجاع أمجادها الأولى باعتبار الجيش محور أساسي في تطور الدولة، وثانيا لتطور وتفوق الدول الأوروبية في المجال العسكري[4].

كما أوجد المصانع ومراكز التدريب مستعينا بخبراء أوروبيين، وبعد تفرغه من إصلاح المؤسسة العسكرية وجه عنايته لإصلاح الإدارة والحكومة وسيطرتها الفعلية على الولايات التابعة لها[5]، قام بحل الديوان الهمايوني الذي كان يشكل في السابق نواة التشكيلات المركزية وحل محله النظام الوزاري (الوزراء ومجلس الوزراء)[6]، إضافة إلى وضعه مناصب جديدة في الدولة وتغييره لبعض

---

[1] – طقوش، المرجع السابق، ص359.

[2] – اسمهم "يني تشاري" ويرسم بالتركية "يكيجاري"، وهي فرقة عسكرية أسسها السلطان أورخان (1326-1362م)، ظفرت هذه الفرقة في القرنين 17 و18م سلطة كبيرة في الدولة حتى تمكن السلطان محمود الثاني من القضاء عليها سنة 1826م، أنظر: فريد بيك، المصدر السابق، ص132.

[3] – محمود علي عامر، "**حركة الإصلاح في الدولة العثمانية**"، مجلة الدراسات التاريخية، ع91-92، لجنة كتابة تاريخ العرب، جامعة دمشق، 2005م، ص119، 120.

[4] – ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط1، دار العلم للملايين، القاهرة، 1957م، ص73.

[5] – عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية "دراسة في هوية الوعي"**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م، ص131.

[6] – أحمد آق كوندوز، وسعيد أوزتوك، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح الحقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، د.ط، وقف البحوث العلمية، اسطنبول، 2008م، ص391، 392.

الرتب مثل: أطلق على الصدر الأعظم اسم الوزير الأول[1]، قسمت الحكومة إلى وزارات وإدارات وأصبحت منذ عام 1836م وزارة خارجية[2]، وافتتح السفارات مع الدول الأوروبية[3].

كما أصدر السلطان أول جريدة رسمية بعنوان "تقويم وقائع"، وأحدث بعض القوانين مثل: قانون "نامبي عسكري" أي قوانين العقوبات العسكرية[4]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجمل هذه الإصلاحات كانت مستوحاة من النظم الغربية التي أصبحت تلهم السلطان يوما بعد يوم.

ثانيا:الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تميز الاقتصاد العثماني خلال هذه الفترة بركوض مس جميع الجوانب الاقتصادية، حيث واجهت الدولة صراع مع أعيان أصحاب الإقطاعات[5]، هذه الفئة التي عرفت نفوذ واسع خلال القرنين 17 و18م، لكن مع بداية العقد الثاني والثالث من القرن 19م، صادرت الدولة العديد من ممتلكاتهم في عهد الحكومة المركزية التي وضعها محمود الثاني[6]، في حين سعت الدول الأوروبية الكبرى الرأسمالية على دمج الاقتصادي العثماني بالأسواق العالمية[7].

ومع بداية التوغل الأوروبي عموما والبريطاني على وجه الخصوص في كافة أسواق الدولة، ونظرا للعجز المالي الذي أصاب الدولة نتيجة الأزمات الداخلية كالأزمة المصرية[8]، نتيجة لهذه

---

[1] – أوغلي، المرجع السابق، ص99.

[2] – روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ط1، ج2، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ص53.

[3] – آق كوندوز، المرجع السابق، ص392.

[4] – آنفسه .

[5] – أراضي كانت تمنح لفرسان الدولة بصفة مؤقتة مقابل تزويدها بالجنود في زمن الحرب، واختلفت الإقطاعات مابين (تيمار– الزعامة– الخاص). أنظر: حسان الحلاق وعباس الصباغ، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية و العائلية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م، ص111.

[6]– طاهر يوسف الوائي، **خصائص الاقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**، مجلة مركز الدراسات الكوفة، ع1، جامعة الكوفة، 2011م، ص72.

[7] – نفسه، ص73.

[8] – فريد بيك، المصدر السابق، ص540.

الأزمات استغلت الدول الأوروبية الفرصة وأصبحت الأسواق العثمانية تعج بالبضائع الأوروبية، مما أكسد البضائع المحلية والمنتوجات الحرفية الداخلية[1]، وقد دفع السلطان محمود الثاني للقيام ببعض الإصلاحات، فبعد إلغاء نظام الإقطاع سنة 1831م أعاد ملكية الأراضي للدولة، كما ربط الأوقاف بخزينة الدولة وعمل على بناء الطرق وإصلاح الموانئ وإنشاء دور لضرب العملة[2].

بينما لم يحظ النظام الاجتماعي بنفس الأهمية إذ ما قورن بالمجالات الأخرى، حيث عمل السلطان محمود الثاني في إصلاحاته التي تهدف للنهوض بالمجتمع العثماني الذي لطالما عاش في ظل التفرقة بين مختلف الأديان والقوميات، وذلك من خلال دمج عناصره، أين أسس مدارس التعليم التي أنشأت أطباء ومهندسين وكبار موظفي الدولة[3].

وبعد حادثة إلغاء الإنكشارية، أصدر أمرا يقضي بارتداء السراويل الأوروبية والأحذية السوداء والطربوش الأحمر على الفرق العسكرية والمدنية[4].

ثالثا: المواقف الداخلية والخارجية من إصلاحات محمود الثاني.

01-المواقف الداخلية:

رغم تشجيع ودعم المجددين لسياسة الإصلاح، إلا أن المحافظين وقفوا حجر عثر أمام طموحات محمود الثاني الإصلاحية، أين سخر جميع قواته لفرض سيطرته وتمكن من كبح جماح الطبقة المحافظة وذلك بعد القضاء على الإنكشارية سنة 1826م[5]، أما بخصوص موقف العلماء فكان أقل ضررا أمام طموحاته الإصلاحية وهذا طبعا يعود لاستمالته أغلب العلماء إلى صفه، مما منحه صورة تغلب عليها الصبغة الدينية في نفوس العلماء والأئمة المناهضين لسياسة الإصلاح[6].

---

[1] -الوائلي، المرجع السابق، ص99.

[2] - نفسه، ص76، 77.

[3] - أوغلي، المرجع السابق، ص99.

[4] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986م، ص195.

[5] - نفسه، ص190.

[6] - خالد زيادة، **الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013م، ص146.

ورغم استحسان الإصلاحات من قبل الرعايا المسيحيين واليهود، إلا أن البعض الآخر من المسلمين سخطوا على إصلاحاته المتعلقة بالمساواة وأبدوا ردود فعل على رفضهم[1].

02-المواقف الخارجية:

أظهر الصف الأوروبي استحسانه لسياسة محمود الثاني الإصلاحية خاصة فِرنسا وبريطانيا، اللتان تحمستا لحركة التجديد التي انتهجتها الدولة العثمانية، والتي من خلالها تفتح لهما السبل لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية ودينية[2]، بينما عملت روسيا على عرقلة الإصلاح العثماني الذي يمنعها من كسر شوكة الدولة العثمانية واسترجاع أمجادها وإحياء الإمبراطورية البيزنطية، إلا أن قيصر روسيا "نيكولاس" تريث في صد الحركة الإصلاحية لأنه نظر بعين البعد، فبسقوط الدولة العثمانية يزداد نفوذ فِرنسا وبريطانيا على الساحة الدولية وبذلك تصبح روسيا في خطر[3].

في المقابل أيدت بريطانيا بشكل علني حركة الإصلاح لارتباط سياستها الاقتصادية مع الدولة العثمانية، كما رأت على أن بقاء الدولة قائمة بحد ذاتها يساعدها على صد الأطماع الروسية التي كانت تهدد مصالحها في الشرق[4].

رابعا: نبذة عن حياة السلطان عبد المجيد الأول:

هو السلطان عبد المجيد خان الأول[5] الابن الأكبر للسلطان محمود الثاني، أمه السلطانة "بزم عالم"[6] ولد في 06 ماي 1822م[7] في قصر الباب العالي، وهو السلطان رقم الواحد والثلاثون

---

[1] – حسين مؤنس، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938م، ص251.

[2] – عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص109.

[3] – ياغي، المرجع السابق، ص161.

[4] – جمال محمود حجر، **القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين 19 و20م**، تق: عمر عبد العزيز عمر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م، ص29، 30.

[5] – أنظر الملحق رقم 03 ، ص97.

[6] – (1807-1853م) السلطانة لدور التجدد شيدت مؤسسات خيرية كثيرة، أنظر: يلماز أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص24.

[7] – فريد بيك، المصدر السابق، ص455.

في تاريخ الدولة العثمانية، اعتلى كرسي السلطنة إثر وفاة والده سنة 1839م وعمره لا يتجاوز 18 عاماً[1].

هو سلطان إصلاحي حكم الدولة العثمانية من سنة 1839م حتى سنة 1861م، أقبل على العلم حيث كان مولع بالثقافة الغربية، يعتبر أول من تعلم اللغة الفرنسية وتكلم بها من بني عثمان[2]، كما كان يجيد اللغة العربية والفارسية ملماً بالموسيقى الغربية منتسباً إلى الطريقة المولوية[3] من مسالك التصوف[4].

تابع برنامج والده السلطان محمود الثاني الإصلاحي على الطريقة الأوروبية، وساعده في ذلك بعض الوزراء، وفي عهده صدرت تشريعات إصلاحية مست جميع جوانب الدولة عرفت بالتنظيمات[5].

لم يقم بإدارة الدولة بشخصية كأبيه، بل ترك إدارتها تحت سيطرة الطبقة العليا من رجال الدولة[6]، كان السلطان عبد المجيد ميال لحياة القصر وحبه للنساء والأولاد، حيث تزوج حوالي 22 امرأة أنجب من خلالها 37 ولداً، ولاشك أن كبار الإداريين الذين حصلوا على العلوم في الدول الأوروبية أثر بالغ في توجهاته، أين برز ميله للإدارة المدنية على غرار الإدارة العسكرية[7].

توفي السلطان عبد المجيد خان الأول في 06 يونيو سنة 1861م، ودفن بجوار جامع السلطان وعمره أربعون سنة حكم خلالها 22 سنة ونصف[8].

---

[1] – آق كوندوز، المرجع السابق، ص397.

[2] – عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية** ، ج3، داراالهدى للنشر والتوزيع ، بيروت، د س ن، ص853.

[3] – طريقة منسوبة لجلال الدين الرومي (ت 1273م)، وهي طريقة صوفية مثل الطريقة البكداشية وغيرها. أنظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، د.ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص218.

[4] – آق كوندوز، المرجع السابق، ص392.

[5] – الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص853.

[6] – يلماز، المرجع السابق، مج2، ص25، 26.

[7] – آق كوندوز، المرجع السابق، ص401، 402.

[8] – فريد بيك، المصدر السابق، ص529.

المبحث الأول:

التحديات السياسية و العسكرية للسلطان عبد المجيد الأول.

المطلب الأول: المسألة المصرية وخط كالخانة (1839–1842م).

01ـ الظروف العامة عشية إعلان خط كالخانة

02ـ إعلان خط كالخانة

03ـ ردود الأفعال والمواقف الدولية

04ـ حل المسألة المصرية وقضية المضائق

المطلب الثاني: حرب القرم والخط الهمايوني (1853– 1856م)

01 ـ أسباب حرب القرم

02 ـ قيام الحرب والمواقف الدولية

03ـ ـ الخط الهمايوني

04 ـ معاهدة باريس

05 ـ انعكاسات حرب القرم

المطلب الثالث: الفتنة الطائفية في لبنان وتداعياتها

01- أسبابها

02- انعكاساتها

نظرا للأوضاع المزرية التي آلت إليها الدولة العثمانية نتيجة الأزمات التي كانت تمر بها، ومع تزايد الضغوط الدولية الأوروبية التي أظهرت مدى تفوقها خاصة في المجال السياسي والعسكري، كان لابد على السلطان عبد المجيد من إظهار قوته في مواجهة هذه التحديات، مع إعادة رفع راية الإصلاح التي بدأها والده لفرض قوته خاصة على الصعيد الدولي .

وفي هذا المبحث سنحاول تتبع مراحل هذه الأزمات التي عصفت بالدولة ما بين (1839 و1861م)، والتي تعتبر بداية ونهاية حكم السلطان عبد المجيد الأول، كذلك البحث في شروع الدولة في بعض التنظيمات التي أحدثت صدى وضجة، اهتزت لها أوروبا على حسب تفسير سليمان البستاني[1].

المطلب الأول: المسألة المصرية وخط كالخانة (1839-1842م):

01- الظروف العامة عشية إعلان خط كالخانة:

تولى السلطان عبد المجيد الحكم بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني وعمره لا يتجاوز 17 سنة، والدولة العثمانية في أوج صراعها مع مصر[2]، خاصة بعد هزيمة الجيش العثماني في معركة "نصيبين"[3]، هذه الأخيرة التي أحدثت وقعا أليما ومنعرجا في مسار العلاقات مع مصر، كما اعتبرت خاتمة الهزائم التي لحقت بالدولة العثمانية في معاركها المتعاقبة مع الجيش المصري[4].

وعقب جلوس السلطان عبد المجيد على العرش الدولة العثمانية، عين خسرو باشا[5] لمنصب

[1] - (1856-1925م) سياسي ومترجم وناقد وشاعر لبناني تقلد عدة مناصب سياسية في لبنان، صاحب كتاب "عبرى وذكرى أوالدولة العثمانية قبل الدستور وبعده" .أنظر: الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص230، 231.

[2] - أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص24.

[3] - تقع على الضفة اليسرى لنهر الفرات تم فيها إنتصار الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا على الجيش العثماني سنة 1839م.

[4] - الرافعي، المصدر السابق، ص283.

[5] - انتزع خسرو باشا الطاعن في السن رئيس حزب المحافظين الختم الهمايوني من رؤوف باشا أثناء تشييع جنازة السلطان محمود. أنظر: أوزوتا، ، المرجع السابق، مج2، ص26.

الصدر الأعظم[1] والذي عرف بعدم ميله للتنظيمات، انجر عن هذا التعيين خيانة القابودان[2] فوزي باشا الناقم على خسرو باشا، أين سار بالأسطول العثماني نحو الإسكندرية وسلمه إلى محمد علي باشا في 14 يوليو 1839م[3]، وبذلك جعل من محمد علي والي مصر مالكا لأقوى أسطول في العالم بعد إنجلترا[4]، على إثر هذه الواقعة أقال السلطان عبد المجيد خسرو باشا وعين مكانه رشيد باشا[5]، هذا الأخير الذي كان قد كلفه السلطان محمود الثاني قبل وفاته بإعداد نص يعلن فيه إصلاحاته[6] .

02 ـ إعلان خط كالخانة[7]:

في 3 نوفمبر 1839 نصبت الخيام في قصر طوب قابي[8] المعروف باسم جولخانة(قصر الزهور)[9]، حيث اجتمع حشد كبير من كبار موظفي الدولة وقادة وحكام الولايات والعلماء

---

[1]- فريد بيك، المصدر السابق، ص455.

[2]- ويسمى قبطان دريا، أميرال البحرية الكبير ورئيس الأسطول العثماني، وهو أعلى رتبة عسكرية في البحرية العثمانية. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص177.

[3]- الرافعي، المصدر السابق، ص282.

[4] - أوزوتا، المرجع السابق، مج2، ص27.

[5]- ولد في إسطنبول في 13 آذار 1800، بدأ مصطفى رشيد باشا العمل ككاتب في الصدارة العظمى سنة 1824، شهد المفاوضات بين الدولة العثمانية وروسيا عقب إنتهاء الحرب اليونانية، عين سفير في باريس سنة 1834 ثم في لندن سنة 1836 ثم وزيرا للخارجية سنة 1837، كما يعتبر من أشهر رجالات الإصلاح في الدولة العثمانية توفي سنة 1858م. أنظر: آق كوندوز، المرجع السابق، ص414.

[6]- أوزوتا، المرجع السابق، مج2، ص28.

[7] - اصطلاح سياسي إداري يقصد به الفرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد الأول عام 1255هـ-1839م، والذي يشمل عدة إصلاحات إدارية كان قد بدأها السلطان محمود الثاني، وعرف هذا البرنامج الإصلاحي تاريخيا باسم التنظيمات. أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، دط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1969، ص164.

[8] - هو رمز الحكم العثماني ومركز حكم الإمبراطورية العثمانية، أسس ليسع 40000 شخص، فيه المدارس السلطانية التي تعد العلماء والظباط، وفيه مكتبة "الان دوليا" الشهيرة بمخطوطاتها العربية والفارسية. أنظر: محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، دط، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، 1994، ص304.

[9] - عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص202.

ورؤساء الأديان بمن فيهم اليهود والمسيحيون[1]، أين تم تلاوة فرمان التنظيمات[2]، لذلك يطلق عليه كالخانة خط همايوني، بينما يطلق عليه الأوروبيون خط شريف[3]، وقرأ مصطفى رشيد باشا هذا الفرمان على مسمع السلطان والجموع، وعرف هذا الخط باسم التنظيمات الخيرية التي توضح مجموعة من الحقوق الرئيسية.

وبإعلان هذا الخط اعترفت الدولة العثمانية بتغيير النظم الحضارية الجارية لمواكبة التطور الأوروبي، حتى وإن اقتضى الأمر المساس بالأعراف والعادات والتقاليد[4]، وقد ذكر سليمان البستاني في كتابه عبرة وذكرى في وصفه لخط كالخانة بقوله:(... **وما كاد يجلس السلطان عبد المجيد على سرير السلطنة، حتى أذاع خط الكالخانة المشهورة سنة 1839 في 26 من شعبان سنة 1255هـ فكانت له ضجة اهتزت لها أوروبا..**) [5].

ويعتبر هذا الخط مرحلة مهمة من مراحل التحديث التي شهدتها الدولة العثمانية، ومن خلاله أصبحت إصلاحات السلطان محمود الثاني قانونية وموثقة[6]، وكما هو معلوم صدر هذا الخط في فترة اشتد فيها العداء بين السلطان ومحمد علي باشا والي مصر، لذلك نرى أن الخط

---

[1] – أنكله لهارد، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، تر:عامر محمود علي، دار القاهرة، مصر، 2017، ص40.

[2]– فرمان سلطاني، مرسوم أو قرار يصدر بخط السلطان أو توقيعه، أنظر: محمود عامر، **"المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"**، مجلة الدراسات التاريخية، ع 117،118،جامعة دمشق،2012، 373.

[3] – الأمر السلطاني الرسمي المكتوب الصادر في قضية من القضايا.أنظر، صابان، المرجع السابق، ص 164.

[4] – الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007 ، ص152.

[5] – سليمان البستاني، **عبرة وذكرأو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده** ، دط، مطبعة الأخبار، ددن ،دب ن، 1908م، ص12

[6] – أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص32.

تضمن وعود السلطان بتنفيذ إصلاحات في الدولة، وذلك لضمان مساندة الدول الأوروبية له في خلافه مع محمد علي باشا[1].

أهم ما جاء به هذا الخط هو المزج بين القديم والحديث، بهدف الوفاء بمطالب المصلحين دون المساس باستقرار القوى المحافظة، هذه الأخيرة التي رأت أن سبب اضمحلال الدولة عدم العمل بمبادئ القرأن الكريم[2]، ولهذا أن المبدا او المرجعية التي تبناها هذا الخط، هي مساواة جميع الرعايا أمام القانون، دون المساس بالشريعة الإسلامية كستار للحفاظ على الوضع الراهن، ومن أهم البنود التي نص عليها نذكر[3]:

ـ منح السلطان للرعية الأمن على حياتهم وشرفهم وأرزاقهم، وذلك بسبب بعض القوانين الجديدة التي تتعلق بأمن النفوس والأعراض والأموال [4].

ـ وعد السلطان بإصلاح الإدارة والقضاء، حيث منع هذا الخط على الولاة الجرأة على القتل والمصادرة.

ـ كما أمر بإجراء القرعة العشرية الشرعية، دون المساس في منافع الزراعة والتجارة [5].

ـ أمر السلطان بجباية الأموال وتوزيعها بمقتضى أحكام الشرع مع إلغاء الالتزامات[6].

ـ القضاء على الرشوة التي كانت أحد أسباب فساد جهاز الحكم.

وبعد إعلان الخط، طلب السلطان من الصدر الأعظم الشروع في العمل بمقتضى خط

---

[1] – عوض عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864–1914**، تق، أحمد عزت عبد الكريم، دط، دار المعارف بمصر، القاهرة، د س ن، ص20.

[2] – عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص201.

[3] – أنظر الملحق رقم04 ، ص98.

[4] – عوض، المرجع السابق، ص20.

[5] – عمر، المرجع السابق، ص275.

[6] – نظام يقضي بتقييم دخل مالي من المتعهد إلى الحكومة، ثم يحصله الملتزم أضعافا مضاعفة من المجتمع، ممارس الملتزمون الظلم منذ القرن17م، ألغي هذا النظام سنة 1856م في عهد السلطان عبد المجيد. أ،ظر: صابان، المرجع السابق، ص35.

كالخانة، مع إعطاء نسخ للولاة في معظم الولايات العثمانية ونسخ للسفراء الأجانب[1]، هذا الأخير إذ دل على شيء فإنما يدل بلا شك على اهتمام الدول الكبرى بشؤون الدولة العثمانية الداخلية[2].

هكذا وقد شهد هذا النظام الجديد نموا وقوة بقيادة رشيد باشا المترعرع في أحضان الدبلوماسية، والناضج في كنف السلطان محمود الثاني، ورغم نصيحة الصدر الأعظم خسرو باشا للسلطان عبد المجيد بإعدام رشيد باشا[3] الذي انتفض ضده والعلماء وشبهوه بالكافرين نظرا للقوانين الغربية التي أتى بها[4]، إلا أن السلطان انحاز إليه[5].

لكن مع تعيين رؤوف باشا رفيق مصطفى باشا الصدر الأعظم للمرة الثالثة في 8 جوان 1840م[6]، أمسك رشيد باشا بزمام الأمور وقويت شوكته[7]، إضافة لما سبق وعد السلطان باستمرار الإصلاح في الدولة متعهدا باحترام القوانين وعدم مخالفتها[8] من خلال جملة من القوانين المكملة[9].

03- ردود الأفعال والمواقف الدولية:

عقب الإعلان عن هذا المرسوم، صدر على إثره مؤيدون ومعارضون، حيث يذكر عمر عبد العزيز عمر في كتابه "تاريخ المشرق العربي" قائلا (... **فحذرا مترنيخ المستشار النمساوي**

[1] – عوض، المرجع السابق، ص22.
[2] – عمر، المرجع السابق، ص275.
[3] – آق كوندوز، المرجع السابق، ص398.
[4] – مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، ص22.
[5] - آق كوندوز، المرجع السابق، ص398.
[6] – أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص35.
[7] – آق كوندوز، المرجع السابق، ص398.
[8] – عمر: المرجع السابق، ص275.
[9] – أنظر الملحق رقم05، ص99.

المشهور العثمانيين من الخطر الكامن وراء استعارة أساليب الحضارة الأوروبية، لأنها تتعارض مع الحضارة الإسلامية العثمانية...)[1]"

بينما عبّر مسلمي الدولة العثمانية عن سخطهم الشديد إزاء هذه الحركة الإصلاحية، التي تساوي بينهم وبين النصارى واليهود وتستبدل الشريعة بالقوانين الوضعية[2]، كما قلصت هذه التنظيمات من نفوذ الملتزمون الذين فقدوا التزاماتهم، فقام هؤلاء بإثارة الفوضى والقلاقل وذلك لإخلال توازن الدولة في جباية الضرائب[3].

أما بريطانيا فكانت متحمسة لحركة الإصلاح، أين عملت على مساندة رجالات الإصلاح مثلها مثل فرنسا التي فتحت كل أبوابها أمام الدولة العثمانية، لأخذ النظم الأوروبية التي تساعدها في مساعيها الاقتصادية والدينية داخل التراب العثماني[4].

في حين عملت روسيا والنمسا على عرقلة الإصلاحات لإضعاف الدولة، حيث وجهت للمصلحين تهمة الاستناد إلى الغرب المسيحي بهدف استبدال الحكم المسيحي بالحكم الإسلامي في الشرق الأوسط[5].

04 ـ حل المسألة المصرية وقضية المضائق:

بالعودة إلى المسألة المصرية حيث أنه وبعد معركة "نصيبين" ووفاة محمود الثاني وحادثة انتقال الأسطول العثماني إلى محمد علي بمصر، اضطربت الأحداث وأصبحت الكفة تميل لصالح محمد علي باشا على مرمى عيون الدول الأوروبية، التي أعلنت بعضها الوقوف إلى جانب

[1] – عمر، المرجع السابق، ص276.

[2] – محمد علي الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001، ص377.

[3] – عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق، ص203.

[4] – عمر، المرجع السابق، ص276.

[5] – عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق، ص207.

السلطان[1]، خاصة وأن الدولة كانت في أمس الحاجة إلى مساندة أوروبية لكسر شوكة محمد علي والقضاء على الأطماع الروسية التي أعلنتها بنود معاهدة هانيكار أسكله سي سنة 1833م[2].

لذلك عمل مصطفى باشا خطوة ثانية بعد تخطيه عقبة الإصلاحات إلى إجراء محادثات مع بالمرستون[3] السفير الانجليزي لحل المسألة المصرية[4]، حيث تم التوقيع على معاهدة لندن في 15 جويلية 1840م من قبل كل من الدولة العثمانية، إنجلترا، النمسا، بروسيا[5]، ما عدا فرنسا التي أصرت على تنفيذ اتفاق كوتاهية انتقاما من إنجلترا أولا، ولفرض الحماية على مصر ثانيا، وكذا لتمكين سيطرتها على الجزائر التي كانت خاضعة لاستعمارها[6].

وبالفعل تم عقد الاتفاق دون حضور فرنسا، حيث تعهد الحلفاء على حل المشكلة المصرية[7]، من خلال ممارسة الضغط على محمد علي باشا[8]، ومن بين ما نصت عليه بنود هذه الاتفاقية، ضمان لمحمد علي وخلفائه حكم مصر وراثي وحكم بلاد الشام طوال حياته[9]، وإن لم يخضع لأوامر الدول في مدة عشر أيام، لا تترك له سوى مصر، وإذا انقضت عشرة أيام أخرى تنزع منه مصر، كما أقر الاتفاق على علي باشا بإعادة الأسطول العثماني، مهددة إياه بوضعها كل جيوشها تحت إمرة السلطان العثماني تحت أي ظرف[10].

---

[1] – طقوش، المرجع السابق، ص363.

[2] – عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص199.

[3] – سياسي ورجل دولة بريطاني إمبريالي ونائب حزب المحافظين عام 1807م، تقلد عدة مناصب حكومية عالية منها وزير للخارجية (1830-1841م)، حيث عمل كيانات دولية تعمل لصالح بريطانيا، قام مناهضا لسياسة محمد علي وابنه إبراهيم باشا. أنظر: الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص482.

[4] – عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص199.

[5] – أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص36.

[6] – طقوش، المرجع االسابق، ص363.

[7] – كامل، **المسألة الشرقية**، دط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012 ، ص67.

[8] – طقوش، المرجع السابق، ص366.

[9] – كامل، المصدر السابق، ص68.

[10] – طقوش، المرجع السابق، ص366.

ومع انتهاء المدة المحددة التي انقضت دون رضوخ علي باشا لشروط هذه الدول بإيعاز من فرنسا، لجأ بالمرستون لاستخدام القوة وقطعت هذه الدول علاقاتها مع مصر[1]، وفي آخر المطاف ذعن محمد علي لمطالب هذه الدول بعد تيقنه بعدم مجابهتها، أين أمضى اتفاقية يتعهد فيها بسحب قواته من الشام مكتفيا بولاية مصر[2]، وانتهت بذلك الأزمة العثمانية المصرية[3] التي تعتبر أكبر عصيان وقع في تاريخ الدولة العثمانية.

بعد أن حل مصطفى باشا القضية المصرية، عاد إلى موضوع روسيا حيث وقعت معاهدة المضائق في 16 جويلية 1841م، بين كل من الدولة العثمانية، إنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا، وروسيا[4]، وقد كان انضمام فرنسا في 15 مارس1841م، إلى معاهدة لندن كفيل لحل مشكلة المضائق التي كانت قد أدت إليها الأزمة المصرية[5].

عملت هذه المعاهدة على الإبطال الكلي لاتفاق هانيكار أسكلسي[6]، كما نصت هذه المعاهدة على إغلاق المضائق البحرية العثمانية في وجه السفن الحربية ما دام الباب العالي[7] في حالة سلام[8]، مع إعلان ملوك الدول الموقعة تعهدهم باحترام قرار السلطان والالتزام به[9]، وبينما حلت هذه الاتفاقية الخلاف بين الدول العظمى، أعادت من جهة أخرى للدولة العثمانية سيطرتها الفعلية على المضائق.

---

[1] – نفسه ، ص368.

[2] – كامل، المصدر السابق، ص69.

[3] – طقوش، المرجع السابق، ص368.

[4] –أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص40.

[5] – أوغلي، المرجع السابق، ص202.

[6] – فريق البحوث والدراسات الإسلامية(فدا)، **الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي**، تق: راغب السرجاني، ط7، مؤسسة إقرأ، القاهرة، 2007، ص206.

[7] – ونقصد به مقر الحكومة العثمانية، كان يطلق عليه قبل بداية الفتوحات (الديوان الهمايوني) أي الديوان السلطاني.

[8] – أنيل ألكسندرو فنا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر:أنور محمد إبراهيم، دط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص126.

[9] – عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية الدولة الإسلامية المفترى عليها**، ج1، مكتبة الأغلو المصرية، القاهرة، 1980، ص223.

المطلب الثاني: حرب القرم والخط الهمايوني (1853– 1856م):

شكلت العديد من المتغيرات التي أحدثتها العلاقات الدولية خلال القرنين 18 و19م ما يسمى بالمسألة الشرقية[1]، هذه الأخيرة التي بلغت ذروتها في حرب القرم، حينما تحول الصراع ما بين الدولة العثمانية وروسيا إلى صراع أوروبي أوروبي، بل وصل إلى حد المواجهة العسكرية خاصة بين روسيا وبريطانيا.

01 ـ أسباب حرب القرم:

تعددت واختلفت أسباب حرب القرم ما بين المؤرخين، فمنهم من يرجعها إلى أسباب دينية واختلاف حول الأماكن المقدسة في فلسطين بين فرنسا وروسيا، ويرى البعض الآخر أن المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية المتضاربة بين الدول الكبرى، هي من أدت إلى وقوع هذه الحرب[2].

ـ الأسباب الاقتصادية:

من إحدى المكاسب الهامة التي استفادت منها روسيا في معاهدة "كوجوك قينارجة[3]" سنة 1774م، هي أحقية استخدام الممرات العثمانية، ونتيجة لذلك تحول أغلب الاقتصاد الروسي إلى سواحل البحر الأسود[4]، وحتى هذه الفترة كانت أغلب صادرات روسيا نحو الدولة العثمانية وأوروبا هو القمح[5]، إلى أن ظهرت الولايتان الدانوبيتان الأفلاق والبغدان الخاضعتان للحكومة العثمانية تنافسان الصادرات الروسية[6]، وعلى اثر ذلك النمو الاقتصادي، تحولت وجهة التجار الإنجليز

---

[1] – la Questiond Orient مصطلح يطلق على العلاقات السياسية بين بعض الدول الأوربية وبين السلطنة العثمانية إبان القرنين 18و19م. أنظر: الكيالي، المرجع السابق، ج2 ، ص167.

[2] –عبد الرؤوف سنو، "**العلاقات الروسية العثمانية(1833–1878) حرب القرم ممهداتها وتطوراتها ونتائجها (1853–1856)**" الحلقة الثالثة، ع78،77، مجلة العرب والعالم، بيروت، 1985، ص2.

[3] – معاهدة وقعتها الدولة العثمانية مع روسيا في 21يوليو1774م، تم فيها استقلال شبه جزيرة القرم. أأنظر: عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص165، 166.

[4] – سنو، المرجع السابق، ص2.

[5] – عبد العزيز سليمان نوار ومحمود جمال الدين، **التاريخ الأروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دط، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص351.

[6] – بروكلمان، المرجع السابق، ص567، 568.

نحو الأسواق العثمانية مما أثر سلبا على التجارة الروسية[1]، لذلك سعى قيصر روسيا "نيقول الأول[2]" للسيطرة على الأفلاق والبغدان حتى يعيد لروسيا نفوذها الاقتصادي[3].

كل هذه العوامل ساعدت على زيادة التوتر ما بين روسيا وإنجلترا، هذه الأخيرة التي بدأت برسم طريق للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية للتصدي للأطماع الروسية والحفاظ على السيادة العثمانية،كما ناهضت النمسا السياسة الروسية في الأفلاق من خلال الوقوف ضدها بعد احتلال روسيا لولايتي الدانوب سنة 1853م، وذلك طبعا لحماية مصالحها التجارية والإستراتيجية[4].

ـ الأسباب الدينية:

أصبحت الدولة العثمانية بعد التغلغل الأوروبي، أرضية خصبة لنمو نزاعات الدول الكبرى، بدأت بوادرها في فلسطين سنة1847 ما بين روسيا وفرنسا تتعلق بحق كل من الكاثوليك[5] والأرثوذوكس[6] في الأماكن المقدسه[7]، كما كان للحكومه الفرنسيه حق حمايه النصارى في الشرق وحقوق حماية الاقليات الكاثوليكية من زمن الحروب الصليبية[8]، لكن مع بدايه النصف

---

[1] – سنو، المرجع السابق، ص3.

[2] – ولد عام 1776م، تسلم عرش روسيا سنة 1825م بعد أن قضى على معارضيه، دفعت به أطماعه إلى حرب القرم مع الدولة العثمانية. أنظر: حسون، المرجع السابق، ص62.

[3] – طقوش، المرجع السابق، ص385.

[4] – سنو، المرجع السابق، ص3.

[5] – (الروم الكاثوليك) تكونت هذه الطائفة في بلاد الشام نتيجة إنتفاضات في الكنائس الشرقية الأرثوذيكسية، أين تشكلت طائفة الروم الكاثوليك، كان لهم عدد من الكنائس والمدارس في دمشق. أنظر: عوض، المرجع السابق، ص304.

[6] – هم مجموع المسيحيين الشرقيين الذين حافظو على تقاليد الكنيسة الأولى، وقد وقع الإنفصال بينهم وبين المسيحيين الغربيين الملتفين حول أسقف روما الكاثوليكية. أنظر، الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص387.

[7] – سنو، المرجع السابق، ص4.

[8] – هي فترة زمنية واسعة في الصراع الدائم بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ذلك الصراع الذي إختلفت تسمياته باختلاف الأزمنة والمقاصد منذ العصور الوسطى، أما في العصر الحديث فإن صبغة هذا النزاع كانت هذا اللإستعمار الذي اجتاح على الشرق عموما والإسلام خصوصا والذي بدأ في فلسطين. أنظر: محمد العروسي المطوي، **الحروب الصليبية في المشرق والمغرب**، دط، دار الغرب الإسلامي، د ب ن، 1982، ص27.

الثاني من القرن التاسع عشر، برزت روسيا على مسرح الأحداث[1] وراحت تسير على خطى فرنسا مطالبه الدولة العثمانية بمنحها حق حماية الأرثوذوكس نظرا لتفوقهم العددي في الدولة العثمانية[2].

استطاعت روسيا الحصول على مبتغاها وزاد نفوذ الأرثوذوكس في فلسطين بالمقابل تراجعت مكانة الرهبان الكاثوليك، مما جعل الدولة العثمانية تعاني الضغط من كلا الطرفين محاولة إرضاء

كل منهما[3]، خاصة بعد احتجاج القيصر الروسي الذي حاول إحياء بنود معاهدة "**هنيكار أسكله سي**" الدفاعية مع الدولة العثمانية[4]، بل وطالب باعتراف سلطان بالبطريق الارثوذكسي رئيسا روحيا مستقلا[5] .

ـ الأسباب السياسية:

أدت المصالح السياسية دور كبير في إشعال فتيل الحرب، ذلك أن ظهور اضطرابات في البلقان باستثناء اليونان التي انفصلت مؤخرا عن الدولة العثمانية، أدى إلى انتشار الوعي القومي في البلقان الذي أصبح يطالب بالاستقلال[6]، استغل نيقولا الأول ضعف الدولة العثمانية ومطالبة القوميات البلقانية بالانفصال وأوعز لسكان الجبل الأسود للقيام بالثورة، إلا أن الباب العالي أحبط مخططاته حيث قمع الثورة في مهدها [7].

02- قيام الحرب والمواقف الدولية:

بعد اجتماعي قيصر روسيا والسفير البريطاني وطرحه معه المسألة الشرقية من عدة جوانب، موليا اهتمامه حول قضية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية[8]، ونتيجة لرفض بريطانيا وجهة النظر

[1] – بروكلمان، المرجع السابق، ص167.

[2] – محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، ط1، المكتب الإسلامي، د ب ن ، 2000، ص175.

[3] – سنو، المرجع السابق، ص4.

[4] –يوجين روجان، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، تر: محمد إبراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية، القاهرة، 2011، ص120.

[5] بوكلمان، المرجع السابق، ص569.

[6] – سنو، المرجع السابق، ص4.

[7] –كامل، المصدر السابق، ص110-113.

[8] – سنو، المرجع السابق، ص5.

الروسية عملت هذه الأخيرة على احتلال الأفلاق والبغدان، كما أرسلت الأمير "**منتيشكوف**[1]" قائد أسطولها المرابط في بحر البلطيق، بمهمة إلى إسطنبول لتسوية الخلاف حول الأماكن المقدسة[2]، وقد حددت مهمة منتيشكوف لتحقيق بعض الأهداف منها:

- تأمين حماية الرعايا الأرثوذوكس.
- إعادة أوضاع الأماكن المقدسة إلى ما كانت عليه قبل 1852م[3].
- عقد تحالف سري يقضي بدفاع روسيا عن الدولة العثمانية من أي اعتداء فرنسي[4].

لكن بعد عرض هذه المطالب من قبل السلطان عبد المجيد على سفراء الدول الأجنبية، تم رفضها بحجة أنها تتعارض مع معاهدة المضائق المبرمة سنة 1841م، معتبرين هذه المطالب تشكل خطر على الدولة العثمانية وعلى استقرارها[5] .

كانت أولى ردة فعل عثمانية على فشل مبادرة السلام، بإرسال إنذار لروسيا يتضمن إخلاء ولايتي الدانوب[6]، داعية أساطيل فرنسا وبريطانيا لعبور البوسفور، فكانت كافيه لإعلان الحرب في جويلية 1853م[7].

وفي 12مارس1854م، عقدت إنجلترا وفرنسا معاهدة مع الباب العالي نصت على تقديم المساعدات العسكرية للمحافظة على وحدة الدولة العثمانية، وكذا لردع الجيوش الروسية من البلقان، في المقابل تعهد السلطان بأن لا يعقد أي هدنة مع الجانب الروسي دون علم الحكومتين[8]، ومع بداية تفاقم الأوضاع خاصة بعد تحطيم الأسطول العثماني في البحر الأسود في

---

[1] – كان يشغل منصب والي فلندا العام ووزير البحرية وأميرال كبير، قدم إلى إسطنبول كسفير من قبل القيصر الروسي في28فيفري1853. أنظر: أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص48.

[2] – كامل، المصدر السابق، ص113.

[3] – سنو، المرجع السابق، ص6.

[4] – طقوش، المرجع السابق، ص387.

[5] – سرريدر بولارد، **بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى1952**، تر:حسن أحمد سلمان، دط، مطبعة الرابطة، بغداد، د س ن، ص1.

[6] – سنو، المرجع السابق، ص11.

[7] – نصري دياب خاطر، **التاريخ الأوربي الحديث**، ط1، الجنادرية الأردن، عمان، 2011، ص119.

[8] – عمر، المرجع السابق، ص109.

موقعة سينوب البحرية، ووجهت النمسا إنذار لروسيا في جوال 1854م، ومع نهاية أوت تم انسحاب القوات الروسية من الأفلاق والبغدان (رومانيا حاليا)، وأوقفت الحرب في جهة الدانوب[1] ونقل ميدان الحرب إلى شبه جزيرة القرم[2]، وعمل الحلفاء على حصار أقوى حصون الروس على البحر الأسود وهو حسن سيباستوبول وتم إسقاطه في أيلول سنة 1855م[3] .

03 – الخط الهمايوني[4]:

في خضم المفاوضات الجارية من أجل عقد مؤتمر الصلح بين روسيا والدولة العثمانية وحلفائها[5]، نشر السلطان عبد المجيد إصلاح خطها الهمايوني بغرض كسب الرأي العام الأوروبي الذي يخوله لصالحه في معاهدة باريس القادمة[6]، كما جاء في هذا المرسوم كهدية من الدولة العثمانية للدول الأوروبية نتيجة وقوفها ضد الأطماع الروسية وضد تقسيم أراضيها[7].

أصدر هذا الخط في 18 فبراير 1856م[8]، بحضور الوزراء وكبار الموظفين وشيخ الإسلام[9] والبطارقة المسيحيين من الطوائف كافة والخامات اليهود وجميع الوجهاء الموجودين في الدولة

---

[1] – طقوش، المرجع السابق، ص392.

[2] – شبه جزيرة بجنوب روسيا الأروبية على الساحل الشمالي للبحر الأسود، من أهم مدنها **سيمفروبول** و**سيباستيبول**، كانت ميدان لمعارك حرب القرم 1854-1856.أنظر : غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وأثرها على الولايات العربية الشام والعراق أنموذجا 1839– 1876م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2008-2009، ص53.

[3] ليلى الصباغ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دط، مطبعة إبن حيان، دمشق، 1981- 1982، ص273.

[4] – islhat Hatt-i Haumayunu إصلاح أعلنه السلطان عبد المجيد الأول في 11جمادى الآخرة 1272هـ /18فيفراير1856م نتيجة الضغط من الدول الأروبية (فرنسا وبريطانيا). أنظر: صابان، المرجع السابق، ص32.

[5] – مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، ص213.

[6] – أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص55.

[7] – غربي، المرجع السابق، ص153.

[8] – أنظر الملحق رقم 06، ص100.

[9] – أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية كان مسؤول عن تعيين القضاة الشرعية وعزلهم والإشراف على التدريس والمدارس وإصدار الفتاوى الشرعية، بدأ ترشيح شيخ الإسلام لمجلس الوكلاء منذ أواسط القرن 19م.أنظر: صابان، المرجع السابق، ص142.

العثمانية، ومن أهم ما جاء فيه[1]:

– التأكيد على أن التعهدات التي منحها في خط كالخانة، مضيفا لها حصانات لرعاية غير المسلمين[2]، كما نص على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لجميع رعاية دولة[3]، كما نص على حرية العبادة للنصارى والحق في بناء الكنائس مع أحقيتهم في تقلد مناصب في الدولة[4]، إلى جانب ما نص عليه الخط أيضا، إنشاء محاكمة مختلطة في الفصل في القضايا المدنية والجنائية، كما وعد السلطان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية، مؤكدا على المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات[5]، وفي الأخير نص على وضع الميزانية للدولة وإنشاء بنوك وإصلاح النقد والزراعة والصناعة مع محاربة الرشوة والفساد الإداري[6].

من الملاحظ أن بنود الخط الهمايوني قد سمحت لأول مرة بازدياد الأجانب في الدولة العثمانية، خاصة في ما يتعلق ببند مساواتهم مع المسلمين، لاسيما البند الخطير الذي نص على أحقية التملك للأجانب في التراب العثماني الذي سيجر الدولة فيما بعد إلى ما لا تحمد عقباه.

في هذا الصدد يذكر"**انكله لهارد**" السفير الفرنسي في إسطنبول في تلك الفترة في كتابه "تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية"، على لسان "**مصطفى رشيد باشا**" في انتقاده لهذا القرار بقوله:(...**أن هذا العمل مقدم من خائنين إلى أوروبا لتخريبنا**...)[7] قاصدا رفيقيه علي باشا وفؤاد باشا صانعي القرار.

---

[1] – أنكله لهارد، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، تق: علي رشاد، تر: محمودعلي عامر، دط، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، 2017، ص117.

[2] – طقوش، المرجع السابق، ص404.

[3] – عمر، المرجع السابق، ص277.

[4] – طقوش، المرجع السابق، ص405.

[5] – عوض، المرجع السابق، ص27.

[6] – غربي، المرجع السابق، ص154.

[7] – لهارد، المصدر السابق، ص119.

04– معاهدة باريس:

في الخامس والعشرون فبراير 1856م، انعقد مؤتمر الصلح وأمضيت عقبه معاهدة باريس في 30 مارس 1856م، ولم تنته أشغال المؤتمر حتى 16 أبريل من نفس السنة[1]، وقد وضعت هذه المعاهدة الدولة العثمانية واستقلالها تحت ضمانة الدول الموقعة عليها، وعدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية[2]. ومن أهم ما نصت عليه هذه المعاهدة نذكر:

– اعتراف الدول الأوروبية بسيادة الدولة العثمانية على المضايق[3].

– المصالحة بين الأطراف المتحاربة وإقرار الصلح[4].

– جعل البحر الأسود منطقة محايدة غير عسكرية، بحيث تسحب روسيا سفنها الحربية منه، كانت هذه المادة كارثية بالنسبة لروسيا[5] .

– إعادة النظر في الاتفاقية السابقة المتعلقة بالمضائق 1841م، بحيث تعمل الدولة العثمانية على غلق المضائق (البوسفور والدردنيل) في وجه السفن الحربية الأجنبية[6].

– تخلي روسيا عن مطالبتها بحماية الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية[7]

– كما سمحت هذه المعاهدة بضم الدولة العثمانية الأراضي في الأفلاق التي تخلى عنها الروس، مع منح كل من الأفلاق والبغدان والصرب حكم ذاتي تحت السيادة العثمانية[8].

05– انعكاسات حرب القرم:

– أظهرت هذه الحرب أطماع الدول الأوروبية بالبلاد العربية ومدى ضعف الدولة العثمانية أمام تلك الأطماع[9].

---

[1] – عمر، المرجع السابق، ص 115.

[2] – سنو، المرجع السابق، ص13.

[3] – طقوش، المرجع السابق، ص395.

[4] – عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص212.

[5] – أوزتونا، المرجع السابق، ص58.

[6] – فريد بك، المصدر السابق، ص513.

[7] – شاكر، المرجع السابق، ص189.

[8] – طقوش، المرجع السابق، ص369.

[9] –الصباغ، المرجع السابق، ص274.

– أعطت هذه المعاهدة نفس جديد للدولة العثمانية، كما تمنت بها زوال الخطر الروسي والحفاظ على أملاكها[1].

– ساعدت هذه الحرب في تأجج الصراع الطائفي في بلاد الشام، بحيث كانت تمهيدا لبروز بعض الفتن[2].

– تراجع مكانة روسيا في البحر الأسود وإنهاء نفوذها في مصبات نهر الدانوب.

– أظهرت حرب القرم مدى تنافس الدول الأوربية فيما بينها، مظهرة أن المصالح هي من تحقق وتصنع الصديق، كما يعتبر الإعلان عن الخط الهمايوني من أبرز ما أنتجته حرب القرم، الذي يعتبر المرحلة الثانية مما يسمى بالتنظيمات[3].

بالرغم مما حققته الدولة العثمانية في هذه الحرب، إلا أنها كلفتها ميزانية ضخمة انجرت على إثرها نحو فخ الإستدانة الأجنبية، هذه الأخيرة التي سيسفر عنها ضغوطات أجنبية فيما بعد.

المطلب الثالث: الفتنة الطائفية في لبنان(1861م) وتداعياتها:

1– أسبابها:

بمجرد إخلاء الجيوش المصرية لبلاد الشام حتى تحركت فيهم العداوة الدينية القديمة، التي أيقضتها الدسائس الأجنبية[4]، كما أن النفوذ الأوربي قد انتشر بين الطوائف في الشام، فالموارنة[5] استندوا إلى فرنسا والدروز[6] إلى إنجلترا[7].

---

[1] – فريد بك، المصدر السابق، ص515.

[2] – الصباغ، المرجع السابق، ص274.

[3] – نفسه .

[4] – فريد بك، المصدر السابق، ص477.

[5] – هي طائفة تعتقد بالوحدانية أوجدها الناسك **مارون** قرب حماة في القرن السابع، انفصلوا عن الكنيسة نحو 500سنة ثم إلتزموا بتعاليم الكنيسة الرومانية. أنظر: تشارلز تشرسل، **بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من1840 إلى1860**، تر: فندي الشعار، دط، دار المروج، د ب ن، 1984، ص17،18.

[6] – تنسب هذه الفرقة إلى الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، نشأت في مصر ثم إنتقلت إلى الشام، عقائدها خليط من الإسماعلية ومن الأديان الأخرى. أنظر: الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص 676.

[7] – الصباغ، المرجع السابق، ص264.

وعقب الإصلاحات التي أعلنتها الدولة العثمانية، جعلت من الدول الأوربية تطالب بإصلاح أحوال رعاياها وتنظيم الكنائس في المشرق[1]، وقد أتاحت سياسة إبراهيم باشا بعض النزاعات بين الموارنة الفلاحون وأصحاب الإقطاع في جنوب لبنان الذين كان جلهم من الدروز[2]، وقد تمركز العديد من الطوائف في لبنان فالمسلمون يتركزون في بيروت بينما الدروز في جبل عامل، وقطن الموارنة في القرى الساحلية[3].

وبالعود إلى جذور الاختلاف الطائفي، نعود إلى سنة 1841م حينما وقع أول صدام بين الطرفين، فقامت على إثره الدولة العثمانية بمنح لبنان حكم مباشر، مما زاد الأمر سوءا وأدى إلى تدخل الدول الأوربية، حينها اضطرت الدولة العثمانية على تقسيم لبنان إلى قسمين: قسم جنوبي للدروز وقسم جنوبي للموارنة يحمل كل واحد منهما لقب **"قائم مقام"**[4] ولهما نفس الصلاحيات[5].

كما شهد عام 1857م بعض المنازعات قام بها الفلاحون في شمال لبنان، بتحريض من رجال الدين الموارنة ضد الإقطاعيين الدروز، واشتدت الأزمة بعد تدخل الدول الأوربية التي غذت هذا الصراع بالمال والسلاح[6].

ومع حلول سنة 1860م نشبت نار الفتنة مرة أخرى بين هاتين الطائفتين سميت "بمذابح سنة الستين"، تحول فيها الصراع إلى مذابح عامة بين النصارى والمسلمين[7]، وقد وصف هذه الأحداث الدكتور**"ميخائيل مشاقة"** باعتباره شاهد عيان في كتابه "مشهد عيان بحوادث سوريا ولبنان"، وهو يصف معانات الموارنة النصارى من قبل بطش الدروز، فيقول:(...**وقد اخترقوا الحرمة فدخلوا البيوت وقتلوا الرجال وسبوا العيال ونهبوا وارتكبوا المنكر، ولم يتركوا أمرا قبيحا إلا فعلوه ومحرما**

---

[1] – مسعود ظاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية1697–1861**، دار الفرابي، بيروت، 1986، ص284.

[2] – الصباغ، المرجع السابق، ص264.

[3] – طقوش، المرجع السابق، ص 369.

[4] –هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه، مثل قائم مقام الصدارة أوقائم مقام إسطنبول وهو أعلى منصب إداري في الأقضية. أنظر صابان، المرجع السابق، ص 170.

[5] – بروكلمان: المرجع السابق، ص 566.

[6] – الصباغ، المرجع السابق، ص275.

[7] – محمد كرد علي، **خطط الشام**، ط3، ج3، د د ن ، د ب ن، 1983، ص79.

إلا واستحلوه حتى أنهم نهبوا الكنائس وقتلوا الرهبان...)[1]، مضيفا أن عدد قتلى المذبحة وصل إلى ما يقارب ألفي نفس من رجال ونساء وأطفال[2].

وفي خضم هذه النزاعات تدخل الأمير عبد القادر الجزائري[3] نزيل دمشق، للدفاع عن المسيحيين وحمايتهم[4]، هذا المقاوم الذي أفرد له ميخائيل مشاقة فصلا يصف فيه مآثره وموقفه العادل في الدفاع عن النصارى، من خلال إظهاره فتوى بعدم جواز قتل المسيحيين شرعا[5]، وهو الذي حسب قوله من أعاد الطمأنينة إلى قلوب النصارى، كما أعاد الحركة التجارية والصناعية إلى سابق عهدها[6].

2- انعكاساتها:

من جهة أخرى قامت الدولة العثمانية بإرسال قوة حربية إلى الشام لإصلاح الوضع، أين حاكم الصدر الأعظم[7] فؤاد باشا المتورطين في المذابح، كما أرسلت الدول الأوربية الكبرى لجنة دولية للبحث في أسباب المذابح، مع اقتراح بعض التعديلات على نظام جبل لبنان لمنع تجدد الاضطرابات[8]، حيث تم التوقيع في التاسع يونيو 1861م على النظام الأساسي الذي أصبح

---

[1] – ميخائيل مشاقة، **مشهد عيان بحوادث سوريا ولبنان**، دط، د د ن، مصر، 1908، ص175.

[2] – نفسه.

[3] – (1808-1883)م من أبرز قادة المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، أسرته فرنسا سنة 1847م وتم نقله إلى فرنسا، فك نابليون الثالث أسره وانتقل إلى دمشق، أنقض حياة الكثير من النصارى خلال حوادث عام 1860 الطائفية في لبنان. أنظر: منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص282.

[4] – الصباغ، المرجع السابق، ص276.

[5] – نفسه .

[6] – مشاقة، المصدر السابق، ص174.

[7] – الشخص الذي حاز منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية، وكان وكيلا مطلقا للسلطان وكان رئيسا للديوان الهمايوني ويحمل ختم السلطان. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص144،143.

[8] – بولس مسعد، **الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون 1517–1916**، دط، د د ن، د ب ن، 1916، ص70.

بموجبه لبنان سنجقا[1] عثمانيا له استقلاله الداخلي[2]، وأنهى المؤتمر الدولي أشغاله في بيروت بتنصيب وزير مسيحي من خارج سوريا على لبنان، وذلك بموافقة الدولة مع فرض غرامة مالية تقدر بسبعة ألاف كيس على لبنان تقدمه إلى الباب العالي[3].

وما يلاحظ هنا أن الدول الأوروبية خرقت بنود معاهدة باريس التي نصت بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، مما يؤكد أن معظم المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الدولة العثمانية والقوى الكبرى كانت تسير وفق المصالح الدولية، إذ هي لا تعدو سوى حبرا على ورق، ومن جهة أخرى أكدت هذه الفتنة الطائفية على العواقب الوخيمة التي انجرت إثر إعلان الدولة العثمانية المساواة بين المسلمين وغيرهم.

مما تقدم يتضح لنا جليا أن الدولة العثمانية أيقنت أنها أصبحت هدفا سهلا في مرمى مدافع الدول الأوروبية، كما استغلت هذه الدول هذا الضعف كذريعة لبسط نفوذها أكثر والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، لكن الدولة من جهة أخرى حاولت تدارك هذا الضعف بإعلانها جملة من الفرمانات التنظيمية مست العديد من جوانب الدولة تمثلت في خطي كالخانة 1839م وهمايو1856م اللذان حددا مصير الدولة وسيرها نحو التغريب.

[1] – ومعناه اللغوي العلم واللواء الخاص بالدولة ثم خص به اللواء الذي يمنحه السلطان للوالي، تطورت دلالاته فأصبح يعني قسما إداريا من أقسام الدولة، وكانت الأقسام الإدارية ترتب على هذا النحو: ناحية(بلدة)، قضاء، سنجق، ولاية، وكان حاكم السنجق قبل التنظيمات حاكما عسكريا ومدنيا، غير أنه أصبح إبان عصر التنظيمات كالمتصرف.أنظر: صابان، المرجع السابق، ص137.

[2] – عمر، المرجع السابق، ص377.

[3] – مشاقة، المصدر السابق، ص194.

المبحث الثاني:

الأوضاع الاقتصادية والنظم الإصلاحية أواسط القرن19م.

المطلب الأول: الزراعة ونظام الأراضي

01 ـ عوامل الإنتاج الزراعي:

أ ـ ارتفاع نسبة الطلب داخليا وخارجيا:

ب ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي:

جـ ـ الإقبال على شراء السلع:

02 ـ عقبات التنمية الزراعية:

03 ـ نظام الأراضي الزراعية:

04 ـ قانون الأراضي سنة 1858:

المطلب الثاني: التجارة وتنامي النفوذ الأجنبي

01 ـ التجارة المحلية:

أ ـ مراكز التجارة الداخلية:

ب ـ أصحاب النفوذ والتجارة الداخلية:

02 ـ التجارة الخارجية والنفوذ الأجنبي:

المطلب الثالث: الصناعة في ظل الحداثة الأوربية:

01 ـ الصناعات الخفيفة:

أ ـ الصناعات النسيجية:

ب ـ الصناعة الحريرية والقطنية:

02 ـ الصناعة الثقيلة

أ ـ الترسانة العامرة

ب ـ الطوبخانة العامرة:

جـ ـ البارودخانة العامرة:

03 ـ صناعة أرباب الحرف والطوائف:

مثّل الاقتصاد العثماني من خلال تنوع موارده مكسبا مهما وسوقاً داخلية واسعة، استمدت الدولة العثمانية ذلك من شساعة مساحتها، أين كانت تستقطب التجار من كل حدب وصوب، فقد اعتبرها المؤرخون اقتصاد العالم économie monde، كانت الحياة الاقتصادية بكافة جوانبها مراقبة من قبل الدولة بشكل كبير، بعدما عملت على سن العديد من القوانين التي تهدف إلى ضمان استقرارها ومواكبة تطورها الاقتصادي، فنال هذا الجانب حصته من سياسة الإصلاح، وهذا طبعا لمسايرة الاقتصاد العالمي عموما والأوربي خصوصا.

المطلب الأول: الزراعة ونظام الأراضي:

خضعت الأراضي الزراعية في العهد العثماني لأشكال متعددة كان أبرزها النظام الإقطاعي[1] ونظام الالتزام[2]، اللذان ترتب عنهما نتائج سيئة على القطاع الزراعي، حيث عانى فيه الفلاحين من شتى أنواع الظلم، الذي أدى بهم في نهاية المطاف إلى هجرة عدد كبير منهم لأراضيهم[3].

01 ـ عوامل الإنتاج الزراعي:

ساعدت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية بازدياد وتطور الإنتاج الزراعي العثماني خلال القرن19م يمكن إيجازها فيما يلي:

أ ـ ارتفاع نسبة الطلب داخليا وخارجيا:

بعد سنة 1840م ومن خلال التطور الذي شهدته أوربا، أصبح التجار الأوربيين يتوافدون على الأسواق العثمانية من أجل تصدير المنتجات المحلية نحو الأسواق الأوربية، وقد ساعدتهم

[1]– يسمى بإقطاع التمليك، حيث يحل للمقطع في الإقطاع محل السلطات ليتمتع بإراداته وغلاته فحسب، ثم يؤول جميعه إلى السلطات بمجرد انتهاء مدته أو أوقات المقطع أو الإخلال بشرط من شروطه. أنظر: محمد أحمد دهمان، **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، ط1، دار الفكر، دمشق، 1990، ص21.

[2]– iltizam هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مبالغ مالية يدفعها الملتزم للدولة، بدأ هذا النظام في القرن 17م، وكانت له تأثيرات سلبية على المجتمع على عكس الحكومة ألغي سنة 1856م.أنظر: دهمان، المرجع السابق، ص35.

[3]– جرادات محمد، "**أثر القوانين على الزراعة في بلاد الشام 1826– 1918م**"، مجلة جامعة إسراء للعلوم الإنسانية، ع1، جامعة إسراء، 2016، ص203.

مجموعة من الظروف منها، تطور وسائل النقل خاصة السكة الحديدية التي عملت على الربط مابين الأسواق والمدن[1].

ب ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي:

تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج استهلاكي إلى إنتاج يضمن متطلبات السوق الداخلية، مما أدى بدون أي شك إلى نمو الأسواق الداخلية، وبفعل إصرار الدولة على جباية الضرائب نقدا، دفع الفلاحين إلى تسويق منتجاتهم لدفع ما يترتب عنهم من ضرائب، مما أدى حسب بعض المؤرخين إلى ما يسمى باقتصاد السوق[2].

هنا بدأ الإنتاج الطبيعي بالاختفاء ليحل محله الإنتاج السلعي من أجل السوق، كما أدت محاولة تتجير الزراعة إلى الارتفاع في قيمة الأرض[3]، فخلال سنوات مابين (1844- 1889) ارتفعت الأراضي بنسبة 75%، رافقها أيضا ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية، فتحولت الأرض الزراعية إلى سلعة مرغوبة تهافت عليها كبار الموظفين والقادة العسكريين من خلال اللجوء إلى أساليب غير شرعية[4].

ج ـ الإقبال على شراء السلع:

أدى الإقبال المتزايد لشراء السلع الاستهلاكية إلى الزيادة في إنتاج المحاصيل الزراعية، كما تهافت الفلاحين لاقتناء مختلف السلع المستوردة، التي كانت تباع بأسعار زهيدة ومعتبرة وتلبي مختلف الحاجيات والأذواق، ونتيجة لازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية أدى بالفلاحين إلى زيادة حجم إنتاجهم[5].

---

[1]- عادل محمد الحجاج، **الزراعة في تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار المعتز، عمان، 2013، ص20.

[2]- دونالد كوترات، **الدولة العثمانية 1700-1922**، تح: أيمن الأرمنازي، مكتبة العابيكان، الرياض، 2004، ص204.

[3]- نادية ياسين عبد، **الاقتصاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر. 1908)**، تق: هاشم صالح الكتريني، ط 1، دار ومكتبة عدنان، دمشق، 2014، ص 35.

[4]- نفسه.

[5]- كوترات، المرجع السابق، ص 243.

هكذا أخذ القطاع الزراعي يتحول تدريجيا من اقتصاد بدائي إلى اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي ضمن للفلاحين وأسرهم من تسديد ضرائبهم وحتى شراء ما يحتاجونه من سلع استهلاكية[1].

02 ـ عقبات التنمية الزراعية:

كانت الضرائب والرسوم والإيجارات إضافة إلى نفقات العيش، تستنفذ دخل الفلاح بأكمله، هذا ما دفع الفلاحين إلى الاقتراض بتشغيل مزارعهم خصيصا في سوق الإنتاج الضعيف وانخفاض الأسعار[2]، كما وجدت عقبات أخرى تمثلت في:

- احتكار أصحاب النفوذ والأعيان[3]، للمساعدات التي تقدمها الحكومة للفلاحين[4].
- صعوبة التضاريس الجبلية وغياب وسائل النقل شكل عائق أمام الفلاحين في نقل محاصيلهم وتسويقها[5].
- افتقار الأمن في القرى والطرق التجارية.
- نقص القوة البشرية، فقد عانت المناطق التي يقطنها المسلمون النقص في اليد العاملة، وهذا راجع إلى مسألة تجنيد الدولة لشباب المسلمين[6].
- كثرة الضرائب والافتقار لأي حماية قانونية، وغياب التحفيزات الفلاحية من قبل الدولة[7].
- كما كانت المعدات والوسائل التي تستعمل في الزراعة بسيطة وبدائية، تمثلت في المحراث المصنوع يدويا[1].

---

[1] –كوترات، المرجع السابق، ص 243.

[2] – ز.ي.هرشلاغ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، تق : مصطفى الحسيني، د ط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص 92.

[3]– أشراف البلد ويطلق على فئة إقطاعية بدأت بممارسة النفوذ منذ ق 18م في مختلف مناطق الدولة العثمانية، وأصبحت ذات امتيازات وصلاحيات. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 33.

[4] – هرشلاغ، المرجع السابق، ص 92.

[5]– هاملتون جيب وهارولد باون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، دراسة حول تأثير الحضارة الغربية بالثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى خلال القرن الثامن عشر ميلادي، تر: أحمد إيبش، ط 1، ج 1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012، ص 332.

[6]– هرشلاغ، المرجع السابق، ص 92.

[7]– جيب وباون، المرجع السابق، ص 345.

– انتشار المجاعات والأوبئة أدت إلى تقلص المساحات الزراعية المستغلة.

– إضافة إلى ذلك أدى احتكار ملتزمي الضرائب دورا كبيرا في اختلال النظام الزراعي السائد، مما جعل مزاولة الزراعة أمرا صعبا في بعض الأقاليم[2].

03 ـ نظام الأراضي الزراعية:

طوال القرن 19م، سيطرت الحكومة على نظام الأراضي المرتبط بالرعية[3] والأرض، سواء كان ملكا أو ميرية[4] أو وقفا، فالأولى كانت ملكا للفلاح، والثانية يستأجرها الفلاح من الأعيان والإقطاعيين، وكانت أراضي الميرة مقسمة إلى إقطاعات تخص السلطان وعائلته وخدمه وكبار الموظفين، أما أراضي الوقف كانت مقسمة إلى ملكيات تخصص عائداتها لبناء المساجد والمدارس[5].

أوجدت الحكومة نظام الالتزام في البداية من خلال منحه لمدة سنة، ثم تطور ليصبح يمنح للفلاح طوال حياته، ثم تطور ليصبح يورث إذا كان للملتزم ورثة قادرين على مسؤولية الالتزام[6]، ومن هنا كان الفلاح مكلفا كراع إما الإقطاع أو لوقف أو لميرى[7].

---

[1]– الحجاج، المرجع السابق، ص 17.

[2]– عبد الرحيم بن حادة، **العثمانيون والمؤسسات والاقتصاد والثقافة**، ط 1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 163.

[3]– جمع رعايا، وهي كلمة عربية تعني القطيع، وعموما تطلق على رعيا الحاكمة، وبالتعبير العثماني تعني المزارعين الأحرار سواء المسلمين أو المسيحيين.أنظر: جيب وباون، المرجع السابق، ص 354.

[4]– لفظ فارسي بمعنى الضريبة المفروضة على الأرض، أما الأراضي الميرية وهي التي تمتلكها الدولة وتمنح للاستفادة منها بشروط معينة لأصحاب التيمار والزعامة والخواص. أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994، ص 415، 416.

[5]– جب وباون، المرجع السابق، ص334.

[6]– الشناوي، المرجع السابق، ص166.

[7] – جب وباون، المرجع السابق، ص334.

كان الفلاح موكل بدفع جباية العشر[1] على المنتجات، مثل القمح والشعير والخضر والفواكه وكل ما يزرعه الفلاح على الأرض الميرية وتعرف باسم (سلاريا salariye)[2].

عملت الحكومة بهذا النظام فيما يخص جميع الأميرية، لأنه يوفر عليها عناء الاتصال بالفلاحين في جباية الضرائب فألقت هذا العبء على كاهل الملتزمين[3]، وقد أسرف أصحاب القطاع الحربي والملتزمون في طغيانهم والاستهانة بالسلطات العثمانية، ونتيجة لتدهور الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار، لجأت الحكومة إلى زيادة الضرائب وبدورهم لجأ الملتزمون إلى نفس الوسيلة[4].

ومع ظهور التنظيمات أبرزت عيوب نظام الالتزام، وقرر إلغاءه باعتباره أداة للخراب في ظل تسليم الحكومة لأمورها المالية لأشخاص يعملون وفق مبادئهم ورغباتهم[5]، غير أنه ورغم كل محاولات الدولة القضاء عليه، من خلال تحويل عملية جباية الضرائب لموظفين مدنيين يعملون تحت وصاية حكام الولايات، إلا أنها لم تف بالغرض.

كما أكدت بنود الخط الهمايوني، على منع الموظفين وأعضاء المجالس من الاشتراك في الالتزام كمحاولة أخيرة للقضاء عليه، إلا أن نظام الالتزام بقى مرسخا بأراضي الزراعة تحت وطأة نفوذ الأعيان الملتزمين.

لقد كانت صعوبة النقل هي إحدى العقبات الكبرى أمام تطور الزراعة في الدولة العثمانية، كما أدى تشجيع الدولة للزراعة المعيشية، عكس تشجيعها لزراعة المحاصيل التي تلائم السوق الخارجي إلى تدني مستوى الزراعة في الدولة العثمانية[6] .

---

[1]- ضريبة شرعية تؤخذ من المحاصيل الزراعية وارتفعت نسبتها بعد التنظيمات لتصبح الثمن بدل العشر. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص155.

[2]- جب وباون، المرجع السبق، ص334.

[3]- الشناوي، المرجع السابق، ص167.

[4]- نفسه، ص176، 180.

[5]- نفسه.

[6]- هرشلاغ ، المرجع السابق، ص94.

04 ـ قانون الأراضي سنة 1858م :

صدر هذا القانون بعد الخط الهمايوني، وهو قانون تنظيمي مس المجتمع العثماني[1]، أصدرته الدولة العثمانية سنة 1858[2]، تحت وطأة الضغط الأوروبي[3]،كان الهدف منه، أنه بمقتضى هذا القانون ألغي نظام الإقطاع، وأصبحت الدولة هي المتصرف الوحيد في الأراضي، تبيع منها ما تريد ولمن تريد، وبمقتضاه قسمت الأراضي في الولايات العثمانية إلى خمسة أقسام وهي[4]: (المملوكة[5]، الأميرية، الموقوفة، المتروكة[6] والموات[7]).

كما يرى بعض المؤرخين أن هذا القانون استخدمته الحكومة لتأكيد سيطرتها على الفلاحين، ومن جهة أخرى أرادت تحويل أراضي الدولة إلى أملاك خاصة، وقد ضمن للفلاحين امتلاك السندات الملكية للأراضي بشكل قانوني، وهذا لمحاولتها استئصال هيمنة ونفوذ الأعيان[8].

وقد سعى قانون الأراضي المنبثق، إلى التخلص من بقايا نظام الالتزام والاقطاعات العسكرية، وكذا تحسين أحوال الفلاحين في الأراضي الزراعية، كما ألغى تبعية الفلاح لأصحاب التيمار[9].

---

[1]– عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، د ط، دار الفكر العربي، الإسكندرية، د س ن، ص 176.

[2]– الشناوي، المرجع السابق، ص 181.

[3]– محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس السكان والأرض(العرب واليهود) 1275هـ –1368هـ/ 1858م –1948م**، دط، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2009، ص 15.

[4]– الشناوي، المرجع السابق، ص 182.

[5]– بمعنى ملكية أو تملك، وهي التي يمتلكها أشخاص ويشرفون عليها ولا يدفعون العشر والخراج، ويطلق عليها (الملك، الصرف)، أما إذا تصرفت فيها الدولة فيطلق عليها ماكانة ديواني. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 27.

[6]– هي جملة المراعي والمحاصيل والأراضي التابعة ملكيتها للدولة، غير أن الاستفادة منها كانت عامة ويدفع المستفيد ضريبتها المقطوعة. أنظر: نفسه.

[7]– هي حصص الالتزام التي يموت ملتزموها وتعهد إلى ورثته، وفي حالة عدم وجود ورثة تعهد إلى ملتزم جديد. أنظر: الشناوي، المرجع السابق، ص 166.

[8]– خليل انيالجيك وآخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، تر: قاسم عبده قاسم، ط 1، مج 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص 623.

[9]– طقوش، المرجع السابق، ص 406.

أما نتائج هذا القانون أنه جاء في وقت كان فيه الفلاح عاجز عن دفع قيمة الأرض، وفي المقابل عمل الملتزمون على شراء العديد من الأراضي وسجلوها بأسمائهم، وتحول الفلاح إلى مجرد عامل بسيط لهؤلاء الملاك الكبار[1].

ومما زاد الأمر سوءا أن بعض الفلاحين عجزوا عن دفع رسوم تسجيل الأراضي لأنفسهم، فاستغل شيوخ العشائر الوضع وسجلوا معظم الأراضي بأسمائهم، فأصبحت العائلات القوية تملك حقوقا شرعية لمساحات واسعة من الأراضي، أما الفلاحين الذين غامروا بتسجيل أراضيهم بأسمائهم، حالت رسوم التسجيل الباهظة بينهم وبين امتلاكهم لهذه الأراضي، فتعود الأرض كسابقها في نهاية المطاف إلى المزاد لتكون من نصيب أصحاب المال[2].

ومن مساوئ هذا القانون تغريمه للفلاح بضرائب إضافية في حال امتناعه عن زراعة الأرض لثلاث مواسم متتالية، كما أدى تحويل الأراضي الميرية إلى أراضي وقفية بدوره إلى نقص العديد من الأراضي الزراعية[3].

لقد كان قانون الأراضي الصادر عام 1858م يحمل من الأهمية أكثر مما تحمله القوانين التجارية والإصلاحية الأخرى، فقد مثل نظام الإصلاح الغربي على الأراضي العثمانية كمحاولة منه لحل مشاكل الريف، وجعل نظام حيازة الأرض والاشتغال بها وفق صورة غريبة خالية من نفوذ الأعيان، لكن رهان المزارعين لم يتغير تماشيا والتنظيمات، أين أصبح المزارعون المأجورون تحت رحمة طبقة الملاك الأقوياء المستفيدين الوحيدين من الإصلاح.

ورغم بروز أولى محاولات الإصلاح لإقامة مدرسة زراعية سنة 1847م، بالقرب من إسطنبول تحت اسم (زراعة تعليمخانه سي) تحت إشراف خبراء أمريكيين، غير أنها أغلقت أبوابها

---

[1]- نوار، **تاريخ** ....، المرجع السابق، ص 176.

[2]- نشوان الأتاسي، تطور **المجتمع السوري(1831-2011)**، ط1، أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، بيروت، 2015، ص 30.

[3]- سامية محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، 2011، ص 27.

بسبب غياب التلاميذ وعدم وجود الكتب المدرسية باللغة التركية وتم إلغائها سنة 1851[1].

المطلب الثاني: التجارة وتنامي النفوذ الأجنبي:

نظمت الدولة العثمانية مع منتصف القرن 19م الوضع التجاري من خلال جملة القوانين المفروضة تحت ظل سياسة الإصلاح، وذلك رغبة منها في تطوير نشاطها التجاري المحلي أولا ولاستيعاب سيطرتها على مجمل التجارة الخارجية ثانيا، تحت وطأة تنامي النفوذ الأجنبي الذي تمادى بموجب ما يسمى بالامتيازات الأجنبية[2].

01 ـ التجارة المحلية:

أ ـ مراكز التجارة الداخلية:

جاء في المادة الأولى والثانية من قانون التجارة العثماني، أن الأشخاص الذين يبلغون إحدى وعشرون سنة ويشتغلون بالتجارة ويعقدون مقاولات متعلقة بالتجارة، بموجب سندات يطلق عليهم أنهم تجار[3]، يلاحظ من هذا جهود الدولة الرامية لتنظيم التجارة المحلية.

كانت التجارة الداخلية في الدولة العثمانية في كل منطقة تقام بشكل منظم وذلك من خلال جملة الأسواق الرئيسية للصناعات المحلية[4]،كان يتم توزيع البضائع المنتجة داخل الأراضي العثمانية أو البضائع القادمة من الأماكن التي أنتجت فيها خارج البلاد أو من الموانئ، حيث كانت معظم أنواع السلع التجارية والبضائع تنقل إلى الأماكن المخصصة لها لتوضع في الميزان

[1]- أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص566.

[2]- هي معاهدات الامتيازات الأجنبية (les capitulations)، وهي معاهدات منتظمة المبادئ القانونية لرعايا الدول الأجنبية في ممارسة النشاط التجاري في الدولة العثمانية.أنظر: الشناوي، المرجع السابق، ج2، ص39، 40.

[3]- **مجموعة القوانين التجارية، قانون التجارة**، تر: عزتلو نقولا أفندي نقاش، د ط، المطبعة العمومية، بيروت 1880، ص3.

[4]- جب وباون، المرجع السابق، ص 416، 417.

أو الخان[1]، أين يتم بيع الجملة لتوزيع مجمل السلع على التجار الوافدين من مختلف المناطق خاصة في المناطق الكبرى مثل اسطنبول[2]، وتعرف هذه الخانات في جميع أنحاء الدولة العثمانية بأسماء السلع التي تجلب إليها مثل قبان[3] الدقيق وقبان العسل والقطن والحرير وغيرها[4] .

كما لم تكن الخانات مقصورة على انتقال السلع بين التجار فحسب، بل كانت كذلك أماكن لالتقاء القوافل التجارية، وكانت اغلب هذه الخانات مؤسسات وقفية، أما بخصوص انتقال السلع، كان يتم عن طريق تجار الإقطاع هؤلاء الذين يحصلون على مجمل السلع عن طريق زعماء أصحاب الحرف، إلا أن بعض الحرفيين كانوا يبيعون السلع مباشرة إلى المستهلك[5].

وكانت هناك أسواق مغطاة تعرف باسم "قبالي جارشي"ومعناه (سوق مسقف)، هذا الأخير وجد في إسطنبول وهو يعتبر المهد الحقيقي للأسواق العربية حسب أوزتونا[6]، بينما أطلق على الأسواق الطويلة اسم "أوزون جارشي"ويحتوي على عدة أزقة وموجود في كل مدينة، انتشرت هذه الأسواق الطويلة في كل من الأناضول والروملي[7]، أما إذا غطيت هذه الأزقة يصبح سوق مغطى "قبالي جارشي"[8].

---

[1]– النزل أو الفندق للتجار الأجانب ومنتجاتهم، شاع كثيرا في العهد المملوكي والعثماني خاصة في مصر وبلاد الشام. أنظر: الحلاق، المرجع السابق، ص80.

[2]– مدينة تركية تقع على ضفتي البوسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة، شيد البيزنطيون عليها أسوار ضخمة فتحها العثمانيون سنة 1453م، وظلت عاصمة الدولة حتى سنة 1912م أين نقلت الحكومة الكمالية العاصمة إلى أنقرة. أنظر: محمد حسين نصار، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط3، مج1، المكتبة العربية، بيروت، 2009، ص263.

[3] –كلمة معربة من اللغة الفارسية من كلمة "كبان"، وتعني الميزان الكبير .أنظر: الحلاق، المرجع السابق، ص171.

[4]– أوغلي، المرجع السابق، ص679.

[5]– نفسه.

[6]– أوزتونا، المرجع السابق، 602.

[7]– أوغلي، المرجع السابق، ص679.

[8]– أوزتونا، المرجع السابق، ص602.

وقد أدت أيضا البازارات[1]عمليتها في نقل البضائع إلى المستهلك، أين كانت تنصب كل مرة في مكان جديد بالقرب من المساجد لتفتح يوم واحد من الأسبوع وهو يوم الجمعة، يرتادها أهل الريف للتسوق والعبادة في نفس الوقت[2]، ومثل هذه الأسواق المتنقلة تنصب في المدن الكبرى ولا زالت إلا يومنا هذا تعرف بنفس الاسم ونفس الخصائص في أغلب البلدان العربية.

نجد منها طوق بازاري (سوق الدجاج)، وقوش بزاري(سوق الطيور)، وآط بزاري (سوق الخيول)، كما كان يباع فيها الأطعمة الطازجة وبعض الخضر والفواكه الموسمية، وكانت مثل هذه الأسواق تستقطب أصحاب الدخل المحدود[3].

بينما وجدت بعض الأماكن التي تباع فيها السلع الغالية، مثل الأقمشة الغالية والمجوهرات الثمينة داخل الأسواق المغطاة، وتغلق أبوابها بالحديد تعرف باسم "البادستان" كان يرتادها الموظفون أصحاب الدخل العالي[4].

كما أدت الأسواق الموسمية دورها في ممارسة تجارة الجملة وتجار القطاعي لنشاطاتهم في معظم المدن العثمانية، أين كانت تباع مختلف السلع المحلية والمستوردة، بيدا أن مثل هذه الأسواق الموسمية كانت تقام مرة في السنة[5].

ب ـ أصحاب النفوذ والتجارة الداخلية:

لقد شاع بأن التجارة في الدولة العثمانية كانت تسير تحت نفوذ الطوائف غير المسلمة، مع الغياب الكلي للتجار المسلمين، لكن الحقيقة أن معظم سكان الدولة وجميع أصنافهم وباختلاف معتقداتهم ومناطقهم، مارسوا نشاطهم بالقطاع التجاري بنوعيه الداخلي والخارجي[6].

---

[1]– تطلق على مجموعة من الدكاكين في شارع مسقوف له بابان يقفلان من طرفيه، وتطلق على المكان الذي تعقد فيه الصفقات. أنظر: الحلاق، المرجع السابق، ص33.

[2]– أوغلي، المرجع السابق، ص 680.

[3]– أوزتونا، المرجع السابق، ص602.

[4] –أوغلي، المرجع السابق، ص 680.

[5]– نفسه.

[6]– نفسه، 682.

لكن ما يلاحظ مع بداية منتصف القرن التاسع عشر، أنه بدأ ولوج التجار الأجانب واحتكارهم تجارة الجملة ودخولهم لتجارة القطاعي على أعقاب معاهدة بلطة ليمان التجارية سنة 1838م، حيث منحت لأصحاب الامتيازات حرية في الحركة والنشاط التجاري، كما لخصت أيضا لهم عزوف التجار المسلمين وإبعادهم عن رواق التنافس التجاري المحلي، وأكثر من هذا أنهم أصبحوا ينافسون المسلمين في شراء الأراضي وإحكام سيطرتهم على بعض المراكز التجارية الكبرى في الدولة العثمانية، بموجب بنود فرمان الخط الهمايوني الذي منح لهم حق بيع وشراء الأراضي والممتلكات[1].

ومن خلال جملة القوانين المفروضة أصبح التاجر الأوربي المصدر والمستورد على سواء، مما أتاح له احتكار السلع والمنتجات لصالحه، وممارسة الضغط على التجار المحليين والسكان المستهلكين[2].

02 ـ التجارة الخارجية والنفوذ الأجنبي:

اعتبرت الأراضي العثمانية همزة وصل مابين المراكز التجارية الشرقية والغربية، مما جعلها تعدو موقع جذب لأعداد هائلة من التجار الأوربيين بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح[3]، وذلك لأن التجارة الأوربية ومنذ قرون خلت، استعملت أراضي الشرق الأدنى[4] لنقل البضائع والسلع من

[1]- هرشلاغ، المرجع السابق، ص 82.

[2]- بعيو، المرجع السابق، ص88.

[3]- هو الطريق الذي اكتشفه الرحالة فاسكو دي جاما عام 1497م للوصول إلى الهند، يقع في أقصى جنوب القارة الإفريقية، اتخذته الدول الأوربية كطريق تجاري بديل عن البحر الأبيض المتوسط، وذلك للتخلص من احتكار تجار البندقية والتجار المسلمين.أنظر: أشرف صالح محمد السيد، **التاريخ الأوربي الحديث**، ط1، دار الناشري، الكويت، 2008، ص72.

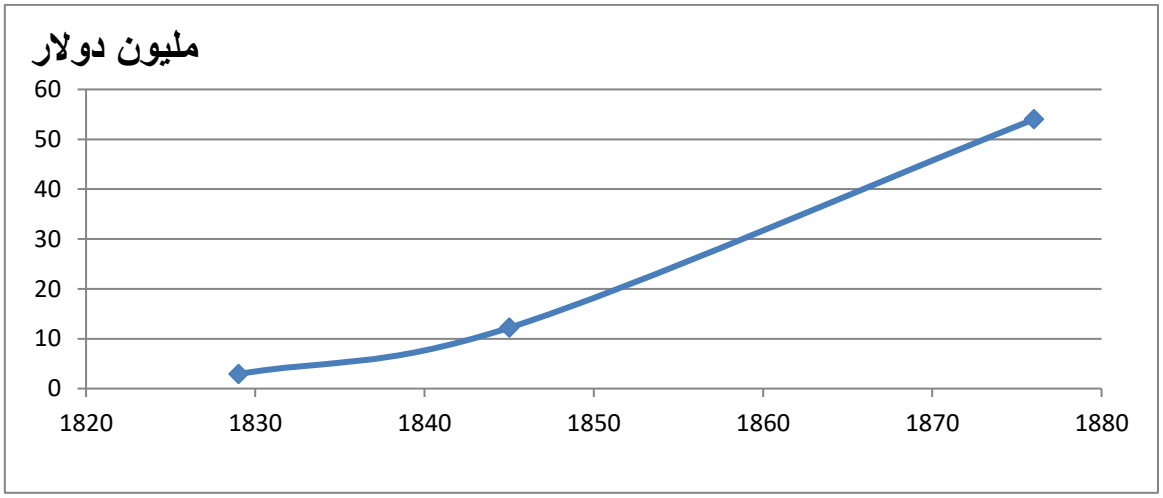
[4]- تعبير سياسي جغرافي يقصد به مجموع بلدان الهلال الخصيب الواقعة ما بين غربي البحر الأبيض المتوسط وشرقي الخليج العربي وهي: لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق. أنظر: الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص454.

الشرق الأقصى[1]، ثم عبر البحر الأبيض المتوسط، كما أن التجارة في محاصيل شرق البحر الأبيض المتوسط حققت للتجار الأوربيين مكاسب وافرة[2].

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أحرزت السفن التجارية الأوربية احتكارا في مجال النقل البحري، وأصبحت المسيطر الفعلي والوحيد في إيراد واستيراد البضائع من وإلى الدولة العثمانية عبر كافة البحار والمضايق المائية.

بالتالي انعكست هذه الأخيرة على مداخيل الدولة وشركات النقل، فنتج عنه عجز في تحريك رؤوس الأموال داخل الدولة العثمانية، ففي سنة 1850م فاقت نسبة الصادرات نسبة الواردات في الدولة العثمانية[3].

ومع بداية اندماج الدولة العثمانية بالاقتصاد الرأسمالي الأوربي، ازدادت وتيرة وحجم المبادلات التجارية خلال القرن التاسع عشر[4]، وهو ما يظهر جليا في هذا المنحنى البياني.



منحنى بياني يمثل تطور التجارة العثمانية مع الدول الأوروبية مابين (1829_1876م)

[1]- تعبير سياسي جغرافي يشمل الصين واليابان وكوريا والفيتنام وكمبوديا ولاوس وتايلندا وبورما والملايو واندونيسيا والفلبين والهند وشرق سيبيريا، أطلقتها الدول الغربية الأوربية الاستعمارية ضمن تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بالنسبة للغرب الذي هو المركز. أنظر: : الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص454.

[2]- أوغلي، المرجع السابق، ص685.

[3]- أورتونا، المرجع السابق، ص306.

[4]- ياسين عبد، المرجع السابق، ص22.

من خلال تحليل المنحنى البياني، نلاحظ ارتفاع ملحوظ في وتيرة نسبة المبادلات التجارية العثمانية مع الدول الأوربية عموما في مدة لا تتعدى النصف قرن بمقدار أكثر من 22 مرة، وهذا راجع طبعا إلى إلغاء معاهدة بلطة ليمان balta liman التجارية لكل أنواع الضغوطات التي مارستها الدولة العثمانية على التجارة الأوربية، كما نصت أيضا على منح التجار الأجانب حق إقامة علاقات مباشرة مع التجار المحليين[1]، وشراء السلع المحلية في كل مناطق وأرجاء الدولة العثمانية دون دفع الضرائب ماعدا رسوم الصادرات والواردات.

كانت هذه المعاهدة موجة أساسا ضد الاحتكارات التي أقامها محمد علي باشا في مصر، من خلال تشجيعه للصادرات والمنتج المحلي وتقييده للواردات، وذلك عكس ما كانت تنتهجه الدولة العثمانية[2].

ومن أبرز انعكاسات هذه المعاهدة هي إغراق السوق العثماني بالبضائع الأوربية، مما نتج عنه بداية تلاشي معظم الصناعات الحرفية العثمانية، وتحول البلاد العثمانية إلى سوق خارجي للبضائع الأوربية ومصدر مهم للمواد الخام اللازمة في الصناعات الأوربية[3].

كما نتج عن ارتفاع نسبة الصادرات الأوربية إلى الدولة العثمانية، انخفاض حاد في حجم الصادرات العثمانية، مما أدى إلى عملية تكديس لغالبية الصناعات المحلية.

وإذا أخذنا مثال عن دولة أوربية لنتبع نسبة صادراتها إلى الدولة العثمانية، نأخذ بريطانيا بعين الاعتبار بحكم أنها صاحبة معاهدة بالطة ليمان وأكثر المستفيدين منها.

---

[1]- ياسين عبد، المرجع السابق ، ص23.

[2]- طاهر يوسف الوائلي، "**خصائص الاقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**"، مجلة دراسات الكوفة، ع1، جامعة الكوفة، 2011، ص74.

[3]- الوائلي، المرجع السابق، ص75.

جدول يمثل نسبة الصادرات البريطانية إلى الدولة العثمانية مابين 1839- 1855م[1].

المواد الصادرة من بريطانيا	1839م	1855م
الأنسجة القطنية	15846.678م	121.254.439م
الأنسجة الحريرية	20.898كغ	81.286كغ
الأنسجة الكتانية	33.807كغ	148.599كغ
الأنسجة الصوفية	52.819كغ	906.602كغ

وبذلك نلاحظ أن بريطانيا احتلت موقع الصدارة من بين الدول الأوربية المصدرة للدولة العثمانية.

وعموما احتلت تسع سلع وهي التبغ والقطن والحرير والصوف والقمح والشعير والزيت والتين والأفيون نحو 60% من صادرات الدولة العثمانية، مابين سنوات (1850- 1870)م بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل الجلود وغيرها، وعلى إثر ذلك تحولت الدولة العثمانية إلى احتياط زراعي لاقتصاديات الدول الرأسمالية، وظلت المواد الخام النموذج المسيطرة على صادرات الدولة العثمانية[2].

ومع تصادم التجارة العثمانية بالتجارة الرأسمالية وما أتاحته الامتيازات الأجنبية من سيطرتها على وسائل التعامل التجاري، جر البلاد إلى تدهور ملحوظ وانخفاض في مستوى العملة العثمانية، مما أدى دون شك إلى حدوث أزمات مالية أدت إلى إفلات العثمانيين السيطرة على مقاليد التجارة الداخلية والخارجية، لتصبح بأيادي الأقليات الأوربية التي عززت بدورها الاقتصاد الرأسمالي في أرجاء الدولة العثمانية.

[1] – الوائلي، المرجع السابق، ص75.

[2]– ياسين عبد، المرجع السابق، ص 23 -25.

المطلب الثالث: الصناعة في ظل الحداثة الأوربية:

ظهرت بوادر التغيير في مجال الاقتصاد الصناعي في الدولة العثمانية مع بداية منتصف القرن التاسع عشر، مرتبطا أساسا بتطور الرأسمالية الغربية[1]، التي أظهرت للعالم ما توصلت إليه من إنجازات في المجال الصناعي، الذي شهد تطورا ملحوظا وأظهر نتائج مذهلة باعتماده على الآلات وحداثة الماكنات الصناعية، الأمر المحتوم الذي أدى بالدولة العثمانية كمحاولة للحاق بالركب الصناعي الأوربي، دائما تحت طابع الإصلاح العثماني وفق النظم الغربية.

1 ـ **الصناعات الخفيفة:**

أ ـ الصناعات النسيجية: في النصف الأول من ق19 كانت صناعة النسيج اليدوي قد قطعت أشواطا كبيرة في التقدم والازدهار، فقد احتلت موقع الصدارة من حيث المواد الأولية الموجهة للتصدير نحو أوربا رغم المنافسة الأوروبية التي أودت بتراجعها[2].

كما عرفت هذه المرحلة استحداث العديد من المعامل في جميع أنحاء الدولة لصناعة المنسوجات الصوفية[3]، ومما ساعد على انتشار هذه الصناعات اليدوية هو كثرة اليد العاملة مع توفر المادة الأولية وهي شعر الماعز الناعم[4].

وقد حققت هذه الصناعات المحلية اكتفائها الذاتي، بل حتى أن بعض المدن وفرت الطلب

---

[1]– نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يركز على تقسيم المجتمع إلى طبقيتين أساسيتين طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات العمل) وطبقة البروليتاريا الكادحة التي لا يملك أفرادها وسائل الإنتاج بل تعمل لصالح الطبقة الأولى. أنظر: الكيالي، المرجع السابق، ج2، 788.

[2]– معاذ محمد عبد القادر العابدين، **التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (974–1342هـ/1566–1942م)**، رسالة دكتوراه تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كليةالشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،2017، ص259.

[3]– أوزتونا، المرجع السابق، ص 591.

[4]– أوغلي، المرجع السابق، ص742.

الأوربي مثل أمبيلاكيا[1]، سالونيكا[2]، أزمير[3]، إسطنبول، هذه المدن التي شهدت نمواً في مجال الصناعات النسيجية، فمثلا في مدينة أنقرة[4] وجد نوال[5] للنسيج في كل بيت[6].

وحتى تعمل الدولة على تشجيع الصناعات النسيجية، عملت على حظر تصدير خيوط الشعر بين الحين والآخر، رغم احتكار التجار البنادقة والإنجليز والهولنديين في أنقرة، من خلال عمليات شراء واسعة للشعر والخيوط لتحويله إلى المصانع الأوربية، فقد زادت كميات الصوف المستورد لبريطانيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بما يزيد عن عشر مرات[7].

كانت بنية النسيج العثماني لا تزال في طور الصدارة حتى اصطدمت بمنافس قوي ألا وهو الماكنات الأوربية، حتى اضطرت الدولة العثمانية لاقتنائها[8]، حيث قام السلطان عبد المجيد بفتح معمل استخدم حوالي 150 ماكنة مستوردة من الغرب، مما أدى إلى زيادة عدد العاملات في

---

[1] – Ambélakia بلدة في تركيا الأوربية في منطقة تساليا على نهر سلمبريا salambria. أنظر: س.موستراس، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، تر تع: عاصم محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2002، ص105.

[2]– salonique مدينة في تركيا الأوربية في مقدونيا في عمق خليج سالونيك، مركز تجاري مزدهر سكانها حوالي 80000 نسمة تنازل عنها أباطرة القسطنطينة إلى البنادقة، استولى عليها العثمانيون سنة 1430م. أنظر: نفسه، ص301، 302.

[3]– Izmir مدينة في تركيا الأسيوية (الأناضول) مركز ولاية أيدن، تأسست حوالي 688 ق م من قبل إمارة أمازونية اسمها سميون smyneكانت تابعة للبطريكية القسطنطينية قبل أن يفتحها السلطان مراد الثاني سنة 1424م. أنظر: نفسه، ص52- 54.

[4]– مدينة في تركيا الأسيوية (الأناضول) على نهر أنقرة صوبي، مقر الأسقفية اليونانية فيها آثار يونانية ورومانية، تأسست عام 650 ق م حكمها الفرس والعرب والسلاجقة، خسر فيها بيازيد المعركة وأسر من قبل تيمور لنك سنة 1402م. أنظر :نفسه، ص115،116.

[5]– أنظر الملحق رقم 07، ص101.

[6] أوغلي، المرجع السابق، ص742.

[7]– أورتونا، المرجع السابق، ص591.

[8]– أوغلي، المرجع السابق، ص743.

المصانع، لكن لم يبق هناك أمل للحاق بالصناعة الأوربية في ظل تنامي الثورة الصناعية[1]، وتنامي مصانع الخيط والغزل[2].

كما أدت الفتيات والنساء دورا هام في إنتاج الأقمشة، إذْ كنّ يغزلن الخيوط وينسجن القماش في المنزل ليتم بيعه في الأسواق، لكن ما لبثن في عملهن حتى بدأ التجار في استيراد الغزل المستورد، مما أدى إلى نقص قيمة الغزل المحلي، وبدأ عملهن يسير نحو الانحدار حتى سنة 1858م لم يبق سوى الثلث منهن تمارس مهنة الغزل في البيوت[3].

ب ـ الصناعة الحريرية والقطنية:

كانت صادرات الدولة هي الدافع لبناء معظم المصانع التي كانت عليها في إسطنبول، كما لعب رجال الأعمال في القطاع الخاص دوراً متزايدا، أدى إلى فرض سيطرتهم في تسيير المصانع وبنائها[4].

كما عرفت بعض المدن نمواً في مجال صناعة الحرير، مثل إسطنبول وحلب ودمشق وبيله جك وأماسيا، التي عرفت تنافساً شديداً فظهر الحرير المرقع بخيوط الذهب والفضة الذي عرف باسم حرير السراسر، الذي يعتبر أجود أنواع الحرير وأغلاها ثمن[5].

كانت الهند من أكبر الدول المنافسة للدولة العثمانية في مجال الصناعات الحريرية المرقعة بأسلاك الذهب والفضة[6]، حدثت تغييرات هامة أثناء العقود الأربعة من القرن التاسع عشر في مدينة

---

[1]- Révalution Industrielle تغيير جذري وانقلاب في طريقة الإنتاج في أوربا تمخض عن اكتشافات علمية ولاسيما المحرك البخاري، تحول على إثره المجتمع من مجتمعات إقطاعية فلاحية إلى مجتمعات رأسمالية صناعية تعتمد على الإنتاج بواسطة الآلات، كما أدت هذه الثورة الصناعية إلى البحث على أسواق خارجية لتأمين مواد خام وتوزيع فائض الإنتاج وتطوير التجارة الخارجية بالنسبة لأوربا. أنظر: الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص903.

[2]- إنالجيك، المرجع السابق، ص667.

[3]- ألبرت حوراني وآخرون، **الشرق الأوسط الحديث تحولات في المجتمع والاقتصاد (1798 –1918)م**، تر: أسعد صقر، ط1، ج2، دار طلاس، دمشق، 1996، ص122، 123.

[4] - إنالجيك، المرجع السابق، 681.

[5]- أوغلي، المرجع السابق، ص745.

[6]- أوزتونا، المرجع السابق، ص591.

بورصة[1] ، فقد فوض النقص الذي بلغ 80% من ناتج الحرير المحلي معيشة نساجي الحرير، أين تحول أغلبهم لإنتاج الأقمشة القطنية وذلك لتوفر الغزل البريطاني[2]، لكن سرعان ما أدركت الدولة هذا النقص مع مطلع الخمسينيات، ليتضاعف إنتاج الحرير المحلي لكن هذه المرة بتكنولوجيا جديدة[3].

كان الاستهلاك المحلي للحرير الجيد، غالبا ما يستورد من البندقية، لذلك نلاحظ أن في حالة توتر العلاقات السياسية مع الدول الأوربية، تقل كمية الحرير في الأسواق وبالتالي ترتفع الأسعار، مما ألزم على الدولة لزاما لإقامة مصنع لصناعة المنسوجات الحريرية في إسطنبول، الذي بدأ يخلق نوع من الاكتفاء الذاتي للأسواق، لكن نقصت وتيرة الإنتاجية مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر[4].

كما انتشرت صناعة المنسوجات القطنية في الأراضي العثمانية، وهذا راجع إلى ازدهار بعض الأماكن التي عرفت زراعة كثيفة للقطن مثل أماسيا وجزيرة قبرص ومصر، مما أدى إلى انتشار مثل هذه المنسوجات إضافة إلى استخدامها للناس في حياتهم اليومية، كما استخدمها الجيش في صناعة الخيام وأشرعة للسفن، وما يلاحظ أيضا أن هذه الصناعات كذلك كانت ترتفع وتنخفض مع زمن الحرب والسلم[5].

لقد أدت المرأة دوراً فعالاً في تنمية الصناعات النسيجية بكافة أنواعها، أين وفرت اليد العاملة في البيت وفي المصانع، حيث قام مالكو المصانع في بورصة مثلا، باستمالة العاملات في الغزل منتصف الخمسينيات، كما أدى نفس الدور رجال الدين والمسحيين في لبنان إلى تشجيع

[1] – boursa مدينة تركية أسيوية (الأناضول) سكانها حوالي 8000نسمة، كانت مستودع تجاري لتجار القسطنطينية فتحها أورخان بن عثمان سنة 1325م وجعلها عاصمة لولايته. أنظر: موستراس، المرجع السابق، ص157، 158.

[2]– حوراني، المرجع السابق، ص119.

[3]– إينالجيك، المرجع السابق، ص693،694.

[4] –أوغلي، المرجع السابق، ص747.

[5]– نفسه، ص749.

الفتيات المحليات على العمل[1]، فكانت عاملة الغزل في منتصف الخمسينيات في بورصة تتقاضى خمس أضعاف مما تحتاجه لشراء قوتها اليومي.

02 ـ الصناعة الثقيلة:

يقتضي على كل دولة قوية في المجال العسكري، أن تعمل على تصنيع المعدات الحربية التي تحتاجها جيوشها الحربية، لذلك نرى أن الدولة العثمانية ومنذ القدم عرفت مصانعها مجال الصناعات الحربية خاصة في إسطنبول، التي وجدت بها منشآت للصناعات الحربية مثل الترسانة[2]، والطوبخانة[3]، البارودخانة[4] وغيرها من مصانع الأسلحة.

أ ـ الترسانة العامرة

أطق العثمانيون على المنشآت التي تقوم بصناعة السفن وغيرهما اسم الترسانة، وهي دار الصناعة[5]، كانت مجموع الصناعات الثقيلة والمنشآت الكبرى التي تعمل على الصناعات الحربية تحت تصرف الدولة[6]، إلى جانب حركة إنشاء السفن في الترسانة العامرة، جرت كذلك عمليات إصلاح السفن المعطوبة في ترسانة إسطنبول[7]، وقد عرف مستوى الأسطول العثماني مع بداية القرن التاسع عشر، تدنيا مقارنة مع حداثة الأساطيل الغربية، كما تعرض لعدة هزائم[8]، كان أبرزها هزيمة نافارين سنة 1827م.

---

[1]–حوراني، المرجع السابق، ص120.

[2]– tersane هي دار صناعة وإنشاء السفن الحربية والتجارية وغيرها، كما أنها مكان يتلقى فيه عساكر البحرية تعليمهم وتدريبهم. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص73.

[3]– دار صناعة المدافع. أنظر: دهمان، المرجع السابق، ص105.

[4]– اسم أطلق على الأماكن التي يتم فيها إعداد البارود، أنشأ أول مكان للبارود في عهد بيازيد الثاني، وبعد إلغاء الإنكشارية سنة 1826م نقلت إلى نظارة البارود. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص52.

[5]– أوغلي، المرجع السابق، ص730.

[6]– أوزتونا، المرجع السابق، ص530.

[7]– أوغلي، المرجع السابق، ص722.

[8]– ياسن عبد، المرجع السابق، ص27.

اقتضى هذا التطور اهتماما بإنشاء الموانئ وتطويرها من قبل شركات أجنبية، خاصة بعد ظهور السفينة البخارية في أمريكا، لتحتل محل السفن الشراعية، وانتقلت بعد فترة وجيزة إلى أوربا، ومع حلول سنة 1827م بدأ الأسطول العثماني في مسايرة العصرنة البحرية، وبدأ في تصنيع السفن البخارية تحت إشراف مهندسين أمريكيين[1]، تمكنوا من صنع سفن من نوع الكروت والبريك[2] والفرطاقة[3].

وفي عام 1837م جرى تدشين أول باخرة أطلق عليها اسم "أثرخير"، ومع بداية منتصف القرن بدأ العثمانيين في الاستغناء شيئاً فشيئا عن السفن الخشبية والشراعية، فقاموا سنة 1848م بصناعة أولى البواخر الحديثة، وتم تدشينها في 18 نوفمبر من نفس السنة[4].

وقد عرف النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اقتناء البحرية العثمانية العديد من السفن بكل أنواعها من المصانع الأوربية، لاسيما مصانع إنجلترا[5].

ب ـ الطوبخانة العامرة:

اعتمد العثمانيين الفاتحين في حروبهم كثيرا على المدافع، وكانت الطوبخانات- دور صناعة المدافع- موجودة في بورصة وأدرنة قبل وأثناء فتح القسطنطينية، استعمل الجيش العثماني المدافع الضخمة وأنشأ الطوبخانات في إسطنبول[6]، كما دعمت هذه المصانع في القرن التاسع عشر بعدد من التقنيات الحديثة، فتعرضت على إثرها المدفعية العثمانية لحملة جديدة من التطوير مع ظهور المدفع السريع الطلقات[7].

---

[1]- ياسين عبد، المرجع السابق، 27.

[2]- أسرع سفينة شراعية ذات مستودع واحد وعمودين.أنظر: صابان، المرجع السابق، 61.

[3]- أكبر سفينة شراعية في الأسطول العثماني ذات مجاديف يوجد على متنها ثمانون بحاراً تمتاز بسرعة فائقة. أنظر: نفسه، ص163.

[4]- أوغلي، المرجع السابق، ص735.

[5]- نفسه، ص736.

[6] - نفسه .

[7]- نفسه .

كانت المدافع بعد تصميمها وإعدادها في الطوبخانة تجرى عملية صبغها في مصنع جديد "زيتين بورلي" (1843م)، الذي بدأ مع حلول سنة 1850م ينتج المدافع والسيوف والبنادق وغيرها من قطع الحديد المستهلكة.

كان هذا المعمل من أغلى معامل الدولة، حيث بلغت تكلفة إنتاجه 50000 قرشا، وقد لبى حاجيات الدولة من الأسلحة وحاجيات السوق، مثل الأنابيب الحديدية والأدوات الفلاحية[1]،كما وضع العثمانيون القذائف من الأحجار الصلبة والحديد والرصاص، من الأماكن التي يستخرج منها معدن الحديد مثل الأناضول والروملي[2].

ج ـ البارودخانة العامرة:

أقيمت أولى المصانع لصناعة البارودخانة في إسطنبول، وظلت تعمل في صناعة البارود حتى سنة 1847م، يعمل فيها قرابة مأتي عامل تحت إشراف (بارودي باشي)، وكانت تنتج أكثر من 300قنطار من البارود في الشهر[3]، ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت دواليب البارود خانة تدور بقوة الماء في كل من غليبولي وسلانيك[4]، مما دعت إلى إغلاق المعامل القديمة.

وفي عهد السلطان محمود الثاني وبعد سلسلة الإصلاحات العسكرية، جرى ربط معامل البارود بـ "نظارة المهمات الحربية"، ثم أجريت عليها بعض الإضافات الخفيفة، واستمرت تمارس أسلوبها بنفس الطريقة في إنتاج البارود حتى أواسط القرن التاسع عشر[5]، أين جرى استيراد البارود القطني من أوربا التي بدأت تنتجه في منتصف الأربعينيات، ولم تبدأ تصديره إلى الدولة العثمانية إلاّ مع حلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر، رغم وجود المادة الأولية وإنشاء معمل واحد في البارودخانة العثمانية، إلاّ أنه لم يسد حاجياتها[6].

---

[1]- بن حادة، المرجع السابق، ص184.

[2]- اوغلي، المرجع السابق، ص737.

[3] -نفسه، 739.

[4] -مدينة بتركيا في مقدونيا في عمق خليج سالونيك، مركز تجاري مزدهر تنازل عنها أباطرة القسطنطينية إلى البنادقة استولى عليه العثمانيون سنة 1430م. أنظر: موستراس، المرجع السابق، ص301، 302.

[5]- أوغلي، المرجع السابق،ص739.

[6]- نفسه ، ص741.

03 ـ صناعة أرباب الحرف والطوائف:

لم يكن التجار الحرفيون وحدهم ينتمون إلى طائفة[1] معينة، بل كان أصحاب المهن أفراد في طوائف ذات قوانين نظامية[2]، وقد عرف العثمانيون منذ القدم جماعة "الفتوة"[3] التي كانت من شروط ملازمتها، أن يكون الشخص مسلماً صاحب حرفة غير عاطل عن العمل[4].

تمكن أصحاب الطوائف من فرض أنفسهم في الحياة الاجتماعية وحتى السياسية، بسبب احترامهم العام للاستقلالية والأعراف التقليدية لطوائفهم، حيث أعطى أصحاب الطوائف الحرفية مثالا لنشاطهم، معتزين بانتمائهم الديني لإحدى الطوائف المهمة التي تبرز فيهم الصدق والأمانة والإخلاص في أعمالهم[5].

ومع حلول القرن الثامن عشر ومع تطور هذه التنظيمات الأخوية، فصلت الدولة بين طوائف المسلمين وغير المسلمين[6]، وقد ساعدت مجمل هذه الطوائف الحرفية في إنتاج البضائع المدنية والعسكرية التقليدية، كما وفرت على الدولة دخل ضريبي لا بأس به، ومن جهة أخرى حظي أصحاب هذه الطوائف بمكانة عالية في الأسواق من خلال الحفاظ على الصناعات التقليدية القديمة، مثل نسيج الحرير وعمل أسلاك الذهب والفضة وصناعة الأحذية والصناعات الحديدية وغيرها[7]، ومن جهة أخرى حافظت الطوائف على المستوى المهني ومنعت المنافسة الملتوية، وخدمت أهداف المجتمع الآمن الودي، والحفاظ على النظام والانضباط بين الحرفيين[8].

---

[1]– معناها الصنف تستخدم في المهنة أو الحرفة وتعني نادي أو التنظيم المهني الذي انتشر في الأناضول منذ ق13م. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 197.

[2] – جيب وباون، المرجع السابق، ص386.

[3]– اسم أطلق على التنظيمات الشبانية والمهنية والدينية انتشرت في الأناضول في القرن 13م. أنظر: نفسه، 160.

[4]– أوغلي، المرجع السابق، ص723.

[5]– جيب وباون، المرجع السابق، ص387.

[6]– أوغلي، المرجع السابق، ص734.

[7]– إنيالجيك، المرجع السابق، ص670.

[8] – جيب وباون، المرجع السابق، ص317.

لكن مع بداية الربع الثاني من القرن التاسع عشر، عرفت صناعة الطوائف بعض التراجع نتيجة التغيرات الطارئة على السوق العثمانية أمام تهاطل البضائع الأوربية، ومع مرور الوقت انضمت النساء لهذه الطواف، وبدأت تنتعش مرة أخرى وبدأ تصنيع الملابس والأثاث وبعض المنتجات ذات الاستهلاك المحلي[1].

وفي منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر، كانت نحو خمسة آلاف امرأة يعملن آنذاك لحساب طائفة صناع القلنسوة، وأخريات يعملن لحساب طائفة صناع الأحذية وغيرها من الطوائف الحرفية في ظل المنافسة الأوربية[2]، كما أدت الدولة دورها في تنظيم هذه الطوائف والنقابات، مثل إحصاء الطوائف في كل شارع، وتعيين شيخ[3] لكل طائفة ومنع الاحتكار والمضاربة في الأسعار.

كانت الطوائف حرة ومستقلة نسبيا ضمن الحدود التي فرضها الدين والتقاليد والأعراف، وهذا ما يفسر تكييفها مع الظروف السياسية بالرغم من تأثرها الأكيد بالأحوال الاقتصادية والأنظمة المحلية[4]، فرغم اتساع فجوة المنافسة الصناعية بين المصانع العثمانية والأوربية، كمحاولة لتطبيق النظم الغربية، حاولت الدولة العثمانية سنة 1848م إقامة مدرسة صناعية في إسطنبول، غير أن الصعوبات المالية حالت دون إنشائها[5].

من خلال دراستنا للوضع الاقتصادي العثماني، نستنتج أنه عانى جملة من التضييفات أواسط القرن التاسع عشر، ارتبطت أساسا بانصهاره في مرحلة مبكرة بالاقتصاد الرأسمالي الأوربي، هذا الأخير الذي جسد من خلاله التراجع في مستوى الزراعة العثمانية واحتكار المجال التجاري بنوعيه الداخلي والخارجي، كما أدى أيضا إلى إضعاف وشل الصناعة المحلية التي غابت عن رواق المنافسة الأوربية، ومن جهة أخرى أظهرت قوة العملات الأوربية سيطرتها غلى الاقتصاد العثماني

[1]- حوراني، المرجع السابق، ص112.

[2] - أوغلي، المرجع السابق، ص726.

[3] - يقصد بالشيخ رئيس الطائفة الحرفية والمسؤول عنها.

[4]- جيب وبارون، المرجع السابق، ص388.

[5]- أوغلي، المرجع السابق، ص763، 764.

الذي أعلن رضوخه لمبدأ توازن القوى في أوربا، وهذا ما كانت تطمح إلية الدول الاقتصادية العظمى.

المبحث الثالث:

الأوضاع الاجتماعية والثقافية

المطلب الأول: الطبقات الاجتماعية والتركيبة السكانية :

01 – طبقة رجال الحكم والإدارة (الفئة العسكرية)

أ- المجموعة الملكية أو رجال السرايا

ب- مجموعة أرباب السيف

ج- مجموعة أرباب العلم والعلماء

د- المجموعة القلمية

02- الرعايا (المحكومون)

المطلب الثاني: الحياة اليومية في المجتمعات العثمانية

01 ـ الحياة اليومية

02 ـ مكانة الأسرة

المطلب الثالث: الحياة العلمية

01 ـ التعليم الابتدائي ومدارس الصبية

02 ـ المدارس الرشدية

03ـ دار المعارف

تميز المجتمع العثماني كغيره من المجتمعات بتنوع الأجناس والقوميات والأديان، كما عرف الحياة الطبقية منذ نشأته الأولى، وقد سعى رجالات الإصلاح مع بداية فترة التنظيمات إلى محاولة دمج المجتمع العثماني بالحضارة الغربية والركب العلمية العالمية، دون المساس والإخلال بالتنوع الاجتماعي السائد، ومن الملاحظ أن فكرة التوجه نحو التغريب الاجتماعي والثقافي سارت وفق تغير نمطية تفكير الفرد العثماني وليس تغيير سلوكياته ومعارفه وبالتالي تغيير تاريخه .

المطلب الأول: الطبقات الاجتماعية والتركيبة السكانية:

كان البناء الاجتماعي في الدولة العثمانية على العموم عبارة عن نتاج لعملية امتزاج بين التقاليد الإسلامية –الاجتماعية السياسية– وبين عناصر التركيبة البيزنطية، حيث يذكر "بيتر شوجر" في كتابه (أرويا العثمانية) أن التمييز بين أفراد المجتمع العثماني كان يتم على أساس عاملين اثنين، أولهما التمييز الديني بين المسلمين وغير المسلمين بشكل عام والثاني عامل وظيفي الذي يميز بين أولئك الذين يعملون في أجهزة الدولة بكافة مجالاتها، والذين لا ينتمون إلى أجهزة الدولة[1]، فكان المسلمون يتميزون على غير المسلمين طبقا لذلك التصنيف من الناحية الرسمية[2].

كما صنف"خليل إينالجيك" المجتمع العثماني إلى طبقتين رئيسيتين، الطبقة العسكرية وتضم الطبقة الإدارية التي كان أفرادها مخولون بصلاحيات تنفيذية أي بقرار سلطاني، والصنف الآخر الذي يتمثل في الرعية[3] الذين يدفعون الضريبة من غير المشاركين في الحكومة من المسلمين وغير المسلمين[4].

---

[1]- بيتر شوجر، **أرويا العثمانية 1354–1804 (في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة)**، تر: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998، ص47.

[2]- نفسه.

3- وتعني المواطن العثماني المطيع للدولة، وتستخدم على وجه خاص للقروي الذي يدفع الضريبة وقد أصبح فيما بعد تطلق على غير المسلمين من أتباع الدولة، أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 128.

[4]- إينالجيك، المرجع السابق، ص61.

وبالعودة إلى تقسيم "بيتر شوجر" الذي يصنف المجتمع العثماني إلى قسمين، نلاحظ أنه أوجز كثيرا في تصنيفه هذا، بحيث أفرد في القسم الأول (الديني)كل من المسلم والذمي[1] من حيث الحقوق والواجبات، أما القسم الثاني الذي يرتبط أساسا بالدولة ومؤسساتها في إطار وظيفي، وتشمل المجموعة الأولى عائلة السلطان والمؤسسة العسكرية ورجال الإدارة المركزية والإقليمية وعلماء الشريعة والمؤسسات التعليمية والموظفون المتعلمون وغيرهم من التابعين للسلطة أو تربطهم علاقة وطيدة بها[2].

أما المجموعة الثانية فتمثل باقي السكان الذين يشكلون أكثر من90 بالمائة من مجموع السكان، وهم المسلمين وغير المسلمين يقع على عاتقهم العمل الزراعي والصناعي والتجاري[3]. كما صنف بعض المؤرخين المجتمع العثماني حسب نظام ملكية الأراضي المرتبطة أساسا بالأراضي الميرية، التي اقتضت على ربط الأرض بالملكية العامة لا الملكية الخاصة، حيث صنعت الدولة من خلالها أطر التغيير الاجتماعي حسب هذا الخيار السياسي[4].

ومع تطور الدراسات والأبحاث في دراسة المجتمع العثماني، أسفرت عن وجود ثلاث فئات أساسية: الصنف العسكري والصنف الحضري (أهل المدن) والصنف القروي (أهل الريف)، حيث تدرج أهل المدن والقرى في تصنيف واحد وهم الرعية[5].

---

[1]- ذمي بمعنى العهد والأمان وضمان الحرية والحق، وأهل الذمة هم المعاهدون من النصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام، وسموا بأهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم، وقيل في تفسير عقد الذمة بأنه إقرار من الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الذمة. وتعود الحكمة من وراء هاته الشروط إلى احتمال دخولهم في الإسلام عن طريق مخالطتهم للمسلمين واطلاعهم على شرائع الإسلام، وليس المقصود من عقد الذمة هو تحصيل المال. أنظر: ماجد بن صالح المذيان، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من (963-1343هـ / 1530-1924م)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجيستير كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1416هـ-1995م، ص14.

[2] - شوجر، المرجع السابق، ص49.

[3] - نفسه.

[4] - أق كوندوز، المرجع السابق، ص540.

[5] - نفسه، ص541.

بينما امتزج حسب التراث الإسلامي الذي يفصل بين أرباب السيف وأرباب القلم، إلى ظهور فئة دمجت هذين الصنفين في المجتمع العثماني تحت اسم الصنف العسكري، كما قسم علماء الاجتماع المجتمع العثماني إلى ثلاث طبقات: الطبقة الراقية وهم ممثلو السلطة السياسية مثل القادة العسكريين وأصحاب التيمار والخواص والأعيان والأشراف والأمراء المحليين، والطبقة المتوسطة وهم التجار وأهل الحرف والصناعة والطبقة الأدنى وهم الرعية [1].

ومن خلال ما سبق ذكره، فإن أغلب التصنيفات التي صنفت المجتمع العثماني، قد قسمته إلى فئتين كبيرتين هما أساس النظام والسلم في الحياة الاجتماعية، هما فئة الحاكمين (العسكريين) وفئة الرعايا (المحكومين)[2].

1- طبقة رجال الحكم والإدارة (الفئة العسكرية):

وتشمل فئات متباينة في الدرجات الاجتماعية، وتتمتع هذه الشريحة الاجتماعية بامتيازات عديدة تميزها عن الرعية وخصوصا في الضرائب، بحيث تتمتع بإعفاء الرعية من الرسوم الملزمة[3]، ويمكن تصنيف هذه الطبقة إلى أربع مجموعات فرعية هم موظفون السرايا[4] ورجال السيف ورجال العلم ورجال القلم[5].

أ- المجموعة الملكية أو رجال السرايا

لدى هذه المجموعة مسؤوليات وواجبات متعددة ترتبط بمجمل نشاطات القصر وهم يعدون

[1]- أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص526.

[2] - نفسه، ص526.

[3]- نفسه، ص542.

[4] - Saray كلمة فارسية تعني القصر وفي الاستعمال العثماني تعني المباني المشيدة في القصر الإمبراطوري لأعضاء السرة الملكية وموظفي شؤون القصر، وقد أطلق الأوروبيين كلمة (سرايل) على المكان الذي تعيش فيه الأسر المالكة . انظر :صابان، المرجع السابق، ص 133.

[5]- أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص542.

بالآلاف، رأسهم السلطان وقد انقسم خدام القصر إلى مجموعتين هما "أندرون[1]" مجموعة الخدمات داخل القصر هؤلاء لا يخرجون من القصر إلا بإذن خاص و"البيرون[2]"مجموعة خدمات خارج القصر[3]، كما عرف أيضا الأندرون باسم القابقول وهم عبيد السلطان، وكلمة "قابي" تعني الباب[4].

وبعد إدخال نظام الدفشرمة في الدولة العثمانية، أصبح القابيقول يأتون من الأقاليم الأوربية، ومن خلال التدرج يرتقون إلى أرقى الوظائف داخل القصر، بل حتى أنهم أصبحوا يتولون مناصب حكومية في الأقاليم[5].

ب- مجموعة أرباب السيف:

وتعرف هذه الفئة بأهل السيف، وكانت اجتماعية أكثر منها دينية ووظيفتها الأساسية الجندية إلى أن تعدتها إلى الوظائف الإدارية[6]، تضم هذه الفرقة نوعان من العسكر المحاربين والإقطاعيين الأحرار ووحدات جيش السلطان من العبيد المأجورين، إضافة إلى بعض الذميين الذين يقومون ببعض المهام العسكرية العادية ولهم نفس حقوق المسلمين، لكنهم كانوا يعرفون بأسماء المناطق التي أتوا منها مثل (الولاشيون).

[1]- Enderun الاسم الذي أطلق القسم الذي يبدأ من الباب الثالث من قصر"طوب قابيي"، وهو باب السعادة كان يتم اختيار خدم آندرون بدقة من خدام القصور الأخرى وأبناء الأسر الأصيلة من البوسنيين والألبان، كانوا يرفعون إلى مناصب عالية. أنظر، صابان، المرجع السابق، ص40.

[2]- Birun تعبير عن التشكيلات الإدارية للقصر، وهي كلمة فارسية تعني الخارج وأطلقت على الخدمات الخارجية للقصر، انقسم أفراد البيرون إلى ست أقسام (العلماء-الأمراء-أغوات الركاب-المتفرقون-البلطجية-الخدمات المتفرقة الأخرى). أنظر، نفسه، ص69.

[3] - شوجر، المرجع السابق، ص50.

[4] - نفسه ، ص 51.

[5] - نفسه.

[6] - أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص533.

ج – مجموعة أرباب العلم والعلماء:

اهتمت هذه الفئة بالشؤون الدينية والقضاء والتربية والتعليم، تكونت مجموعة أهل العلم من القضاة والقائمين على شؤون القضاء والكتابة الشرعية وإدارة الشؤون المحلية وخبراء متميزين في الطب، كما ضمت هذه المجموعة أيضا موظفو الوظائف الدينية كالأئمة والمؤذنين ومشايخ الطرق الصوفية[1].

د – المجموعة القلمية (الكتبة والناسخون):

وهي الفئة التي أطلق عليها اسم القلم أو القلمية، وتضم كافة الموظفين في أجهزة الدولة والدوائر الحكومية[2]، كان يرأسها دفتر داران[3] الرئيسان وهما المسؤولان عن الصرف في خزانة الدولة وعن جمع الضرائب خلال منتصف القرن التاسع عشر، ساعدهم الملتزمون في جباية الضرائب وقد خلقت مكانة هذه الوظيفة نوع من توريث المهنة بين مختلف الإداريين، بينما كان لهم تدرج وظيفي خاص بهم[4].

2– الرعايا (المحكومون):

وهم القسم الباقي خارج طبقة العسكريين، وبالتالي هم لا يشاركون في الحكم ولا الإدارة ويشكلون الطبقة الثانية.

إن مفهوم الرعية واسع يشمل دافعي الضريبة عموما في المجتمع العثماني[5]، ويشكلون مجموعات وطوائف مختلفة تنتمي لأديان ومذاهب وأعراف وقوميات متعددة[6]، وكان المجتمع

---

[1] – شوجر، المرجع السابق، ص57.

[2] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص548.

[3] – أي ممسك الدفتر وهي تتكون من كلمتين دفتر دار بمعنى القابض على الدفتر، وهو أكبر منصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية يقابله في الوقت الراهن وزير المالية، كان الدفتر دار يرافق الصدر الأعظم ويحتفظ بصلاحيات الأراضي وتوزيع الإقطاعات. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص114،133.

[4] – شوجر، المرجع السابق، ص52.

[5] – آق كوندوز، المرجع السابق، ص546.

[6] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص551.

العثماني يضم عناصر أخرى من غير العرب كاليونانيين والرومان والأرمن واليهود والسلاف وغيرهم، وهذا التركيب المتنوع يرجع بالدرجة الأولى إلى شساعة الرقعة الجغرافية للدولة العثمانية، فقد تركت الدولة لكل طائفة حرياتها ومعتقداتها[1].

وكانت الدولة قد وضعت تنظيما للطوائف وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أطلق عليهم اسم الملل أو الذميون[2]، وتم إحصاءالطوائف الدينية وفق النظم الإدارية المعمول بها[3].

شكل الأتراك والعرب والبوشنق والأرناؤوط الأغلبية المسلمة، بينما وجدت ثلاث ملل أخرى من غير المسلمين وهم المسيحيين والأرمن واليهود داخل المجتمع العثماني[4] .

على الأغلب كانت هذه أهم التراكيب العثمانية في الدولة العثمانية والتي نظن أننا أحطنا بها من جميع النواحي، لذا فإن المجتمع العثماني قد صنف إلى طبقات منذ البدايات الأولى للدولة وحتى نهايتها لم يعرف أي تغيير خاصة في أوج وذروة التنظيمات، ماعدا الصراع حول التدرج الطبقي الذي تسعى من خلاله كل فئة للوصول إلى قمة الهرم الطبقي وذلك لدحر وفرض الذات أمام المسلمين.

إضافة إلى أن الدولة العثمانية عمدت بشكل أو بآخر لنشر الفروقات الاجتماعية لخلق التنافس ما بين طبقات المجتمع المتنوع، الذي يسعى لاحتكار بعضه البعض لتسلم الدولة من عبئ التنظيم الاجتماعي.

[1] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص552.

[2] – نفسه .

[3] – أنظر الملحق رقم 08، ص102.

[4] – بروكلمان، المرجع السابق، ص489.

المطلب الثاني: الحياة اليومية في المجتمعات العثمانية:

اختلفت الحياة اليومية في الدولة العثمانية باختلاف المناطق التي يعيش فيها السكان وذلك وفق نمط حياتهم وتقاليدهم.

01- الحياة اليومية:

لقيام أي مجتمع لا بد من وجود أسرة والتي تعتبر أساس قيام أي مجتمع، وقد ساعدت مجموعة من الظروف في انتقال هذا المجتمع من حياة البداوة ليصبح مجتمعا مدنيا، نتيجة لدخول عادات وتقاليد جديدة انعكست على أسلوب تفكير هذا المجتمع وغيرت نمط حياته[1].

تبدأ الحياة في أغلب المدن العثمانية بعد صلاة الفجر في أواسط المسلمين، فينهض الواحد من فراشه ويضعه في خزانات مثبة داخل الجدران ويرتدي ملابسه ويتوضأ ويهيئ نفسه للصلاة[2]، ومما لاشك فيه أن الزي واللباس الذي يستخدمه الشخص كان بطبيعة الحال يدل على مكانته ودرجة ثرائه داخل المجتمع[3] .

أما المرأة فمهما كان دينها أو عرقها في الدولة العثمانية، فهي تحب الظهور بمظهر جميل وذلك بارتدائها أحلى الثياب وأغلى الحلي، وكل هذا داخل بيتها، أما إذ أرادت الخروج إلى الشارع فهي ترتدي ألبسة محتشمة[4].

أما بخصوص المجتمع الشامي خلال أواسط القرن التاسع عشر الذي يصفه الدكتور "حسن الحلاق" بقوله عن المجتمع البيروتي(...**وعبر الحقب التاريخية تمت حركة التشابه في العادات والتقاليد والممارسات مع ما تتميز به العائلات البيروتية من بعض التباين بسبب المعتقدات الدينية، وبشكل عام**

---

[1] – ندى كامل تايه النعيمي، **الأوضاع الاجتماعية في مدينة إسطنبول وأثر اتجاهات التغريب فيها 1876–1908**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة المستنصرية، بغداد، 2016، ص109.

[2] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص593.

[3]– نفسه، ص593.

[4] – نفسه.

فقد كان المجتمع البيروتي مجتمعا متشابه في الكثير من المظاهر...)[1]، أما من ناحية اللباس فيقول "...**وقد كانت المسلمات والمسيحيات متحجبات خاصة إلى حد كبير، كما أن المسلمون والمسيحيون كانوا يلبسون ثيابا موحدة كالسروال العثماني (الشروال) والقمباز، وصدرية الكاشمير واللاستيك (الجزمة) خاصة الأغنياء منهم ويعتمرون الطربوش..نفسه...**)[2]، مضيفا إلى أن أغلب العادات والتقاليد أواخر القرن التاسع عشر بدأت تتفرنج[3].

بينما تصف "ماري باتريك" في كتابها المعروف بـ "سلاطين بني عثمان" وهي تصف المرأة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر بقولها:(...**ولكن في هذا الحين لم يكن من المناص للمرأة من قانون الحجاب، فلا تكاد تبلغ الفتاة الرابعة عشر من سنها يضطرها أهلوها إلى لبس الحجاب...**)[4].

كانت بيوت العثمانيين خشبية وبعضها حجري وأحيانا مزيج بين الاثنين، ذات حديقة وبوابة خارجية ولا يوجد نظام للعمارات، قيمة الإيجارات قليلة تنقسم البيوت الكبيرة إلى قسمين قسم للنساء ويسمى الحرم وقسم للرجال ويسمى السلاملك، يستقبل الضيوف في قسم السلاملك، أما في البيوت الصغيرة يجري ذلك في الطابق الأول ويخصص الطابق الثاني للنوم[5]، كانت البيوت العثمانية نظيفة وأنيقة ومن عادات العثمانيين خلع الحذاء عند الدخول إلى المنزل، كما احتوت حديقة المنازل على بعض المزروعات[6].

كانت العائلة في المجتمع العثماني تمثل صورة واقعية للعائلة الإسلامية التي تجعل من الأم موقعا للاحترام والتقدير لا وسيلة للتمتع واللهو، فقد وجدت قرارات بمعاقبة نساء ورجال لسوء أخلاقهم والإساءة إلى سمعة الحي، والأذى اللاحق بالأهالي بناء على شكوى الناس[7] .

---

[1] – حسن الحلاق، **التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر سجلات المحكمة الشرعية في بيروت**، دط، ج1، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص17 .

[2] – نفسه، ص17.

[3] – نفسه.

[4] – ماري ملز باتريك، **سلاطين بني عثمان**، ط1، مؤسسة عز الدين، بيروت ، 1986، ص184.

[5] – أوزتونا، المرجع السابق، مج2، ص581.

[6] – نفسه.

[7] – آق كوندوز، المرجع السابق، ص645.

إن العاوائل المسلمة التركية لا تفرض على المرأة القيام بالأعمال المنزلية خصوصا التي تقطن المدن، أما سكان الأرياف فيختلف أمرهم تماما بحكم طبيعة أعمالهم الزراعية وتربية الحيوانات، كما تميزت الأسر العثمانية بتربية أولادهم على الفروسية وركوب الخيل، بحكم تقديس المجتمع العثماني لحياة الحرب والقتال[1] .

02- مكانة الأسرة :

عرف العثمانيين حياة أسرية متماسكة يتعاون أفراد الأسرة رجالا ونساء في بعض الأعمال مثل الحياكة وأعمال الخياطة وغيرها من الحرف لأخرى، وكثيرا ما يتزوج الفرد العثماني بأكثر من امرأة وفق ما ينص عنه الدين وما تقتضيه الحاجة، فكان الأغنياء يصنفون لكل إمرة منزل خاص أما متوسطي الحال فكان يجبرهن على السكن تحت سقف واحد[2] .

لم تنتشر مشكلة الأولاد غير الشرعيين عند العثمانيين عكس ما وجد في المجتمعات الأوربية الأخرى آنذاك، على أن هناك بعض الأطفال مات أبائهم وأمهاتهم لكن سرعان ما يتكفل بهم ويلجئون إلى أقرب الأقارب[3] .

مع بداية عصر الإصلاحات والتنظيمات تغيرت النظرة إلى الأسرة وبدأت سياسة الانفتاح والتأثر بالحياة الغربية، حيث بدأت الأسر تتهافت على تغيير حياتها وفق نمط الموضة الغربية، وأصبحت بعض العائلات الثرية ترسل أبنائها وبناتها للدراسة والتعليم في المدارس الداخلية والخاصة، وبذلك حصل نوع من اختلاف التمايز بين طبقات المجتمع[4].

لم يكن الفارق الطبقي داخل المجتمع موجودا في بداية نشوء الأسر المحلية، حيث كان الزواج ميسورا بين الطبقات الأسرية، ولم تكن الامتيازات الممنوحة للأسر العثمانية المسلمة بارزة بشكل

[1] – باتريك، المصدر السابق، ص184.

[2] – نفسه.

[3] – أوزتونا، المرجع السابق، ص582.

[4] – تايه النعيمي، المرجع السابق، ص112.

واضح عن بقية الأسر من رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين بل بالعكس كانت القوانين سارية على جميع الأفراد، وكان الزواج لا يخرج عن نطاقه الشرعي الذي شجعته الأسر المسلمة[1].

عاشت الأسر ذات الدخل المحدود في ثلاثة أجيال معا (الابن والأب والجد)، سادها الاحترام والتقدير للجد من جميع أفراد الأسرة، كان الأبناء يساعدون أبائهم في أعمالهم ويمتهنون صنعة أبائهم من بعدهم.

كما ملكت العائلات العثمانية العبيد والخدم لتربية الأولاد وخدمة البيت والمساعدة في الأعمال الخارجية وحماية البيت والممتلكات الخاصة[2].

ومن الأمور التي طرأت على الأسرة العثمانية خلال فترة التنظيمات هو استقلال الأبناء على الآباء في منازل جديدة للمتزوجين حديثا، حيث بدأت الأسر تفقد تماسكها الأصلي، كما عرفت أيضا المدن الحضارية مثل إسطنبول تغيير في طرق بناء المنازل مقارنة مع المناطق الريفية، فأصبحت المنازل تبنى بشكل عمودي يشبه الطراز الأوربي، وتحتوي على صالات كبير لاستقبال الضيوف من نساء ورجال معا[3].

كانت هذه إحدى المظاهر الاجتماعية التي عرفتها الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر في المجالات الاجتماعية والثقافية، وما لحقت بها جراء سياسة التغريب التي انتهجتها الدولة.

المطلب الثالث: الحياة العلمية:

أوجدت الدولة العثمانية أشكالا عديدة من التدريس والتعليم قبل القرن التاسع عشر، لكن مع بداية عصر الإصلاحات ظهر نوع آخر من التعليم بعد محاولات عديدة في الاتجاه نحو سياسة التغريب.

[1] – تايه النعيمي، المرجع السابق، ص112.

[2] – نفسه .

[3] – نفسه، ص114.

فقد شهدت السياسات التعليمية في القرن التاسع عشر تحولا سلسا وليس انقطاعا كاملا، حيث تطلب تطور نظام التعليم الجديد وقتا طويلا قبل أن تظهر نتائجه المرجوة، وذلك بظهور جيل جديد من الشباب العثماني المثقف والمتشبع بالثقافات الغربية[1].

وعمدت الدولة على فتح مؤسسات جديدة وإرسال الطلاب للتعلم في عواصم أوربا على نفقة الدولة، حيث وبعد إكمال دراستهم يستلمون مناصب إدارية وبالتالي هدفت هذه البعثات التعليمة لدفع عجلة الإصلاح[2]، بينما كان وفود الخبراء الأوربيين في القرن التاسع عشر خطوة أولى للدولة في تبني الأساليب الغربية[3].

01ـ التعليم الابتدائي ومدارس الصبية:

كان التعليم الابتدائي أبسط ما عليه اليوم فكان عبارة عن مواد كتعليم القراءة والكتابة بالغة التركية مع التمكن من قراءة القرآن، ومعرفة العمليات الأربع في الرياضيات وبعض المعلومات الدينية إضافة إلى تعلم الخط[4].

بدأت أولى محاولات إصلاح مدارس الصبية في عهد التنظيمات سنة 1845م، أين أمر من خلال فرمان همايوني صادر بالقضاء على الجهل انسجاما مع فترة التنظيمات التي تقتضي برفع مستوى التعليم في الدولة العثمانية والثقافة العامة، كما قام المجلس المؤقت بإعداد لائحة طالب فيها بإعادة تنظيم مدارس الصبية، وتقديم تعليما للمدرسين حول المواد التي يقومون بتدريسها[5] .

كان الولد يرسل إلى المدرسة مابين4 و6 سنوات، ويتم التعليم الابتدائي بشكل مختلط ذكورا وإناثا، وكانت رؤوسهم مغطاة فقد اعتبر الرأس المكشوف علامة على عدم احترام النظام[6].

---

[1] – ميري شيفير موسنسون، **العلم عند العثمانيين الإبداع الثقافي والتبادل المعرفي**، تر: محمد شعبان صوان، ط1، دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر، 2019، ص128.

[2] – موسنسون، المرجع السابق، ص129.

[3] – أوزتونا، المرجع السابق، ص488.

[4] – نفسه، ص488.

[5] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، 532.

[6] – أوزتونا، المرجع السابق، ص488.

كما اقتصرت مهمة التدريس على المدرسين الأكفاء مع الالتزام بنظام الامتحان والصف الدراسي للتلاميذ، كما أقيمت نظارة المدارس العمومية تحت اسم "مكاتب عمومية نظارتي" وذلك لتطبيق القوانين والأصول المقررة وكذا المراقبة على المدارس[1].

دخلت محاولات الإصلاح في مدارس الصبية مرحلة جديدة من خلال إعداد نظارة المعارف العمومية سنة1847م، تعليمات عرفت بـ"تعليمات نامه" لتكون دليلا يهتدي به المدرسون[2]، كما أقرت على فرض أربع سنوات للتعليم الابتدائي ليلتحق بعدها التلميذ بالمدارس الرشدية مع إعطاء أهمية بالغة للغة التركية[3].

وقد ذكر "يلماز أوزتونا" قائلا: (... **إن 99 بالمائة من البنات المستمرات في الدراسة لا يواصلن التحصيل بعد الدراسة الابتدائية** ...)[4]، وهذا ما تأكده إحصائيات بقية الأطوار الدراسية الأخرى التي كانت حكرا على الذكور فقط.

مع كل هاته التنظيمات لم تكن القرارات الصادرة عن نظارة المعارف العمومية سالفة الذكر سوى حبرا على ورق، فقد حالت العديد من الأسباب دون تطبيق تلك القرارات، بينما استمرت مدارس الصبية تسير وفق نهج تعليمي بالأصول القديمة حتى سنة 1857م[5].

02- المدارس الرشدية:

اعتبرت المدارس الرشدية كنوع من التعليم المتوسط، إذ كانت تقوم في البداية بمهمة التعليم لما بعد مدارس الصبية وتجهز في نفس الوقت الطلاب للالتحاق بالمدارس العالية، وفي سنة 1845م وافق مجلس المعارف المؤقت على اعتبار المدارس الرشدية من النوع المتوسط، وتقوم بتأهيل الطلاب للالتحاق بدار الفنون أي الجامعة[6] .

---

[1] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص532.

[2] – نفسه .

[3] – نفسه.

[4] – أوزتونا، المرجع السابق، ص489.

[5] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص532.

[6] – نفسه.

ولما بدأت المدارس الأولى تعطي ثمارها أخذت أعدادها في الارتفاع، إذ عرفت مدينة إسطنبول مثلا سنة 1848م حوالي أربع مدارس ليرتفع العدد إلى عشر مدارس سنة 1852م[1] .

ولما بدأت تخريج أولى الدفعات من الطلاب سنة 1848م، اتجهت الدولة لإقامة المدارس الرشدية في الولايات الأخرى، حيث أصدرت غلاف مالي عام 1853م لإقامة خمسة وعشرون مدرسة رشدية في الولايات الكبرى، وحتى سنة 1867م لم تكن المدارس العثمانية تقر بالتعليم إلا للمسلمين فقط، كما نصت هذه المرحلة على أربع سنوات من التعليم والخريج منها يمكنه اللحاق بالمدارس الإعدادية بعد اجتياز الامتحان [2] .

أما بخصوص المواد المعمول بها في المدارس الرشدية هي كالتالي: **مبادئ العلم الدينية – قواعد اللسان العثماني – الإملاء والإنشاء – القواعد العربية على الترتيب الجديد – الفارسية – ترسيم الخطوط – الحساب– أصول إمساك الدفاتر– مبادئ الهندسة – التاريخ العمومي – التاريخ العثماني – الجغرافيا – الرياضة البدنية** . وفي النهاية تدرس اللغة المحلية المستخدمة وتدرس اللغة الفرنسية في الصف الرابع[3].

03ـ دار المعارف:

ظهرت إبان عصر التنظيمات مؤسسة تعليمية جديدة، وهي دار المعارف التي تقوم بتطبيق نظام تعليمي ومنهج تدريسي يفوق ما كان يجري تطبيقه في المدارس الرشدية بغية تنشئة موظفين للعمل في النظام البيروقراطي الجديد، إضافة إلى إعداد الطلاب للالتحاق بدار الفنون التي خططت الدولة لإقامتها، حيث أضافت إلى جداول التدريس دروس لم تكن مقررة في المدارس الرشدية مثل الفلسفة والفلك[4] .

[1] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص536 .

[2] –نفسه.

[3] – نفسه ، ص537.

[4] – نفسه، ص536.

وقد بدأت دار المعارف نشاطها التعليمي في 21 مارس1850م في المبنى الذي أقامته على الطراز الحديث والدة السلطان عبد الحميد الثاني[1] السلطانة "برم عالم والدة سلطان"، وعرفت تلك المؤسسة باسم المدرسة العالية (مكتب عالي) أو مدرسة السلطانة الوالدة (والدة مكتبي)، وكانت تسع عند افتتاحها حوالي 250طالب يجري فيها تطبيق منهج المدارس الرشدية ذي الأربع سنوات[2] .

وللمرة الأولى في الدولة العثمانية صار النظام التعليمي في الواقع نظاما ملزما[3]، فبنية المدارس كانت وفق النموذج الغربي، وكان يجب إكمال التعليم الابتدائي للانتقال إلى المدارس الرشدية ثم بعدها إلى المراحل العليا الإعدادية أو السلطانية، كان النموذج التعليمي الجديد تحت سيطرة الدولة لكن يختلف اختلافا طفيفا بين الولايات[4].

لم يكن الصدام بين القديم والجديد في الأنظمة التعليمية فقط، بل بين الأنظمة العثمانية ومؤسسات التعليم الخاص الخارجة عن نطاق أنظمة الدولة، فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبحت المؤسسات التعليمية لغير المسلمين بديلا هامة لدى البعض لتعليم الصغار في كثير من المناطق بما فيها الولايات العربية والبلقانية، فقد خدمت مثل هذه المؤسسات الأقليات الرئيسية مثل: اليونانيين والأرمن واليهود والأرثوذوكس،كما ركزت المعاهد التعليمية الأجنبية على أيدي البعثات التبشيرية (التظليلية) المسيحية ذات الأصول الأوربية والأمريكية كامل جهودها على المناطق العربية بشكل خاص، ولقد هدفت هذه المعاهد التظليلية إلى تعليم البنات اللواتي كن منشغلات بالأعمال المنزلية[5].

---

[1] – ابن السلطان عبد المجيد الأول (1842. 1918م) حكم مابين (1876–1909)، يعد من أشهر سلاطين بني عثمان وأكثرهم حنكة ودهاء، وأشدهم مقاومة للتدخل الغربي وضع أول دستور عثماني سنة1876م، أكرهه رجال حزب تركيا الفتاة على الاستقالة من منصبه. أنظر: البعلبكي، المرجع السابق، ص281.

[2] – أوغلي، المرجع السابق، مج2، ص539.

[3] – موسنسون، المرجع السابق، ص134.

[4] – نفسه .

[5] – نفسه، ص135.

وفي الواقع كان التعليم في أواسط القرن التاسع عشر يسير وفق برنامجا يقدم طريقة تفكير جديدة في طبيعة التعليم، كما أوجدت الإصلاحات التعليمية الجديدة أرضية خصبة لتطوير الأنظمة التعليمية الغربية التي عملت عليها الدول الأوروبية منذ عقود خلت .

أثبتت الأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة في الأواسط العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر على مدى التحولات التي آلت إليها مختلف المجالات، هذه الأخيرة التي سارت جلها نحو سياسة التغريب التي نادى إليها رجالات الإصلاح بصفة خاصة وسياسة التنظيمات بشكل عام.

المبحث الرابع:

المواقف الداخلية والخارجية من سياسة عبد المجيد الأول :

المطلب الأول: المواقف الداخلية (طبقات المجتمع العثماني)

01- موقف المسلمين

02- موقف العلماء

03- موقف الرعايا(الذميين)

04- موقف رجال الدين

المطلب الثاني: المواقف الخارجية (الدول الأوروبية):

01- موقف بريطانيا

02- موقف فرنسا

03- موقف روسيا والنمسا

المطلب الثالث: موقف بعض الولايات العربية

01- موقف ولايات بلاد الشام

02- موقف ولايات العراق

مما لاشك فيه أن التنظيمات التي استوفتها سياسة السلطان عبد المجيد الأول والتي أعقبت فترة الإصلاحات أو كما أطلق عليها المؤرخ "جواد العزاوي" اسم الإصلاح المفروض[1]، هذه الأخيرة قد لاقت طبعا استحساناً من البعض بينما رفضها البعض الآخر، كما كانت لها أيضا بعض التأثيرات خاصة على الولايات العربية، وأهمها بلاد الشام والعراق بحكم قربهما الجغرافي والتاريخي. في هذا المبحث سنعرض أهم المواقف الداخلية والخارجية إزاء هذه التنظيمات التي سنها السلطان عبد المجيد الأول .

المطلب الأول: المواقف الداخلية (طبقات المجتمع العثماني):

لم يكن من السهل على عامة المجتمع العثماني تقبل راية الإصلاح حيث عبر أهالي المجتمع المحلي الذي تحكمه العشائر والقبائل البدوية بعدم استيعاب منظومة القوانين الجديدة، وذلك لاستبدال العرق القبلي بالقوانين المدنية العامة[2].

01- موقف المسلمين:

لم يرحب المسلمون بوجه عام بالتنازلات التي حصل عليها غير المسلمين مما أدى إلى نشاط الزعماء الدينيين والأعيان المسلمين وبعض الحكام لإثارة السكان المسلمين[3]، فقد أتت هذه التنظيمات في وقت كانت فيه مشاعر المسلمين مستنفرة جراء الاختراق المسيحي وسيطرة الدول الأوربية على إدارة الباب العالي، مع ازدياد نفوذ الرعايا داخل الدولة بفضل الامتيازات الممنوحة لهم[4].

لهذا قام مسلمي الدولة العثمانية بمحاولات فاترة لاستعادة زمام الأمور والحد من تغلغل الأقليات غير المسلمة عن طريق إصدار فرمان الإصلاح 1839م، حيث عبر السلطان من خلاله على المساواة بين جميع رعايا الدولة من مسلمين وغير مسلمين، إذ كانوا يريدون إقناع الدول

---

[1]- العزاوي، المرجع السابق، ص58.

[2]- محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514- 1914)م**، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دس ن، ص218.

[3]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص203.

[4]- بعيو، المرجع السابق، ص155.

الأوربية بأن تدخلها لم يعد مجديا لضمان مصالح المسيحيين واليهود في الدولة العثمانية[1]، كما أدت قوانين المساواة المسلمين باليهود والنصارى، واستبدال قوانين الشريعة بقوانين النصارى وخلع الأزياء القديمة واتخاذ زي النصارى إلى انزعاج المسلمين[2].

علاوة على ذلك فإن المسلمين لم يرق لهم أن يكونوا في نفس المستوى مع المسيحيين لطبيعة الدول ودينها، بحيث أصبح بعض المسلمين يستهزئون بما جاء في خط كالخانة بقولهم أنهم أصبحوا يخدمون الرعايا، لأن ما جاء فيه يخدم المسيحيين أكثر مما يخدم المسلمين، كما أن السماح للرعايا في الدخول في إدارة الدولة ومجالسها الاستشارية والمحلية والانخراط في الجيش قد أثار حافظة المسلمين مما أدى إلى حدوث الكثير من الاضطرابات[3].

ويلاحظ أن الأمر لم يتوقف على حمل المسلمين العداء للغرب والنقمة على رجال الإصلاح العثمانيين حيث نشبت بعض الفتن مابين المسلمين والمسيحيين، مثلما حدث في جبل لبنان والعراق خاصة بعد أن لاقت الطائفة المسيحية الدعم من الدول الأوربية[4].

02- موقف العلماء

لقد مثل العلماء وطوال أزمة الدولة التيار المحافظ إذ أنهم عارضو حركة الإصلاح، بل وأنهم لم يتقبلوا أي شيء يمت بصلة إلى الانفتاح على الغرب، حيث كانت طبقة العلماء تعيش على التراث الفارسي ولا تستهوي عيشها على الأفكار الأوربية الباهقة، وقد رأى العلماء في التنظيمات تجاهلا سافراً للتقاليد التي كانت أساس الدولة، لذلك خشي العلماء والأعيان المسلمون من أن تؤدي المساواة المعطاة لأهل الذمة بموجب التنظيمات إلى تدمير الشخصية الإسلامية للدولة[5].

ولم يتوقف انتقاد التنظيمات من طرف طبقة العلماء، حيث أعلنوا أنها منافية للقرآن الكريم، خاصة بعض الإصلاحات التي مست المقومات الإسلامية حيث أبعدت المساجد عن وظيفة

[1]- روجان، المرجع السابق، ص120.
[2]- الصلابي، المرجع السابق، ص377.
[3]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص213.
[4]- روجان، المرجع السابق، ص122.
[5]- بعيو، المرجع السابق، ص156.

التعليم التقليدية وإنشاء نظارة المعارف العمومية والمجلس العالي للقضاء سنة 1854م، الأمر الذي أدى إلى حرمان العلماء من حقوقهم في التشريع والإدارة، كما انتقدوا هؤلاء المسلمين المتعلمين في المدارس الغربية، وأن إدخال مثل هؤلاء في إدارة الدولة مخالف للشريعة الإسلامية[1].

كما تجدر الإشارة أن في عهد التنظيمات لم يستطع العلماء التصدي لهذه الهجمة بجبهة موحدة، فارتباط كبار العلماء ورغبتهم في الحفاظ على امتيازاتهم جعلهم ينحنون لمشيئة الدولة في الإصلاح، حيث اقتصرت المعارضة على الطبقة الوسطى من العلماء واعتبروا الإصلاح بدعة غير شرعية وتقليد للكفرة[2].

03- موقف الرعايا(الذميين)

لقد وفرت الدولة لفئة الرعايا مجموعة من المكاسب والتنازلات في ظل التنظيمات كما منحت لهم امتيازات وحصانات تضمنها كل من خط شريف كالخانة 1839م وخط هامايون 1856م، فبالنسبة لخط كالخانة الذي أدى إلى ردود أفعال قوية في شتى أنحاء الدولة، خاصة وأن كل فئة فسرته حسب فهمها له[3].

بالنسبة للرعايا غير المسلمين فبالرغم ما تضمنه هذا الخط من مبدأ المساواة وإلغاء أي ميزة تدل على التفرقة أو التمييز بين اللغة والدين أو العرق، مع فتح باب المدارس والوظائف الحكومية والتجنيد لجميع الرعايا العثمانيين، لم يهنأ لهم بال بل بالعكس تحركت آمالهم في إثارة القلاقل والثورات[4] مثل التي قام بها مسيحيو بلغاريا بعد إعلان خط شريف بانتفاضة اجتماعية ضد ملاك الأراضي المسلمين(الأغوات) أكثر منها ضد الدولة، فقد احتج الجورجية[5] على مبدأ المساواة في

---

[1]- حمزة تومي، **الإصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية والضغوط الأوربية (1792- 1914)م**، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر،جامعة المسيلة، 2016/2015، ص59.

[2]- مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، ص202.

[3] - نفسه، ص204.

[4]- روجان، المرجع السابق، ص119.

[5]- أعيان مسيحيين الذين كانوا يدفعون ضرائب قليلة أو لايدفعون الضرائب على الإطلاق.أنظر: مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، ص203.

دفع الضرائب على الأوقاف الدينية المسيحية[1]، مما أدى إلى قلة موارد رجال الدين المسيحيين هؤلاء الذين أنهكوا عاتق بني جلدتهم في فرض الضرائب عليهم، الأمر الذي دفع بمسيحي البلقان للسخط على هذه الإصلاحات والتنظيمات الجديدة[2].

أما خط هامايوني فكان أكثر جرأة من الأول وأكثر اندفاعا نحو الاقتباس، كما تضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بفئة الرعايا وبينها نذكر:

. السماح للطوائف غير الإسلامية بحرية ممارسة شعائرها الدينية وبناء المعابد[3].

. إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين.

. فتح المجال أمام الرعايا في خدمة الدولة.

. السماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية[4].

ورغم إصدار كل هذه القرارات والتي وسعت من مصالح الرعايا على حساب المسلمين إلاّ أنهم استمروا في ثوراتهم الشعبية في البلقان وغيرها[5].

ومن هنا يتضح أن كل ما خولته الدولة لهذه الفئة الرعايا(الذميين) من امتيازات وتسهيلات

إلا أنها ظلت رافضة لهذه التنظيمات خشية فقدانها لما حققته من مكاسب اقتصادية ودينية وحماية أجنبية[6].

[1]- مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، ص203 .

[2]- نفسه.

[3]- عمر، المرجع السابق، 277.

[4]- عوض، المرجع السابق، ص27.

[5]- نفسه .

[6]- العزاوي، المرجع السابق، ص63.

04- موقف رجال الدين

اتفق رجال الدين المسيحيين مع الرعايا في رفضهم التنظيمات لأنها حددت لهم رواتب ثابتة وأوقفت تلقيهم الهبات والمساهمات من قبل رعاياهم[1]، مما ترتب عنه قلة موارد رجال الدين الذين كانوا يمارسون نفوذهم على أبناء طوائفهم[2].

حيث بدءوا في تشكيل بعض الحركات القومية المناهضة للدولة العثمانية، وذلك تحت غطاء الدول الأوربية، أين ازدادت طموحاتهم لتحقيق امتيازات وأهداف أخرى في هذه المرحلة من التنظيمات[3].

المطلب الثاني: المواقف الخارجية (موقف الدول الأوربية):

تميز الموقف الأوربي عموما بمساندته للتنظيمات العثمانية وذلك حسب مصالحها في الدولة[4]، فبريطانيا وفرنسا ساندتا حركة التجديد، وذلك لإدخال النظم الأوربية في أجهزة حكم واستغلالها اقتصاديا وسياسيا مستغلة في ذلك الأقليات المسيحية للقضاء على الدولة، كما هناك أيضا اتجاه أوروبي معارض لحركة التنظيمات العثمانية الذي مثله كل من روسيا والنمسا بحكم معارضة التنظيمات لمصالحها التوسعية في أوربا[5].

01- موقف بريطانيا

ساندت بريطانيا التنظيمات حيث رأت أن من مصلحتها أن تتابع الدولة العثمانية سياسة الإصلاح[6]، وأن الطراز الأوربي هو الوسيلة الوحيدة لصمود الدولة العثمانية أمام الخطر الروسي[7]

---

[1]- مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، 203.

[2]- بعيو، المرجع السابق، ص144.

[3]- نفسه، ص145.

[4]- نفسه، ص135.

[5]- رابحة بلعابد ويمينة غنجور،**الإصلاحات العثمانية وآثارها على بلاد الشام (1808- 1861)م**، مذكرة ماستر تخصص حديث ومعاصر، جامعة أدرار، 2015/2014، ص56.

[6]- بعيو، المرجع السابق، ص137.

[7]- بلعابد وغنجور، المرجع السابق، ص56.

وهذا لن يتحقق إلاّ بتطوير الجيش ونظم الإدارة[1].

كانت المصالح الاقتصادية الشغل الشاغل لبريطانيا إزاء الدولة العثمانية وذلك لتأمين تجارتها في الشرق الأقصى والهند خصوصا، فكانت من أكثر الدول المتحمسين لهذه التنظيمات[2]، وهذا ما نلاحظه من خلال دعوتها للإصلاح والأخذ بالنظم الغربية وأساليبها[3]، ولا ننسى أيضا الدعم المادي والمعنوي الذي تلقاه رجال الإصلاح من قبل السفراء البريطانيين[4]، حيث لم تعارض بريطانيا سياسة الإصلاح بل نلاحظ مساندتها الدائم لتطوير وبناء علاقات جديدة مع الدولة العثمانية خلف كل أزمة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بريطانيا احتضنت التنظيمات العثمانية ودعت إليها نظراً لما حققته من مكاسب خلال عقد معاهدة بلطة ليمان 1838م والتي بموجبها أضحت أبواب الدولة العثمانية مفتوحة أمام بريطانيا.

02 . موقف فِرنسا

معظم إلهام لاقتباس عن الغرب كان يستوحي من مصادر وأنماط فرنسية، وذلك باعتبار فرنسا منبر لتجسيد الحضارة الغربية وباعتبارها أيضا الحليف التقليدي للدولة العثمانية[5]، وقد كانت فرنسا من أشد المساندين لفكرة الإصلاح والداعمين لها والمحافظين على تمسك الدولة العثمانية بتبني النظم الغربية، وهذا طبعا ليس حبا في الدولة العثمانية بل لإفشاء التغريب بكل أشكاله داخل الدولة، الذي سيفتح أمامها مجالا اقتصاديا وسياسيا وتبشيريا واسعا[6].

---

[1]- العزاوي، المرجع السابق، ص69.

[2]- خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني، **الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ/1909م**، ط2، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003، ص255.

[3]- ياغي، المرجع السابق، ص163.

[4]- عمر، المرجع السابق، ص276.

[5]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 172.

[6]- نجية فطار ونريمان صدوقي، التنظيمات **العثمانية (1839- 1876م) خط كالخانة وخط همايون أنموذجا**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016/2015م، ص 89.

وكذلك نلاحظ أن منذ البداية الفعلية لتطبيق الإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني وفرنسا تشجع على مثل هذا الانفتاح، وهو ما يظهر من خلال احتضانها لعدد كبير من السفراء ورجال الإصلاح العثمانيين، الذين اعتمدوا بشكل كبير على الخبرة والنظم الفرنسية في حركتهم الإصلاحية[1].

هذا وقد استغلت فرنسا هذه التنظيمات وحاولت تدعيمها والاستفادة منها قصد تحقيق هدفها في بسط حمايتها على جميع الرعايا الكاثوليك في الدولة العثمانية، ولهذا رحبت بحركة التنظيمات واحتوتها[2].

03- موقف روسيا والنمسا:

كانت كل من روسيا والنمسا من أشد المعارضين لسياسة الإصلاح[3]، بحيث كانوا مؤيدين للجماعات المحافظة مثل العسكريين[4]،رغبة منهم في عرقلة الإصلاح وإضعاف الدولة[5].

كانت النمسا تطمح لتحل محل فرنسا في حماية الكاثوليك داخل الدولة العثمانية، أما روسيا

فكانت ترغب لفرض حمايتها وسلطتها على طائفة الروم الأرثوذكس[6] ، وكلاهما يمكن أن ينالا مبتغاهما إذا ظلت الدولة العثمانية متأخرة في إدارتها وتنظيماتها[7].

وقد حذرت النمسا على لسان مستشارها النمساوي "**مترنيخ**"(1773-1859)م العثمانيين من الخطر الكامن جراء استعارة أساليب الحضارة الأوروبية المتعارضة مع الحضارة

---

[1]- بعيو، المرجع السابق، ص 138.

[2]- سليمان نوار، **تاريخ العراق**، المرجع السابق، ص 46.

[3]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 207.

[4]- بعيو، المرجع السابق، ص 139.

[5]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 207.

[6]- بعيو، المرجع السابق، ص 139.

[7]- نفسه.

الإسلامية وقيمتها[1]، كما دعى العثمانيين للتمسك بطابعهم الإسلامي الشرقي على أن يمنحوا أهل الذمة الحماية وحرية العبادة[2].

ولم تكتفي روسيا عن إثارة القلاقل في العاصمة العثمانية والتدخل في شؤونها ومحاربة رجال الإصلاح والعمل على إفساد ما بينهم وبين السلطان، ويذكر المؤرخ "**إسماعيل ياغي**" على لسان المؤرخ "**فيلكي فالي**" في كتابه "**أوروبا في آسيا الصغرى**" : أن التدخل الأوروبي المربك كان من العوامل الأساسية لفشل حركة التنظيمات العثمانية، حيث ابتدعت بعد مؤتمر باريس عام 1856م وسيلة تعي التخلص من تركيا بالموت البطيء، أو حسب تعبيره بالانتحار وذلك وفق إستراتيجية تعمل على تقطيع وتمزيق أطرافها، وذلك بإثارة النصارى في الولايات الأوروبية، مما نجم عنه قيام اضطرابات وثورات ضد الحكم العثماني في البلقان[3].

وبهذا كانت المسألة الشرقية قد ظهرت بحلة جديدة، فالدولة بنظمها وسياستها من جانب، والثورات المستمرة من شعوب هي رعايا للدولة وهذه الشعوب التي تحاول الانفصال عن سيادة الدولة من جانب آخر، وبين تلك وذاك ظهر عنصر ثالث هو تدخل الدول الأوروبية الكبرى في شؤونها، مما أدى لا محال إلى ضعف وتدهور الدولة واختلال النظم، وخلق ميدان فسيح للصراع والتنافس الأوروبي من أجل اقتسام أملاك الدولة العثمانية طوال القرن التاسع عشر ميلادي[4].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الدولة العثمانية خلال هذه الفترة خضعت لمبدأ توازن القوى في أوروبا وتضارب المصالح بين هذه الدول العظمى.

المطلب الثالث: موقف بعض الولايات العربية:

لقيت التنظيمات العثمانية ترحيبا واسعا من قبل الولايات العربية وبالأخص بلاد الشام والعراق، حيث طبقت فيها الإصلاحات بشكل واسع وسريع مقارنة بالولايات الأخرى، وهذا

[1]- بعيو، المرجع السابق، ص 139.

[2]- عمر، المرجع السابق، ص 276.

[3]- ياغي، المرجع السابق، ص 165.

[4]- بن دبلان، المرجع السابق، ص 256.

راجع إلى القرب الجغرافي أولا وكذلك طبيعة التفكير القريبة من التفكير العثماني ثانيا، إضافة إلى آثار الإصلاحات التي خلقها إبراهيم باشا في عهد السلطان محمود الثاني.

01- موقف ولايات بلاد الشام:

لقد تم تطبيق التنظيمات العثمانية في ولايات بلاد الشام[1] قبل غيرها من الولايات العربية، ذلك أن سوريا وبيروت وحلب كانت أولى الولايات التي طبقت فيها بشمول[2]، بينما كان تطبيقها في ولاية بغداد والبصرة أقل سرعة وشمولا، وأما تطبيقها في ولايتي الحجاز واليمن فكان ضئيلا[3].

وتعود السرعة والشمول في تجسيد مثل هذه التنظيمات في بلاد الشام إلى عدة أسباب منها الحكم المصري الذي دام فيها (1831 -1840م) هذا الأخير الذي أضحى تجربة ناجحة في الحكم المركزي، كما أنهى عهد الحكم السطحي وبالتالي مهد بصورة ملموسة لتطبيق ونجاح مثل هذه التنظيمات.

وفي عهد التنظيمات استقلت لبنان كما سبق استقلالها ذاتيا فيما يعرف بمتصرفية أو سنجقية لبنان على إثر مذابح 1860م وتدخل الدول الأوروبية[4].

وعلى الرغم من بداية تغلغل هذه النظم الجديدة فلم يكن من المتوقع أن ينجح الحكم العثماني في مركزيته[5] لبلاد الشام ذلك أن:

- الانقسام بين السكان من الناحية الدينية الذي حال دون وحدتهم، حيث كانت بلاد الشام مقسمة إلى عدد كبير من الملل والمذاهب الإسلامية والمسيحية على سواء.
- وجود عدد كبير من الإقطاع الشامي المحلي الذي تركز معظمه في الجبال والذي لم تتمكن الدولة من التخلص منه.

---

[1]- نقصد بها كل من سوريا وبيروت وحلب ومتصرفية القدس، أنظر:عوض، المرجع السابق، ص 63 ،64.

[2]- الحصري، المرجع السابق، ص 93 ،94.

[3]- بعيو، المرجع السابق، ص 173.

[4]- محمد أنيس، المرجع السابق، ص 221.

[5]- نفسه .

- التناحر بين العصبيات القبلية الكردية والتركمانية والعربية.
- وأخيرا صعوبة التضاريس وغياب الطرق والمواصلات كلها حالت دون نجاح الحكم العثماني المركزي.

02- موقف ولايات العراق:

خلال فترة التنظيمات الخيرية أصبحت العراق[1] جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية، حيث أقيمت في بغداد احتفالات كبيرة وأعلن عن وضع قوانين جديدة لانكشاف القابليات في الأهلين وحفظ توسعهم وأموالهم وأعراضهم... وتعيين بعض الضرائب وتحديد مدة الجندية...، غير أنه لما قرئ خط شريف كالخانة في بغداد عام 1839م أوجس الناس خفية أن يؤدي ذلك إلى تقوية سلطان الدولة، بحيث لم ينجح أحد من الولاة في فرض الإصلاح المطلوب [2].

وقد حاولت الدولة إصلاح أحوال الولايات من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيد خضوعها للدولة، حيث حدد قانون نظام الإدارة اختصاصات الوالي والموظفين.

يتضح مما سبق أن كل طرف عبر عن موقفه وفق ما تقتضية المصلحة ، وقد أدى هذا الاختلاف إلى إعاقة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية ، كما كان للدولة أيضا عامل في إثارة هذه المواقف والآراء بفعل استيعابها لجميع النظم الغربية بكافة قوانينها رغم الاختلاف الواضح بين الثقافتين.

[1]- نقصد بولايات العراق الثلاث (البصرة، بغداد، الموصل).

[2]- عوض، المرجع السابق، ص 392.

خاتمة

من خلال دراستنا لأوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861م)، هذه الفترة التي تعتبر البداية الفعلية لتجسيد التنظيمات العثمانية على أرض الواقع، تحت أنظار الدول الأوربية الكبرى، ورغم كل الصعوبات التي جابهتها استطاعت الدولة العثمانية خلال هذه الفترة من تنفيذ جزء كبير من هذه التنظيمات، هذه الأخيرة التي مست معظم الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وحتى الدينية، تمكنا من الوصول إلى عدة نتائج يمكن عرضها فيما يلي:

نظرا للأوضاع السيئة التي آلت إليها الدولة العثمانية على الصعيدين الداخلي والخارجي، إثر الهزائم العسكرية التي أفقدتها العديد من ممتلكاتها، لجأت طوعا لسياسة الإصلاح لتدارك هذا التدهور ومواكبة التطور الذي حدث في الغرب، حيث أخذ بعض رجالها المتشبعين بالثقافة الغربية –من بينهم مصطفى رشيد باشا وفؤاد باشا– على عاتقهم إصلاح البلاد وإخراجها من مأزق الانهيار، وضرورة السير بالبلاد واقتدائها بالغرب الذي عرف تطورا في مختلف المجالات.

تزايد الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها الداخلية، بحجة حماية الرعايا المسيحيين واستمالة الغرب لرجالات الإصلاح، دفع بالسلطان عبد المجيد الأول الصغير في السن الرضوخ لمطالب الدول الأوربية مرغما، بإعلان مرسوم إصلاحي أطلق عليه خط شريف كالخانة في 03نوفمبر1839م مانحا بموجبه الأمن والأمان على الأنفس والأموال .

لم يكن التدخل الأوربي في المسألة المصرية بهدف القضاء على دولة محمد علي باشا الفتية، بقدر ما كان سعيا لتحقيق أهداف اقتصادية ودينية في المشرق العربي.

استمرار الضغوط الأجنبية على الدولة العثمانية من خلال سعيها لتحقيق المزيد من الحقوق والحريات لرعاياها، هو ما يظهر في تقديم الدعم لها في حرب القرم ضد روسيا، فكان جزاء هذه الدول صدور فرمان إصلاحي آخر، ألا وهو خط همايوني في18 فيفري 1856م، الذي منح لهم حق التملك وشراء الأراضي في الدولة العثمانية.

إن قوة العملات الأوروبية وتقدم الصناعة الأوروبية فضلا عما أتاحته الامتيازات الأجنبية، قد قابله ضعف العملة وتراجع الصناعة العثمانية، مما سمح بغزو اقتصادي أوروبي للسوق العثمانية،

تقهقرت معه الصناعات التقليدية والمحلية ونظام الحرف وتخلف النظام الضريبي، كلها أدت إلى تراجع مستوى التجارة العثمانية بنوعيها الداخلية والخارجية، وأصبحت الدولة العثمانية سوقا مربحا للبضائع الأجنبية .

وضعت التنظيمات الدولة العثمانية رسميا على طريق نهايتها كدولة إسلامية، بفعل علمنة القوانين ووضع مؤسسات تعمل بقوانين وضعية وابتعادها عن الدين والشريعة الإسلامية .

أدت سياسة التغريب إلى زعزعة القيم الإسلامية والاجتماعية والثقافية والحضارية داخل المجتمعات العثمانية المسلمة.

لم تطبق هذه التنظيمات في جميع الولايات العثمانية والعربية في درجة واحدة، وكانت ولاية الشام أولى الولايات التي طبقت فيها.

سمحت هذه التنظيمات للأجانب بحق التملك وشراء الأراضي في الدولة العثمانية، مما فتح المجال لنشر ثقافتهم المسيحية في الدول العربية خاصة بلاد الشام وذلك للتنوع الاجتماعي فيها، أين أخذ الأوربيون في إرسال بعثاتهم التنصيرية، فشيدوا المدارس والكنائس حيث أصبحت بلاد الشام مسرحا للصراع بين الطوائف والقوميات، واتسعت بذلك الهوة بين المسلمين والمسيحيين التي لازال أثرها إلى يومنا هذا .

أثيرت العديد من المواقف إزاء هذه التنظيمات مابين مؤيد ومعارض داخل وخارج الدولة العثمانية، فمعظم سكان الدولة رفضوا هذه التنظيمات لأنها فتحت الباب أمام الدول الأوربية لفرض سياستها وحماية رعاياها، كما أن أغلب هذه القوانين مستوحاة من الغرب الأوروبي، وبالتالي تتنافى مع القيم والشريعة الإسلامية .

وعليه يمكن القول أن الدولة سارت في طريق الإصلاح المفروض المتجسد في شكل قوانين رسمية، مست مختلف مجالاتها منذ أن تولى السلطان عبد المجيد الأول عرش الدولة العثمانية، مكملا ما بدأه والده السلطان محمود الثاني فيما يسمى بالإصلاحات، لكن ليست برغبة منه بقدر ما كانت حتمية لما آلت إليه الأوضاع وكذا لمجابهة الدول الأوربية الكبرى.

الملاحق

الملحق رقم: 01



الصورة توضح: خريطة صماء لشبه جزيرة المورة[1].

[1] – موستراس، المرجع السابق، ص567.

الملحق رقم :02



صلح كوتاهية في (١٨ من ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ٨ أبريل ١٨٣٣م)

يقضي **اتفاق كوتاهية** بأن يتخلى السلطان **محمود الثاني** لمحمد علي عن سوريا وإقليم أضنة مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز، في مقابل جلاء الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول. بفحوى هذه التوجيهات، وفيها إسناد ولاية سورية إليه وإلحاقها بولاية مصر وكريت.

لكن هذه التوجيهات كان ينقصها **إقليم أضنة**، فبان من ذلك أن الباب العالي أراد الرجوع عن اتفاق كوتاهية بالنسبة لهذا الإقليم، وقد بقيت المسألة موضع خلاف بين الطرفين وأوقف إبراهيم باشا جلاء الجيش حتى ينفذ الباب العالي ما تم الاتفاق عليه. فلم يسع السلطان إلا أن يسلم بالتنازل عن أضنة، وأصدر فرمانًا في ٦ مايو ١٨٣٣م بمضمون الاتفاق بتمامه، أعلن فيه تثبيت **محمد علي باشا** على **مصر وكريت** وإسناد **ولايات سورية** إليه، وتجديد **ولاية إبراهيم باشا على جدة مع مشيخة الحرم المكي**، أي إسناد إدارة الحجاز إلى عهدته، وتخويله إدارة إقليم أضنة.

وبمقتضى اتفاق كوتاهية صارت حدود مصر الشمالية تنتهي عند مضيق كولك بجبال طوروس، ويسمى بالتركية بوغاز كولك.

وبذلك انتهت الحرب السورية بتوسيع نطاق الدولة المصرية وبسط نفوذها على سورية وأضنة وتأييد سلطتها على كريت وجزيرة العرب.

ولا يغيب عن البال أن **السلطان** لم يقبل اتفاق كوتاهية إلا مرغماً، وكان يضمر السعي لنقضه إذا تهيأت الفرصة في المستقبل. ودليل ذلك أنه لم يكد يقر صلح كوتاهية حتى عقد **سراً مع روسيا** معاهدة **أنكيار أسكله سي** في ٨ يوليو ١٨٣٣م وهي معاهدة دفاعية هجومية التزمت كل دولة بمقتضاها أن تساعد الدولة الأخرى إذا استهدفت بخطر خارجي أو داخلي.

وتعهدت **الدولة العثمانية** بأن تأذن للأسطول الروسي بالمرور من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، وتسد البواغيز في وجه جميع السفن التابعة للدول الأخرى. ومؤدى هذه المعاهدة تخويل روسيا مد يدها في شؤون الدولة العثمانية وبسط حمايتها الفعلية عليها. وهذه المعاهدة لم يبرمها السلطان على ما فيها من مهانة للدولة إلا ليسعى في نقض اتفاق كوتاهية، لأن الدولة لم تكن مهددة في ذلك الوقت بخطر خارجي أو داخلي إلا من ناحية مصر. فإبرام معاهدة هنكار إسكله سي معناه أن الدولة العثمانية لم تكن خالصة النية في إبرام هذا الاتفاق ولا في إقراره.

الصورة توضح: وثيقة لبنود صلح كوتاهية الموقع في08أفريل1833م[1].

[1] – المغلوث، المرجع السابق، ص567.

الملحق رقم:03



الصور توضح:السلطان عبد المجيد الأول[1].

[1] – المغلوث، المرجع السابق، ص577.

الملحق رقم: 04

«لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطنتنا السنية ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حدّ الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدّلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر. وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها الخصبة ولاستعداد وقابلية أهاليها، لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين. واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية، قد رؤي من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدّة استخدامهم، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال. فلو رأى إنسان أن هؤلاء مهدّدون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل إلى ارتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد أن يتشبث في بعض اجراءآت للتخلص منها. وهذا الأمر لا يخفى أنه مضرّ بالدولة والملة كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته، وكما أنه في حال فقدان الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته. ولا ينظر للانتفاع بأملاكه بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب، فلو قدر العكس، أعني لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملاكه، فلا شك أنه يشتغل بأموره وتوسيع دائرة تعيشه وتتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله.

الصورة توضح: النص الأول من خط كالخانة[1].

[1] – فريد بك، المصدر السابق، ص481 .

الملحق رقم: 05

التاريخ	الموضوع
١٨٣٩/١١/٣	خط شريف كاخانة.
١٨٤٠/٣/٨	إعادة تنظيم مجلس أحكام عدلية (المجلس الكبير).
١٨٤٠	إصدار مجموعة قوانين جنائية.
١٨٤٠	إنشاء محكمة تجارية (تجارت مجلسي) في وزارة التجارة.
١٨٤٣/٩/٦	القانون الخاص بالمجندين في الجيش.
١٨٤٥	مجمع نواب الولايات في العاصمة.
١٨٤٥	إنشاء الجامعة ومعاهد أخرى للتعليم الثانوي.
١٨٤٦	نشر مجموعة قوانين إدارية.
١٨٤٧	إنشاء محاكم مدنية وجنائية مختلطة.
١٨٤٧	إنشاء وزارة (نظارة) للمعارف العمومية.
١٨٥٠/٥/٢٤	فرمان لصالح غير المسلمين.
١٨٥٢/٧/٢٨	إصدار مجموعة قوانين تجارية.
١٨٥٤	تقسيم المجلس الكبير إلى مجالس خاصة بالإصلاح وآخر عال للقضاء .
١٨٥٥/٥/٧	إبطال الخراج على الرعايا وقرار تجنيدهم.
١٨٥٦/٢/١٨	خط همايون.
١٨٥٦/٣/٣٠	صلح باريس.

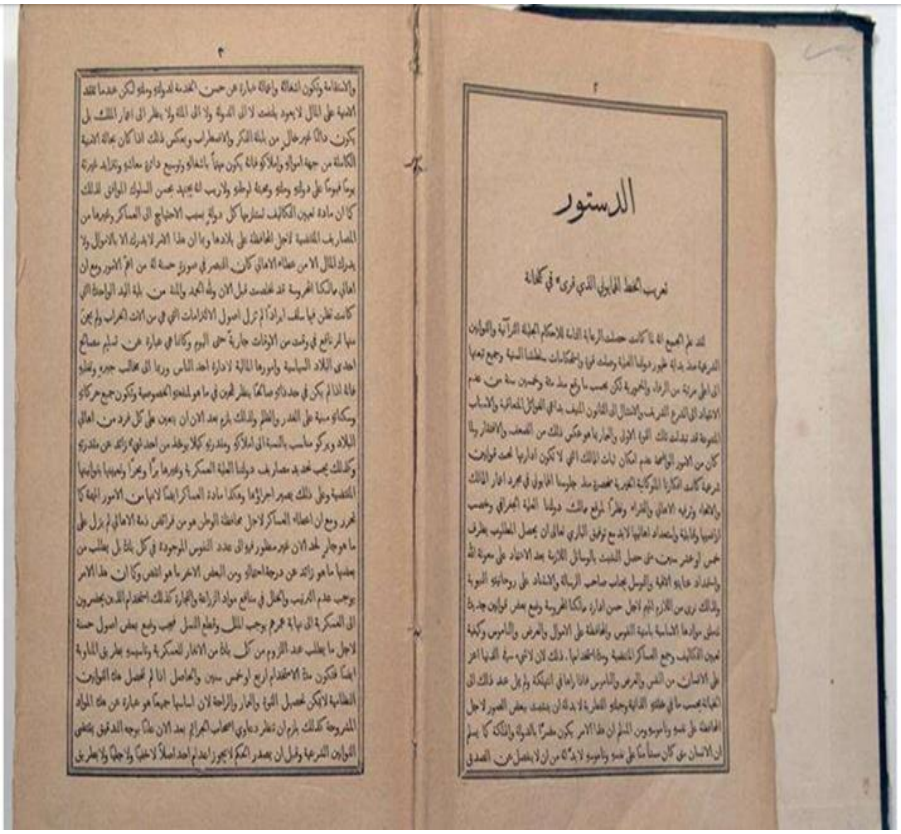
٧٧

التاريخ	الموضوع
١٨٥٦	تأسيس بنك عثماني.
١٨٥٨/٤/٢١	نشر مجموعة من القوانين الخاصة بالأراضي.
١٨٥٨/٨/٩	نشر مجموعة من قوانين جنائية.
١٨٦٠/٤/٣٠	ملحق لمجموعة القوانين التجارية وهو ينظم محاكم التجارة التي أدمجت في المحاكم المختلفة.
١٨٦٠/٥/٢٤	النظم الخاصة بالجماعة الكرجية الأرمنية وقد صودق عليها عام ١٨٦٣.
١٨٦١	دمج المجلسان العاليان فأصبحا مجلساً واحداً له ثلاثة أقسام (إداري وتشريعي ومالي) .
١٨٦١/٥/١	نظم جديدة خاصة بلبنان.

صورة توضح : المقررات والتنظيمات التي صدرت خلال فترة حكم السلطان عبد المجيد الأول[1].

[1] – العزاوي، المرجع السابق، ص78، 79.

الملحق رقم:06



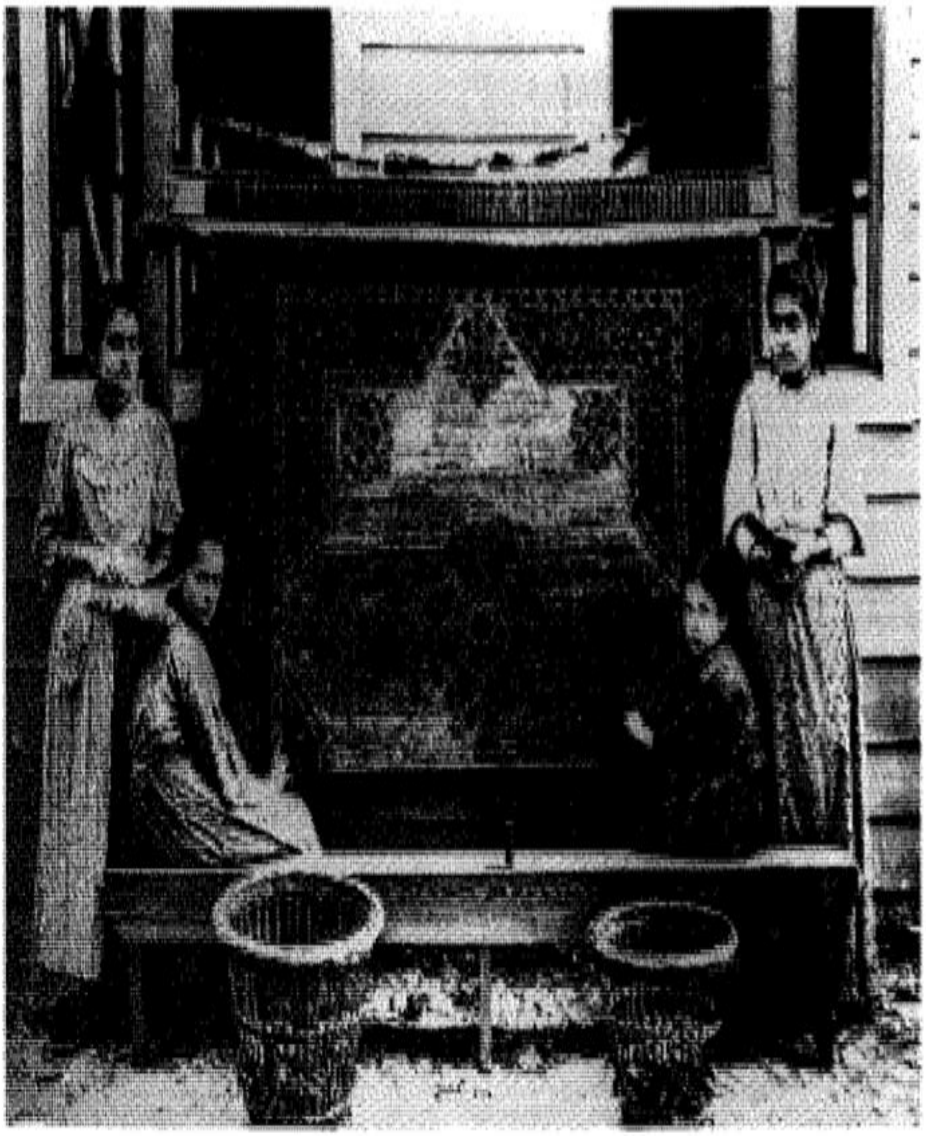
الدستور

تعريب الخط الهمايوني الذي قرئ في گلخانه

الصورة توضح: فرمان خط همايوني الصادر سنة 1856م[1].

[1] – الدستور، تر: نوفل أفندي نعمة الله نوفل ،مر: خليل امتدى، دط، ج1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1303هـ ، ص2،3.

الملحق رقم:07



الصورة توضح : صناعة نوال السجاد في إحدى المصانع[1].

[1] – أوغلي، المصدر السابق، مج1، ص743.

الملحق رقم:08

الأديان والمذاهب	في اوربا	في آسيا	في افريقيا	المجموع	النسبة المئوية
المسلمون	٣,٨٠٠,٠٠٠	١٢,٩٥٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٢٠,٥٥٠,٠٠٠	٪٥٨,١٣
الروم الارثوذكس	١١,٣٧٠,٠٠٠	٢,٣٦٠,٠٠٠	---	١٣,٧٣٠,٠٠٠	٪٣٨,٨٤
الكاثوليك (١)	٢٦٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	---	٩٠٠,٠٠٠	٪٢,٥٥
اليهود	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	---	١٧٠,٠٠٠	٪٠,٤٨
المجموع العام	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٠٥٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٥,٣٥٠,٠٠٠	

الصورة توضح: التوزيع الديني للسكان في الدولة العثمانية في عام 1844م[1].

[1] – أوغلي، المرجع السابق، مج1، ص558.

البيبليوغرافيا

القرآن الكريم

أولا: المصادر العربية والمعربة:

ـ البستاني سليمان ، **عبرة وذكرأو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده** ، دط، مطبعة الأخبار، ددن ،دب ن، 1908م.

ـ بولس مسعد، **الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون 1517–1916**، دط، د د ن، د ب ن، 1916م.

ـ الدستور، تر: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مر: خليل امتدى، دط، ج1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1303هـ .

ـ الرافعي عبد الرحمان، **عصر محمد علي**، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1989م.

ـ المحامي فريد بيك محمد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: ʻإحسان حقيّ، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م.

ـ تشرسل تشارلز، **بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من1840 الى1860**، تر: فندي الشعار، دط، دار المروج، د ب ن، 1984م.

ـ علي محمد كرد، **خطط الشام**، ط3، ج3، د د ن، د ب ن، 1983م.

ـ كامل مصطفى، **المسألة الشرقية**، دط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012م.

ـ لهارد أنكله، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، تر: عامر محمود علي، دار القاهرة، مصر، 2017م.

ـ ماري ملز باتريك، **سلاطين بني عثمان**، ط1، مؤسسة عز الدين، بيروت، 1986م.

ـ مجموعة القوانين التجارية، قانون التجارة، تر: عزتلو نقولا أفندي نقاش، د ط، المطبعة العمومية، بيروت 1880م.

ـ مشاقة ميخائيل، **مشهد عيان بحوادث سوريا ولبنان**، دط د د ن، مصر، 1908م.

ثانيا ـ المراجع:

ـ الأتاسي نشوان، تطور **المجتمع السوري(1831–2011)**، ط1، أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، بيروت، 2015م.

ـ أشرف صالح محمد السيد، **التاريخ الأوربي الحديث**، ط1، دار الناشري، الكويت، 2008م.

ـ أنطونيوس جورج، **يقظة العرب "تاريخ حركة العرب القومية"**، تق: نبيه أمين فارس، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

ـ انيالجيك خليل وآخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، تر: قاسم عبده قاسم، ط 1، مج 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م.

ـ أنيل ألكسندرو فنا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، دط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م.

ـ أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان ومحمود الأنصاري، ط1، مج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1988م.

ـ أوغلي أكمال الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، د.ط، مج1، مركز الأبحاث التاريخية والفنون الثقافية الإسلامية، إسطنبول، 1999م.

ـ بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية،ط5، نق: نبيلة أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م.

ـ بن حادة عبد الرحيم، **العثمانيون والمؤسسات والاقتصاد والثقافة**، ط 1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م.

ـ بولارد سرريدر، **بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى1952**، تر:حسن أحمد سلمان، دط، مطبعة الرابطة، بغداد، د س ن.

ـ التونجي محمد، **بلاد الشام إبان الحكم العثماني**، د.ط، دار المنار، بيروت، 2004م.

ـ جيب هاملتون وباون هارولد، **المجتمع الإسلامي والغرب**، دراسة حول تأثير الحضارة الغربية بالثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى خلال القرن الثامن عشر ميلادي، تر: أحمد إيبش، ط 1، ج 1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012م.

ـ الحجاج عادل محمد، **الزراعة في تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار المعتز، عمان، 2013م.

ـ حجر جمال محمود، **القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين 19 و20م**، تق: عمر عبد العزيز عمر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.

ـ حراز السيد رجب، **مدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني (1817– 1882م)**، د.ط، القاهرة، 1970م.

ـ حرب محمد، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، دط، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، 1994م.

ـ حسون علي، **العثمانيون والروس**، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982م.

ـ الحصري ساطع، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط1، دار العلم للملايين، القاهرة، 1957م.

ـ الحلاق حسن، **التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر سجلات المحكمة الشرعية في بيروت**، دط، ج1، الدار الجامعية، بيروت، 1987م.

ـ حوراني ألبرت وآخرون، **الشرق الأوسط الحديث تحولات في المجتمع والاقتصاد (1798 – 1918)م**، تر: أسعد صقر، ط1، ج2، دار طلاس، دمشق، 1996م.

ـ الدوري عبد العزيز، **التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م.

ـ دياب خاطر نصري، **التاريخ الأوربي الحديث**، ط1، الجنادرية ، الأردن، عمان، 2011م.

ـ روجان يوجين، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، تر: محمد إبراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية، القاهرة، 2011م.

ـ ز.ي.هرشلاغ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، تق : مصطفى الحسيني، د ط، دار الحقيقة، بيروت، 1973م.

ـ زيادة خالد، **الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013م.

ـ السيد أشرف صالح محمد، **التاريخ الأوربي الحديث**، ط1، دار الناشري، الكويت، 2008م.

ـ الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية الدولة الإسلامية المفترى عليها**، ج1، مكتبة الأغلو المصرية، القاهرة، 1980م.

ـ شوجر بيتر، **أرويا العثمانية 1354–1804 (في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة)**، تر: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م.

ـ صالحية محمد عيسى، **مدينة القدس السكان والأرض(العرب واليهود) 1275هـ –1368هـ/ 1858م –1948م**، دط، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2009م.

ـ الصباغ ليلى، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دط ، مطبعة ابن حيان ، دمشق، 1981-1982م.

ـ الصلابي محمد علي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**،ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001م.

ـ الصلاحات سامية محمد، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، 2011م.

ـ طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013م.

ـ ظاهر مسعود، **الجذور التاريخية للمسالة للطائفة اللبنانية 1697–1861**، دار الفرابي، بيروت، 1986م.

ـ عادل محمد الحجاج، **الزراعة في تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار المعتز، عمان، 2013م.

ـ عبد الرحيم مصطفى أحمد، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986م.

ـ العروسي المطوي محمد، **الحروب الصليبية في المشرق والمغرب**، دط، دار الغرب الإسلامي، د ب ن ، 1982م.

ـ عوض عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864–1914**، تق، أحمد عزت عبد الكريم ،دط، دار المعارف بمصر، القاهرة، د س ن .

ـ غربال محمد شفيق، **محمد علي الكبير**، د.ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

ـ غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

ـ كوترات، **الدولة العثمانية 1700–1922**، تح: أيمن الأرمنازي، مكتبة العابيكان، الرياض، 2004م.

ـ كوندوز أحمد آق، وأوزتوك سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح الحقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، د.ط، وقف البحوث العلمية، اسطنبول، 2008م .

ـ مانتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ط1، ج2، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م .

ـ محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514– 1914)م**، دط، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، دس ن.

ـ مؤنس حسين، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938م.

ـ نادية ياسين عبد، **الاقتصاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر. 1908)**، تق: هاشم صالح الكتريني، ط 1، دار ومكتبة عدنان، دمشق، 2014م.

ـ نصار محمد حسين، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط3، مج1، المكتبة العربية، بيروت، 2009م.

ـ نوار عبد العزيز سليمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، د ط، دار الفكر العربي، الإسكندرية، د س ن.

ـ نوار عبد العزيز سليمان و جمال الدين محمود ، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دط، دار الفكر العربي، مصر، 1999م.

ـ الوذيناني خلف بن دبلان بن خضر، **الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ/ 1909م**، ط2، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003م.

ـ ياغي أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996م.

ثالثا ـ المجلات:

ـ سنو عبد الرؤوف،"**العلاقات الروسية العثمانية (1833–1878) حرب القرم ممهداتها وتطوراتها ونتائجها(1853–1856)**" الحلقة الثالثة،ع78،77، مجلة العرب والعالم، بيروت، 1985م.

ـ علي عامر محمود، "**حركة الإصلاح في الدولة العثمانية**"، مجلة الدراسات التاريخية، ع91-92، لجنة كتابة تاريخ العرب، جامعة دمشق، 2005م.

ـ علي عامر محمود، "**المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**"، مجلة الدراسات التاريخية، ع 117،118، جامعة دمشق،2012م.

ـ الوائي طاهر يوسف، "**خصائص الاقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**"، مجلة مركز الدراسات الكوفة، جامعة الكوفة، ع1، 2011م .

رابعا ـ الرسائل الجامعية:

ـ بعيو غانية، **التنظيمات العثمانية وأثرها على الولايات العربية الشام والعراق أنموذجا 1839 – 1876م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2008-2009م.

ـ بلعابد رابحة وغنجور يمينة،**الإصلاحات العثمانية وآثارها على بلاد الشام (1808-1861)م**، مذكرة ماستر تخصص حديث ومعاصر، جامعة أدرار، 2015/2014م.

ـ تومي حمزة، **الإصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية والضغوط الأوربية (1792-1914)م**، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة المسيلة، 2016/2015م.

ـ الروقي عائض بن حزّام، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1831-1839م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1994م.

ـ قطار نجية وصدوقي نريمان، التنظيمات **العثمانية (1839- 1876م) خط كالخانة وخط همايون أنموذجا**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016/2015م.

ـ مداحي سامية وسعيداني آمنة، **النظام السياسي والعسكري في عهد السلطان محمود الثاني (1808- 1839م)**، مذكرة ماستر في تاريخ الدولة العثمانية (1453- 1924م، قسم العلوم الإنسانية، جامعة المدية، (2018- 2019م.

ـ المذيان ماجد بن صالح، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من (963-1343هـ / 1530-1924م)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجيستير كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1416هـ-1995م.

ـ معاذ محمد عبد القادر العابدين، **التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (974-1342هـ /1566-1942م)**، رسالة دكتوراه تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،2017م.

خامسا ـ الموسوعات والقواميس:

ـ ابن عبد الله المغلوث سامي، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014م.

ـ البعلبكي منير، **معجم أعلام المورد**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م.

ـ الحلاق حسان والصباغ عباس، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م .

ـ الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.

ـ دهمان محمد أحمد، **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، ط1، دار الفكر، دمشق، 1990م.

ـ س.موستراس، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، تر تع: عاصم محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2002م.

ـ صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، د.ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

ـ فريق البحوث والدراسات الإسلامية(فدا)، **الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي**، تق: راغب السرجاني، ط7، مؤسسة إقرأ، القاهرة، 2007م.

ـ الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية** ، ج3، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت ،د س ن.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان

الإهداء

المقدمة 1

مدخل:لمحة عن الأحوال العامة للدولة العثمانية قبيل النصف الأول من القرن 19م.

أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية.....9

01-الحركات الانفصالية في البلقان وإستراتيجية القضاء عليها.....10

ـ الثورة اليونانية (1821-1832م).....10

ـ حملة إبراهيم باشا على الشام (1831-1833م).....13

02-لمحة عن إصلاحات محمود الثاني (السياسية والعسكرية).....15

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.....16

ثالثا: المواقف الداخلية والخارجية من إصلاحات محمود الثاني.....17

01 ـ المواقف الداخلية.....17

02 ـ المواقف الخارجية.....18

رابعا: نبذة عن حياة السلطان عبد المجيد الأول.....18

المبحث الأول:التحديات السياسية للسلطان عبد المجيد الأول.

أولا: المسألة المصرية وخط كالخانة (1839-1842م).....21

01ـ الظروف العامة عشية إعلان خط كالخانة.....21

02ـ إعلان خط كالخانة..... 22

03ـ ردود الأفعال والمواقف الدولية 25

04ـ حل المسألة المصرية وقضية المضائق.....26

ثانيا: حرب القرم والخط الهمايوني (1853- 1856م).....28

01 ـ أسباب حرب القرم.....28
02 ـ قيام الحرب والمواقف الدولية 31
03. ـ الخط الهمايوني 33
04 ـ معاهدة باريس.....34
05 ـ انعكاسات حرب القرم 35
ثالثا: الفتنة الطائفية في لبنان وتداعياتها 36
01- أسبابها.....36
02- انعكاساتها.....38

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والنظم الإصلاحية أواسط القرن19م

أولا: الزراعة ونظام الأراضي.....41
01 ـ عوامل الإنتاج الزراعي.....41
أ ـ ارتفاع نسبة الطلب داخليا وخارجيا.....41
ب ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي.....42
جـ ـ الإقبال على شراء السلع.....42
02 ـ عقبات التنمية الزراعية.....43
03 ـ نظام الأراضي الزراعية.....44
04 ـ قانون الأراضي سنة 1858.....46
ثانيا: التجارة وتنامي النفوذ الأجنبي.....48
01 ـ التجارة المحلية.....48
أ ـ مراكز التجارة الداخلية.....48
ب ـ أصحاب النفوذ والتجارة الداخلية.....50
02 ـ التجارة الخارجية والنفوذ الأجنبي.....51
ثالثا: الصناعة في ظل الحداثة الأوربية.....54
01 ـ الصناعات الخفيفة.....55

أ ـ الصناعات النسيجية. 55
ب ـ الصناعة الحريرية والقطنية.....57
02 ـ الصناعة الثقيلة.....58
أ ـ الترسانة العامرة.....59
ب ـ الطوبخانة العامرة.....60
جـ ـ البارودخانة العامرة.....60
03 ـ صناعة أرباب الحرف والطوائف.....61

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية

أولا: الطبقات الاجتماعية والتركيبة السكانية.....65
01 – طبقة رجال الحكم والإدارة (الفئة العسكرية).....67
أ- المجموعة الملكية أو رجال السرايا.....67
ب- مجموعة أرباب السيف 68
ج- مجموعة أرباب العلم والعلماء.....69
د- المجموعة القلمية.....69
02– **الرعايا (المحكومون)**.....69
ثانيا: الحياة اليومية في المجتمعات العثمانية.....70
01 ـالحياة اليومية.....71
02 ـ مكانة الأسرة.....73
ثالثا: الحياة العلمية 74
01 ـ التعليم الابتدائي ومدارس الصبية.....75
02 ـ المدارس الرشدية.....76
03ـ دار المعارف.....77

المبحث الرابع:المواقف الداخلية والخارجية من سياسة عبد المجيد الأول

أولا: المواقف الداخلية (طبقات المجتمع العثماني) 80

01- موقف المسلمين.....80

02 - موقف العلماء.....81

03- موقف الرعايا(الذميين).....82

04- موقف رجال الدين 84

ثانيا: المواقف الخارجية (الدول الأوروبية)..... 84

01- موقف بريطانيا.....84

02- موقف فرنسا.....85

03- موقف روسيا والنمسا.....86

ثالثا: موقف بعض الولايات العربية.....87

01- موقف ولايات بلاد الشام 88

02- موقف ولايات العراق.....89

الخاتمة.....90

قائمة الملاحق.....94

قائمة البيبليوغرافيا.....103

فهرس الموضوعات.....111